جامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية
تخصص : دراسات مالية واقتصادية

بعنوان:

تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2013

من إعداد المترشحة : إيمان بن عـــــزوز

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **02 جوان 2016**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ /الدكتور عيسى بهدي (أستاذ بجامعة ورقلة).....رئيسا
أ / الدكتور إلياس بن ساسي (أستاذ بجامعة ورقلة) .....مشرفا
أ / الدكتور عبد الوهاب دادن (أستاذ بجامعة ورقلة).....مناقشا
الدكتور محمد الصغير قريشي (أستاذ بجامعة ورقلة).....مناقشا
أ / الدكتور منور أوسرير (أستاذ بجامعة بومرداس).....مناقشا
أ / الدكتور عبد الله بلوناس (أستاذ بجامعة بومرداس).....مناقشا

السنة الجامعية :**2015/2014**

جامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم المالية
تخصص : دراسات مالية واقتصادية

بعنوان:

تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2013

من إعداد المترشحة : إيمان بن عـــــزوز

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **02 جوان 2016**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ /الدكتور عيسى بهدي (أستاذ بجامعة ورقلة).....رئيسا
أ / الدكتور إلياس بن ساسي (أستاذ بجامعة ورقلة) .....مشرفا
أ / الدكتور عبد الوهاب دادن (أستاذ بجامعة ورقلة).....مناقشا
الدكتور محمد الصغير قريشي (أستاذ بجامعة ورقلة).....مناقشا
أ / الدكتور منور أوسرير (أستاذ بجامعة بومرداس).....مناقشا
أ / الدكتور عبد الله بلوناس (أستاذ بجامعة بومرداس).....مناقشا

السنة الجامعية :**2015/2014**

حكمة

" إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان، ليس الاقتصاد إنشاء بنك وتشييد مصنع، بل هو قبل ذلك تشييد إنسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية".

مالك ابن نبي

الإهداء

إلى التي وفرت لي جميع الظروف المناسبة لإنجاز هذا العمل..... أمي الحبيبة

إلى الذي لطالما كان حصولي على درجة الدكتوراه حلمه .....أبي الغالي

إلى الذي كان المشجع والداعم لي دائما ..... زوجي الكريم

إلى الذين ساندوني لإتمام هذا العمل....إخوتي وأخواتي

إلى ابني الغالي محمد إسلام

إلى صديقاتي الغاليات رفيقات الدرب حسنية، خيرة، حنان

إلى وطني الجزائر وروح شهدائنا الأبرار و كل الأشقاء العرب في فلسطين وسوريا وكل الأمة الإسلامية والعربية نسأل الله الأمن والأمان لها

إلى كل من له هدف التأثير النافع

أهدي هذا العمل المتواضع

إيمان

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا وأخيرا، بعد أن منّ علي العظيم بفضله ورعايته لإتمام هذه الأطروحة لا بد أن أفي كل ذي فضل فضله، فيسعدني ويشرفني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور الياس بن ساسي على توجيهاته وإرشاداته لنا، فكان نعم الإنسان الذي مدّ يد العون والنصح والمساعدة، الشكر متواصل لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضّلهم بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة، وكذا إلى جميع أساتذتي الأفاضل بجامعة قاصدي مرباح الذين أفادوني بعلمهم طيلة فترة تكويني بالجامعة خلال جميع أطوار الدراسة لهم مني تحية شكر وعرفان.

كما أتقدم بوافر الامتنان وخالص الشكر إلى أ.د محمد فوزي شعوبي، أ.د إسماعيل بن قانة، أ.السعيد هتهات من جامعة ورقلة، أ.د حميداتو محمد ناصر وأ.د الريمي رياض من جامعة الوادي على ما قدّموه لنا من معرفة ولم يبخلوا علينا بمدّ يد العون.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ بوليفة محمد الصالح والأستاذة دبابي زينة وحمادي أحلام على مساعدتهم لي في العمل.

لا يفوتني أن أتوّجه بالشكر العميق إلى كل المسؤولين بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الذين استقبلوني وقدموا لي يد العون والمساعدة.

وأخيرا أشكر كل من أسدى لي مشورة أو قدم لي معونة أو نصيحة، لهم مني جميعا خالص الشكر والتقدير.

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أثر تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أداءها المالي لعينة مكوّنة من 51 مؤسسة اقتصادية جزائرية، تناولت الدراسة الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2013، وقد تم تحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال أربع عناصر أساسية تمثلت في : المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وأخيرا حماية المستهلك، في حين تم التعبير عن الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية الثلاث وهي: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات.

ولتحقيق هدف هذا البحث تم تصميم استمارة إستبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات محل الدراسة بالإضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج تتمثل في : نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، تتلخص نتائج هذه الدراسة في وجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول وكذا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أي من متغيرات المسؤولية الاجتماعية وكل من العائد على المبيعات والعائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاح : مسؤولية اجتماعية، أداء مالي، مؤسسات اقتصادية.

Abstract

We aim through this study to highlight the impact of corporate social responsibility on the financial performance of 51 Algerians firms during the period from 2009 to 2013. Corporate Social Responsibility has been identified through the following four basic elements: environment preservation, employees attention, interaction with community and finally consumer protection, while the return on assets, return on equity and return on sales are selected as indicators of financial performance.

To achieve the objective of this research we designed a survey form to measure the corporate social responsibility in this firms and we used the Panel approach by applying three models are : a pooled regression model, fixed effects model and random effects model, The main results have shown that there is a negative relationship between environment preservation and the return on assets, while there isn't any statistically significant relationship between each of the return on equity, return on sales and all the variables of the social responsibility.

Key words: corporate social responsibility, financial performance, economic firms.

قائمة المحتويات

الإهداء ..... **I**
الشكر ..... **II**
الملخص ..... **III**
قائمة المحتويات ..... **IV**
قائمة الجداول ..... **VI**
قائمة الأشكال البيانية ..... **VII**
قائمة الملاحق ..... **IX**
قائمة الاختصارات والرموز ..... **X**
المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد 03
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية 04
المبحث الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتوجهات الاقتصادية الحديثة في عالم الأعمال 30
خلاصة الفصل 45

الفصل الثاني: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد 47
المبحث الأول: الأبعاد النظرية للأداء المالي للمؤسسات..... 48
المبحث الثاني: نماذج حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية 60
المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية في السوق المالي..... 71
خلاصة الفصل 79

الفصل الثالث: الدراسات السابقة حول أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

تمهيد 81
المبحث الأول: دراسات الفترة 1978 - 1999..... 82
المبحث الثاني: دراسات الفترة 2001 - 2013 86
المبحث الثالث: ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 106
خلاصة الفصل 108

الفصل الرابع : دراسة لمظاهر المسؤولية الاجتماعية في الجزائر وتحليل البيانات

تمهيد 110
المبحث الأول: توجهات السلطات العمومية في الجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية 111
المبحث الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة..... 121
المبحث الثالث: الدراسة الوصفية للمتغيرات وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـــ Pearson 136
خلاصة الفصل 143

الفصل الخامس : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد 145
المبحث الأول: عرض ومناقشة نتائج تحليل الإستبانة..... 146
المبحث الثاني: دراسة طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي..... 158
المبحث الثالث: نموذج مقترح لتبني برنامج للمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر..... 177
خلاصة الفصل 185
خاتمة 187
قائمة المراجع 193
الملاحق 207
الفهرس 220

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحات
1. 1	تطور الأبحاث حول المسؤولية الاجتماعية	07
2. 1	بعض البيانات الهامة التي تميز المسؤوليات الاقتصادية عن المسؤوليات القانونية	21
3 .1	بعض البيانات الهامة التي تميز المسؤوليات الخيرية عن المسؤوليات الأخلاقية	22
1. 2	التغير في تركيز مقاييس الأداء	51
1 . 4	قيمة معامل الثبات العام Alpha Cronbach	129
2. 4	حصيلة الإستبانات المرسلة والردود المتحصل عليها	131
3. 4	الدراسة الوصفية للمتغيرات التابعة	136
4. 4	الدراسة الوصفية للمتغيرات المستقلة	137
5. 4	الدراسة الوصفية للمتغيرات الضابطة	139
6. 4	مصفوفة الارتباط لـــــ Pearson	140
1. 5	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة المسؤولين حول مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	146
2. 5	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	152
3. 5	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	154
4. 5	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى حجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	156
5 . 5	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمع	158
6 . 5	نتائج التقدير الأمثل لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمع	160

7. 5	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار الثابتة	161
8. 5	نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية	162
9. 5	نتائج التقدير الأمثل لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية	164
10 .5	نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع للعائد على حقوق الملكية	168
11. 5	نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الآثار الثابتة	169
12. 5	نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الانحدار المجمع	171
13. 5	نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار الثابتة	172
14 .5	نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار العشوائية	173
15. 5	تقرير تكاليف برنامج المسؤولية الاجتماعية	184

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1. 1	أصحاب المصلحة المستفيدون من المؤسسة	14
2. 1	هرم المسؤولية الاجتماعية لـــــ Carroll	19
3. 1	الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة	33
1 .2	يوّضح ملخص لأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات	77
1 . 3	كيفية عرض الدراسات السابقة ومناقشتها	82
1 . 4	الميزانية المخصصة لوزارة البيئة خلال الفترة 2001 – 2015	114
2. 4	توزيع نوع النشاطات في القطاع الصناعي	123
3. 4	توزيع نوع النشاطات في القطاع الخدمي	124
4. 4	توزيع المسؤولين حسب الخبرة والمنصب المشغول	132
1. 5	توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب الملكية	151
2. 5	توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب القطاع	154
3. 5	توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب الحجم	155

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحات
01	استمارة الإستبانة	207
02	طلب تحكيم الإستبانة	209
03	قائمة أسماء المحكمين	210
04	قائمة المقابلات الشخصية	211
05	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمّع	212
06	نتائج التقدير الأمثل لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمّع	212
07	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار الثابتة	213
08	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية	213
09	نتائج اختبار **Hausman**	214
10	نتائج التقدير الأمثل لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية	215
11	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المجمّع	215
12	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الآثار الثابتة	216
13	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الانحدار المجمّع	216
14	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار الثابتة	217
15	نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار العشوائية	217
16	نتائج اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية	218

قائمة الاختصارات والرموز

English Significance	الدلالة بالعربية	الرمز أو الاختصار
Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركات	CSR
Corporate Citizenship	مواطنة الشركات	CC
Good Corporate Governance	الحوكمة الجيدة للشركات	GCG
Ethical Corporation	الشركات الأخلاقية	EC
World Business Council for Sustainable Development	مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة	WBCSD
The Stakeholder Theory	نظرية أصحاب المصالح	ST
Stanford Research Institute	معهد ستانفورد للأبحاث	SRI
Sharholder /Neoclassical Theory	النظرية النيوكلاسيكية	SHT
Agency Theory	نظرية الوكالة	AT
Philanthropic- Voluntary Responsibility	المسؤولية الخيرية أو التطوعية	PHR
Ethical Responsibility	المسؤولية الأخلاقية	ER
Legal Responsibility	المسؤولية القانونية	LR
Economic Responsibility	المسؤولية الاقتصادية	ECOR
National Association of Accountants	الجمعية القومية للمحاسبين	N.A.A
American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية	A.A.A
institute of internal auditors	معهد المدققين الداخليين	IIA
World Commission on Environment and Development	اللجنة العالمية للتنمية والبيئة	WCED
Dow Jones Sustainability Index	مؤشر داوجونز للاستدامة	DJSI
Accounting Social Responsibility	محاسبة المسؤولية الاجتماعية	ASR
Development Sustainable	التنمية المستدامة	DS
Social Audit	التدقيق أو المراجعة الاجتماعية	SA
International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير	IOS
Preservation of environment	المحافظة على البيئة	ENV
Interaction with community	التفاعل مع المجتمع	SOC
consumer protection	حماية المستهلك	CMTR
attention to employees	الاهتمام بالعاملين	PER
Human rights	حقوق الإنسان	HR
Social Welfare	الرفاهية الاجتماعية	SW
Statistical Package for Social Science	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	SPSS
Financial Performance	الأداء المالي	FP
Social performance	الأداء الاجتماعي	SP

Return on Assets	**معدل العائد على الأصول**	**ROA**
Return on Equity	**معدل العائد على حقوق الملكية**	**ROE**
Return on Sales	**معدل العائد على المبيعات**	**ROS**
Legitimacy Theory	**نظرية المشروعية**	**LT**
The Asymmetry in Information Theory	**نظرية عدم التماثل في المعلومة**	**AIIT**
Environmental Disclosure	**الإفصاح البيئي**	**ED**
Social Disclosure	**الإفصاح الاجتماعي**	**SD**
Domini Social Index 400	**المؤشر الاجتماعي 400 للباحثة دوميني**	**DSI400**
Kinder, Lydenberg, Domini	**كيندر، ليدنبارج ، دوميني**	**KLD**
The Social Rating	**التنقيط المجتمعي**	**SR**
the Social Rating Agencies	**وكالات التنقيط المجتمعي**	**SRA**
Responsible Funds	**صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا**	**RF**
Panel Data Method	**منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية**	**Panel**
Pooled Regression Model	**نموذج الانحدار المجمع**	**PRM**
Fixed Effects Model	**نموذج الآثار الثابتة**	**FEM**
Random Effects Model	**نموذج الآثار العشوائية**	**REM**
Risk-Adjusted Performance	**الأداء المعدل حسب المخاطر**	**RAP**
Standard and Poors 500	**مؤشر ستاندر آند بورز 500**	**S&P 500**
Karachi Stock Exchange	**مؤشر كراتشي للأوراق المالية**	**KSE**

المقدمة

1. توطئة

في عام 1992 وجّه Paul Hawken رئيس قمة الأرض بالبرازيل في Rio de Janeiro مجموعة من التوصيات والنصائح إلى كافة أصحاب المؤسسات بالعالم، ودعاهم إلى ضرورة الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد المتاحة، ثم ختم كلامه في الأخير بالعبارة التالية: "اترك العالم أفضل مما وجدته، خذ من البيئة ما تحتاج فقط، لا تحاول أن تؤذي الحياة أو البيئة، ستكّفر عن ذنوبك إذا قمت بذلك." وفي هذا إشارة إلى أنّ العلاقة القائمة بين المجتمع وعالم الأعمال، هي علاقة متشابكة ولا يمكن التعامل معهما على أساس أنهما كيان منفصل عن الآخر.

كان هذا نتاج ما شهده عالم الأعمال من تغيّرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فالبداية كانت انطلاقا من الثورة الصناعية التي تميّزت بيئة الأعمال وقتها باستغلال كافة الموارد المتاحة، واستنزاف الكثير من الحقوق الاجتماعية (كتشغيل الأطفال، سوء استغلال العامل والإهمال...الخ)، بغية تحقيق الهدف الرئيس للمؤسسة والمتمثّل في "تعظيم الأرباح". وقد أعقبت هذه الفترة تطوّرات غيّرت من نظرة المؤسسات، لتتوّجه للبحث في وسائل التحفيز المادي للعامل باعتباره النواة الأساسية لتطور العملية الإنتاجية، ثم جاءت بعدها مرحلة الاهتمام بالعلاقات الإنسانية في علم الإدارة، حيث تم التركيز على تحسين ظروف العمل، وقد كان هذا دائما في إطار بلوغ هدف تعظيم الأرباح وتحسين الأداء المالي .

ونظرا للأزمات والتقلبات الاقتصادية التي مرّ بها النظام الاقتصادي الرأسمالي، فقد تم التركيز على تكثيف النشاط الصناعي والإنتاجي بشكل عام، إثر ذلك تسبّبت المؤسسات في رفع مستويات التلوث البيئي بكل أنواعه وبعد أزمة الكساد العالمي 1929 وتسريح عدد كبير من العاملين، جاء John Maynard Keynes[1] ليدعو إلى تدّخل الدولة لضبط التوازن الاقتصادي خاصة بعد الاضطرابات التي حصلت نتيجة فقدان الأفراد لمناصبهم، كل هذا يعود إلى تجاهل المؤسسات لمسؤوليتها تجاه أطراف معيّنة على حساب أطراف أخرى بداعي أنها غير مهمة في نظرها، هذا جعلها تعيش في صراع جرّاء تضارب المصالح بين هذه الأطراف.

[1] اقتصادي إنجليزي (1883-1946)، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود 1936، كانت لكينز مساهمة كبيرة خلال أزمة الكساد العالمية سنة 1929، حيث عارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات آنذاك، من أهم ما تقوم عليه نظريته ضرورة تدخل أن الدولة من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية للتحكم في الدورات الاقتصادية، له كتب أخرى عديدة في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية في 1945 تعالت أصوات جماعات الضغط وحماة البيئة والنقابات العمالية التي دعت إلى ضرورة حماية حقوق الأجيال المستقبلية في استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات، هذه الموارد التي غالبا ما تكون معرّضة للتناقص تدريجيا، وبالتالي لن يكون في استطاعة الأجيال القادمة القدرة على الاستفادة منها، حينها كان التفكير الاقتصادي مقتصرا على إشباع الحاجات في المدى القصير، وبهذا وجدت المؤسسة نفسها ملزمة بمحاولة تعظيم أرباحها في حدود عدم المجازفة ببقائها وهو ما يوجب عليها مرونة التكيّف مع بيئتها الداخلية والخارجية.

من هنا كانت الانطلاقة لمحاولة التوأمة بين الربح والبقاء من خلال تعظيم وحماية مصالح كل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من خلال ما يسمى بـ"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، والتي كانت نتاج لظروف وأزمات مرّ بها النظام الاقتصادي الرأسمالي كالتجاوزات الأخلاقية والقانونية وقضايا الرشوة والفساد والكوارث البيئية و والأضرار الاجتماعية بشكل عام التي تسببّت فيها الحرية المطلقة لاقتصاد السوق، خاصة مع ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات التي ضربت بالجوانب الاجتماعية والبيئية عرض الحائط في إطار سعيها لتعظيم الربح، فتسببّت إثر ذلك في العديد من الفضائح الأخلاقية والقانونية والكوارث البيئية، أدّت إلى مجابهتها للعديد من الضغوطات من منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط الأخرى، هذا جعلها تعمل على تهذيب نشاطاتها الاقتصادية وتبنّي برامج مسؤولة اجتماعيا لمصلحة المجتمع والبيئة التي تعمل فيها.

كل هذه المشاكل أدّت إلى زيادة وعي المجتمع المدني ومنظمات حماية حقوق الإنسان، وحماية حقوق العمال، ومنظمات حماية البيئة، وغيرها من المنظمات التي تهتم بالجوانب الإنسانية والبيئية والأخلاقية، هذه الضغوطات أثرّت بشكل كبير على ممارسات وأنشطة المؤسسات، فخلص هذا النظام في النهاية إلى ضرورة الحفاظ على بقاء المؤسسة من خلال حماية متطلبات أصحاب المصالح عن طريق دمج الممارسات الاجتماعية والبيئية ضمن أهداف وقيم وثقافة وإستراتيجية المؤسسة.

ونظرا لارتباط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمفاهيم الأخلاقية فإنه لا يفوتنا في هذا الإطار أن نشير إلى دور تعاليم الدين الإسلامي في بث هذه الفكرة في أوساط المجتمع، فالإسلام دين قائم على مكارم الأخلاق ويدعو إلى التحلي بكل سلوك إيجابي يقوم به الإنسان تجاه المجتمع والبيئة وحتى الجماد، والفرد حسب الرؤية الإسلامية ملزم بممارسة المسؤولية الاجتماعية في كل مجالات الحياة اليومية بحيث لا يقتصر ذلك على المجال الاقتصادي فحسب وبغض النظر عن إمكانية جني الأرباح إثر تلك الممارسات في المدى الطويل أو القصير.

في السياق ذاته جاء Howard Rothmann Bowen[1] عام 1953 بكتابه المعنون بـ"المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال" وكشف عن قضايا جديدة لم تكن واردة في عالم الأعمال، حيث بين دور وأهمية الكنيسة البروستانتينية في دفع رجال الأعمال على التحلّي بالأخلاقيات اللازمة لممارسة نشاطهم الاقتصادي على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي فوق أي اعتبار، وأنّ على المؤسسات أن تعمل لخدمة مجتمعها وتنميته باعتبارها مسؤولة اقتصاديا وكذا اجتماعيا؛ ذلك أن تعظيم الربح هو الهدف الرئيس لأي مؤسسة وهي ملزمة أن تعمل في مصلحة المساهمين وغيرهم دون اختراق للقوانين.

من هنا جاء Archie B. Carroll[2] عام 1979 ليعطي مفهوما أكثر شمولا للمسؤولية الاجتماعية وضّحه من خلال ما يسمى هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية، حيث بيّن أنّ على المؤسسة أن تحافظ على هدفها الاقتصادي المتمثّل في تحقيق الأرباح والذي يمثل قاعدة الهرم، هذا بمراعاة التزامها بالقوانين والأخلاقيات والمساهمات الخيرية التي تجعل منها مواطنة صالحة وهذا ما يمثّل أعلى الهرم. تزامن هذا مع ظهور نظرية أصحاب المصلحة على يد R. Edward Freeman[3] عام 1984 التي أكدّت على الالتزام تجاه أطراف أخرى في المجتمع إلى جانب المساهمين.

إثر ذلك تركّز اهتمام المؤسسات على تقييم الآثار المترتبة عن نشاطها على العاملين والبيئة وكل المجتمع حيث انتشرت الثقافة البيئية في أوساط الكثير من المجتمعات وأصبحت جزءا من حياتها اليومية فظهرت مؤسسات تسعى إلى بلوغ العلامة التجارية الخضراء وتوفير منتجات بديلة صديقة للبيئة، وحفلت أدبيات السياسة الخضراء برؤى جديدة "تضع البشر على مستوى متكافئ مع جميع الكائنات الحية الأخرى" على حد قول Anthony Giddiness[4]، وأصبحت المؤسسات تتنافس على جودة الخدمات المقدّمة لموظفّيها ومستهلكيها والسعي إلى

---

[1] (27 أكتوبر 1908 – 22 ديسمبر 1989) اقتصادي أمريكي، تقلد العديد من المناصب في قطاع التعليم العالي الذي حظي باهتمام كبير من أبحاثه، من أهم منشوراته: الاستثمار في التعليم (1977)، تكاليف التعليم العالي(1980) ، أساتذة أمريكا: الموارد الوطنية المعرضة للخطر(1986) ، نحو اقتصاد اجتماعي (1948)، المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال (1953).

[2] أستاذ علوم الإدارة بجامعة جورجيا منذ عام 1972، وهو من كبار الباحثين الذين قدموا العديد من الأعمال في مجال إدارة الأعمال والمجتمع فضلا عن عشرة كتب وعشرات المقالات في المجلات العلمية، اهتماماته البحثية والتعليمية تتركز حول أخلاقيات العمل والقيادة الأخلاقية، الأداء الاجتماعي للشركات، مواطنة الشركات ونظرية أصحاب المصلحة.

[3] من مواليد 18 ديسمبر 1951 في كولومبوس بجورجيا، هو الفيلسوف الأمريكي والباحث الذي اشتهر بعمله على نظرية أصحاب المصلحة التي تم نشرها على نطاق واسع، ولا سيما في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، أخلاقيات الأعمال، كما تم استخدامها من قبل مؤسسي معيارISO 2600010، من أهم منشوراته الإدارة الإستراتيجية: منهج أصحاب المصلحة (1984)، إستراتيجية الشركة والبحث عن الأخلاق (1988)، الإدارة من أجل أصحاب المصلحة: الاستدامة، السمعة والنجاح (2007)، أخلاقيات العمل: منهج إداري (2009) ونظرية أصحاب المصلحة: حالة من الفن (2010).

[4] (لندن :18 جانفي1938) عالم اجتماع إنجليزي معاصر، اشتهر بوضعه نظرية الهيكلة سنة 1984، تخصص في علمي النفس والاجتماع، نشر ما لا يقل عن 34 كتابًا (بمعدل كتاب واحد سنويًا تقريبًا)، ترجمت إلى ما لا يقل عن 29 لغة، من مؤلفاته "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية (1998) " و"نقد معاصر للمادية التاريخية."

تحسين العلاقات مع كافة أصحاب المصالح، بعدها ظهرت أساليب حديثة لتقييم المؤسسة تعتمد على ما تقدّمه المؤسسات من خدمات للمجتمع لا على مجرّد ما تحققه من عوائد مالية فحسب.

في ظّل هذه المعطيات تساءل الباحثون في مدى التوافق بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، فاستمرار المؤسسة مرهون بقدرتها على خدمة المجتمع، وهذا يعني أن الهدف النهائي للمؤسسة هو هدف اجتماعي يتم تحقيقه بالأساس من خلال خدمة أهداف المستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين، أما هدف الربح فهو متزامن مع ذلك الهدف الأساسي، وبرز ذلك بوضوح في عام 1985 حيث قام Carroll برفقة مجموعة من الباحثين بدراسة إشكالية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية.

من هنا توالت الأبحاث والنظريات حول دراسة طبيعة العلاقة المحتملة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، إلا أنّه لم تشر تلك الأبحاث إلى وجود توافق في الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، فأصحاب النظرية النيوكلاسيكية يرون أن هناك علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وهذا لكون أنّ الهدف الاجتماعي هو هدف لا يناسب المؤسسة الرأسمالية الهادفة إلى تحقيق الربح على اعتبار أن البرامج الاجتماعية هي تكاليف يجب تجنبّها، في حين أنّ المساندين لنظرية أصحاب المصلحة يرون أن هذه العلاقة ايجابية، فهي تعتبر المسؤولية الاجتماعية مؤشر على قدرة المؤسسة على تلبية الطلب المتزايد من مختلف أصحاب المصلحة على نحو فعّال، وذلك من خلال كسب المؤسسة لدعمهم مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية وبالتالي تحسين الربحية، ولم تتوقف الدراسات في البحث في هذا الموضوع عند هذا الحد، حيث توّصل بعض الباحثين في هذا المجال أبرزهم Ullman (1985) إلى عدم وجود أيّة علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، في الوقت الذي يعتقد فيه McGuire (1999) أن هذه العلاقة عكسية، فتوفر الموارد لدى المؤسسة يجعلها مؤهلة للاستثمار في مجالات اجتماعية متنّوعة.

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في البلدان المتقدمة تختلف عنها في البلدان النامية التي تسعى للالتحاق بركب الدول المتطورة وتعتبر الجزائر واحدة من بين أبرز هذه الدول، فقد عملت على عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات بين دول العالم في هذا المجال لإدراكها لمدى أهمية هذا التوجه، وقد كان هذا دائما في إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، بالرغم من ذلك يبقى مشكل إمكانية الاستفادة من هذه البرامج دون تضرر المؤسسات من الناحية المالية مطروحا.

ضمن هذا السياق رغبنا في دراسة موضوع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي من خلال تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وعليه تتجلّى إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يكون للمسؤولية الاجتماعية تأثير على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 و 2013 ؟

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تكون ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه كل من البيئة، العاملين، المجتمع والمستهلك ؟
- إلى أي مدى يمكن للخصائص العامة للمؤسسة أن تؤثر على اتخاذ قرار تبني المسؤولية الاجتماعية؟
- هل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2. فرضيات الدراسة :

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، نقدّم إجابات مؤقتة يمكن صياغتها في شكل فرضيات كالآتي:

- ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيدة تجاه كل من البيئة، العاملين، المجتمع والمستهلك.

- تتوقف ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية على الخصائص العامة للمؤسسات (الملكية، القطاع، الحجم).

- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وتتفرّع هذه الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية هي :

- إنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على العائد على الأصول؛
- إنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على العائد على حقوق الملكية؛
- إنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على العائد على المبيعات.

3. دوافع اختيار الدراسة :

كان لاختيار دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مبررات عدّة تتمثل في :

- الرغبة في البحث في موضوع المسؤولية الاجتماعية وكذا موضوع الأداء المالي، هذا الأخير الذي عادة ما تتم دراسته من خلال ربطه بمعايير مالية بحتة، أما محاولة إيجاد علاقة بين المؤشرات المالية والمؤشرات الاجتماعية يعتبر من أحدث المواضيع في علم الإدارة؛

- محاولة إيجاد العوامل المساهمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية لتواكب التطورّات الاقتصادية في العالم.

4. أهداف وأهمية الدراسة :

نهدف من خلال هذه الأطروحة إلى توضيح مدى أهمية السلوك الاجتماعي للمؤسسة وآثاره عليها وعلى المجتمع بشكل عام، وهذا لغرض فهم وجهات نظر المسؤولين الجزائريين حول موضوع المسؤولية الاجتماعية ومدى علاقتها بالأداء المالي لمؤسساتهم والتي من خلالها يمكن معرفة الأسس التي تتوقف عليها ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الجزائرية، لاستكشاف طبيعة أثر الأداء الاجتماعي على الأداء المالي لهذه المؤسسات والكشف عن أي مجالات المسؤولية الاجتماعية الأكثر تأثيرا في الأداء المالي، لنتوصّل في النهاية إلى محاولة بناء نموذج مقترح للمسؤولية الاجتماعية الذي من خلاله نهدف إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أما أهمية هذه الدراسة فتبرز من خلال أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية من جهة وموضوع الأداء المالي من جهة ثانية وموضوع العلاقة بينهما من جهة ثالثة؛ فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية في وقتنا الحاضر وسيلة تستخدمها كبرى المؤسسات لإدارة علاقتها بكافة المتعاملين معها، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة استثمار في الرأس المال الاجتماعي الذي يهدف أصحاب المؤسسات من خلاله إلى بلوغ هدف تحسين الأداء المالي لمؤسساتهم الاقتصادية وتطوير أداء المؤسسة بشكل عام بما فيه الأداء المالي.

كذلك يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال مساهمته المباشرة في تحقيق التنمية المستدامة؛ فموضوع علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي يرتبط بمواضيع عديدة منها: أخلاقيات الأعمال، حوكمة الشركات، التنمية البشرية، التنمية البيئية واحترام حقوق كافة أصحاب المصالح، مما يسهم عمليا في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضا من أهمية استخدام الأساليب العلمية الحديثة للتعرّف على مدى التأثير في العلاقة بين المتغيّرات النوعية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمتغيّرات الكميّة الخاصة بالأداء المالي.

5. حدود الدراسة :

تقتضي منهجية البحث العلمي وضح حدود لإشكالية الدراسة للقدرة على التوصّل لنتائج دقيقة والتحقق من الفرضيات الموضوعة، وقد قمنا بإنجاز دراستنا هذه ضمن الحدود الموضوعية، المكانية والزمانية التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة إشكالية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية –والتي قمنا بتحديدها من خلال أربع عناصر رئيسية هي: المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك– والأداء المالي الذي ركزنا فيه على مؤشرات الربحية الثلاث: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، وقد طبقنا الدراسة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الهادفة إلى تحقيق الربح أي لانخص بذلك المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو المنظمات غير الربحية.

- **الحدود المكانية** : شملت الدراسة الميدانية عيّنة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الناشطة في قطاعات عدّة والمتمركزة في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري والوسط الجزائري، ذات ملكية عامة، خاصة ومشتركة.

- **الحدود الزمانية** : غطّت الدراسة فترة زمنية دامت لخمس سنوات والتي امتدّت من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013 .

6. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة لهذه الدراسة فقد تم اعتماد مناهج مختلفة منها:

المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم المتعلقة بكل من المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي والعلاقة بينهما ولدراسة أبرز الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ومنهج دراسة حالة الذي يتوافق مع طبيعة موضوع البحث في الدراسة التطبيقية؛ معتمدين فيها على مجموعة من الأدوات منها:

- **أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية:** لتحليل ومناقشة نتائج الدراسة المتعلّقة بطبيعة الأثر أو العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، المطبّقة على عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل البحث؛

- **الإستبانة:** لقياس المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة تبعا لإجابات عينة المسؤولين حول متغيرات المسؤولية الاجتماعية
- **المقابلة:** تم إجراء مقابلات شخصية وكذا هاتفية مع بعض المسؤولين في عينة المؤسسات محل الدراسة والاستفادة من آرائهم في مناقشة نتائج الدراسة.
- **القوائم المالية:** تم الاستناد إلى البيانات المحاسبية للمؤسسات للكشف عن مؤشرات الأداء المالي المعتمدة في الدراسة؛

7. صعوبات الدراسة :

واجهتنا مجموعة من المشاكل والصعوبات خلال إعداد هذه الدراسة، هذه الصعوبات ساهمت في عرقلة البحث وتسببت في توقفنا عن العمل مدة معتبرة من الزمن أهمها :

- تحفظ المسيّرين تجاه الإفصاح عن معلومات تتعلّق بالموضوع، وعدم تخصيص الوقت الكافي للإجابة على الاستبيان من طرفهم نظرا لكثرة انشغالاتهم، في حين تخلّف بعضهم عن مواعيدهم أو اعتذروا ليوم آخر ثم الامتناع عن الإجابة نهائيا مما زاد من تضييع الوقت لجمع البيانات، بالإضافة إلى امتناع بعض أصحاب المؤسسات عن منحنا قوائمها المالية لمدة تتجاوز الثلاث سنوات، وبعد محاولات شاقة تمكنّا من إقناعهم بإضافة سنتين على الأقل، مع قبول بعض المسؤولين الإجابة عن استمارة الإستبانة ورفضهم في نفس الوقت منحنا القوائم المالية.

- عدم وجود جهة معتمدة تقوم بجمع البيانات وتصنيفها وتزويد الباحثين بها لغايات البحث العلمي، مما زاد من صعوبة الوصول إلى بعض المؤسسات بسبب عدم اكتفاءها بطلبات المساعدة التي تقدّمها الجامعة موجهة لهذه المؤسسات، وهذا راجع لانعدام دور للجامعة ومخابر البحث في إقامة علاقات أو اتفاقيات مع المؤسسات الوطنية والأجنبية للتعاون في إطار البحث العلمي، ونظرا لهذه الصعوبات تطلّب ذلك ضرورة تدخل العلاقات الشخصية من أجل الحصول على البيانات من قبل هذه المؤسسات.

وبالرغم من هذه الصعوبات فقد لجأنا إلى تعظيم معدّل الاستجابة من طرف المؤسسات قدر الإمكان، من خلال تنويع طرق الاتصال بالمؤسسات، هذا بالإضافة إلى محاولة اختصار عدد فقرات الاستبيان وتوخي التبسيط والوضوح قدر الإمكان.

8. هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية حيث نتناول في الفصول الثلاثة الأولى الدراسة النظرية للموضوع ، أما الفصلين الأخيرين فنستعرض فيهما الدراسة التطبيقية.

في **الفصل الأول** حاولنا تسليط الضوء على الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وذلك بالتطرق إلى بعض التفاصيل حول المفهوم العام للمسؤولية الاجتماعية، محدداتها وعرض لمختلف وجهات نظر حولها، ثم تناولنا علاقة المسؤولية الاجتماعية ببعض التوجهات الاقتصادية الحديثة في عالم الأعمال من خلال مفاهيم الحوكمة، التنمية المستدامة، أخلاقيات الأعمال، الاقتصاد الإسلامي ومواصفة الأيزو 26000.

أما الفصل الثاني الذي حلّلنا فيه العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي فتطرّقنا فيه إلى الأبعاد النظرية للأداء المالي للمؤسسات بحيث تناولنا فيه أساسيات حول مفهوم الأداء وركزنا على الأداء المالي بشكل خاص لننتقل إلى مفهوم يحاول تقريب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للأداء المالي هو مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ثم تناولنا أهم النماذج التي تناولت علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تعددت وجهات النظر حول هذه العلاقة، فهناك دراسات ترى بوجود العلاقة الايجابية ،أخرى تبرر العلاقة السلبية، نظرة تنص على عدم وجود هذه العلاقة في الأساس وأخرى ترى بوجود العلاقة العكسية.

بعدها خصصنا جزء من هذا الفصل لمحاولة فهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأنواع الربحية المقاسة في الدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ونظرا لأهمية الأسواق المالية في موضوع الأداء المالي اخترنا أن نركّز على موضوع المسؤولية الاجتماعية في السوق المالي من خلال إلقاء نظرة على صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا ووكالات التنقيط المجتمعي ومحاولة تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي وتكلفة رأس المال حسب النظريات العلمية للتوصّل في الأخير إلى إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية كميزة لإنشاء القيمة.

أما **الفصل الثالث** فقد تم تخصيصه لعرض مختلف الدراسات السابقة حول الموضوع والممتدة على فترات زمنية مختلفة، حيث تناولنا دراسات تمت خلال الفترة 1978 - 1999 وأخرى تم إجراؤها خلال الفترة 2001 - 2013 مع إبراز مساهمة الدراسة الحالية في ظل الدراسات السابقة.

في **الفصل الرابع** تعرّضنا إلى توجّهات السلطات العمومية في الجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال إبراز الإطار التشريعي لها وعرض للإمكانيات المتاحة لتطبيقها في الجزائر، كما تناولنا متغيّرات وأدوات الدراسة الميدانية بالتفصيل وذلك من خلال التعريف بخطوات الدراسة الميدانية وأساليب جمع البيانات، العينة المستهدفة، المتغيرات وطرق وأدوات الدراسة، ثم عرض للدراسة الوصفية للمتغيرات وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson.

وفي الأخير خصّصنا **الفصل الخامس** لتحليل ومناقشة نتائج الدراسة وذلك من خلال عرض ومناقشة نتائج تحليل الإستبانة ودراسة طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وفي الأخير من خلال الدراسات السابقة حول الموضوع والنتائج التي تم التوصّل إليها، تم بناء نموذج مقترح مبسّط لتبني برنامج للمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر والذي نعتقد أنه سيساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد

نتيجة للتطورات الحاصلة في عالم المال والأعمال أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث لم يعد كافيا سعي المؤسسة نحو تعظيم الأرباح بعيدا عن مصالح المجتمع، فتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة للمجتمع أصبحت مسؤولية كافة الاقتصاديات الحديثة.

وهذا ما دعت إليه الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثون للجمعية العامة في عام 1985 م حيث طالبت الدول والمؤسسات بالقيام بمشاريع التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي بجانب الاقتصادي، وذلك من خلال تغيير سياسة الدول الاقتصادية والتشريعية باتجاه الرفاه الاجتماعي.

لذا فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على تفاصيل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية لإزالة الغموض وعدم الدراية الكافية حول هذا المفهوم، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين الأول يتعلق بتوضيح الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، أما الثاني فيتعلق بعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالتوجّهات الاقتصادية الحديثة في عالم الأعمال.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في العقد الأخير بشكل ملحوظ بحيث بدأت المؤسسات تعمل على إظهار مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكثر جدية في إدارة إستراتيجياتها من خلال التقارير الاجتماعية التي تعدّها لأصحاب المصالح.

وقد تعددت وجهات نظر الباحثين والإداريين حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه كل الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، إذ أن المفهوم يختلف من صناعة إلى أخرى، ومن مؤسسة إلى أخرى لكون المسؤولون في المؤسسات والباحثون يفكرون بشكل مختلف حول ما يسمى بالسلوك الاجتماعي .

في هذا الإطار نحاول التمعّن في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث سنتعرض في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية، نبدأها بمحاولة تحديد المفهوم العام للمسؤولية الاجتماعية، من ثم نحاول إيضاح محدّدات هذا المفهوم بشكل أكثر دقة، مرورا إلى إبراز علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتوجّهات الاقتصادية الحديثة في عالم الأعمال .

المطلب الأول: محاولة تحديد المفهوم العام للمسؤولية الاجتماعية

سنعرض في هذا الجزء مجموعة من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية للباحثين، تطورها التاريخي وأسباب ظهورها وأهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية .

الفرع الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

نظرا لتعدد التصوّرات حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سنحاول استعراض بعض التعاريف لمجموعة من الباحثين في هذا المجال بالإضافة إلى تعاريف أخرى لبعض من المنظمات الدولية منها البنك الدولي والاتحاد الأوربي وكذا مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال اطلاعنا على مراجع عديدة نجد أن هناك تعاريف كثيرة للمسؤولية الاجتماعية، وعادة ما تستخدم عدّة مصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم منها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحوكمة الجيّدة للشركات، وعلى الرغم من هذا التعدد إلا أنه ينصب كله في مفهوم واحد.

أولا : تعاريف لمجموعة من الباحثين في مجال المسؤولية الاجتماعية

يعتبر Bowen (1953) أوّل من أشار إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال وقد عرّفها من خلال الهدف من ممارستها، والذي يتمثل أساسا في العمل على تطوّر المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة حيث وضّح أنها تمثّل: "التزامات رجال الأعمال للسعي إلى بناء سياسات، اتخاذ قرارات ومتابعة خطوط العمل، التي تكون مرغوبة من حيث الأهداف وتعمل على تطور المجتمع"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ أصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى Bowen مستمد بالأساس من وجهات نظر المذهب البروستانتي، لذا فقد أطلق عليها تسمية " عقيدة (مذهب) المسؤولية الاجتماعية"، حيث أكد على أن المسؤولية الاجتماعية تنبع من إحساس بالمسؤولية الدينية التي تستند في الأساس إلى المسؤولية الأخلاقية فأورد : "... هذه التوجيهات من طرف البروتستانت هي بمثابة وسيلة لرجل الأعمال لأداء واجباته المسيحية في خدمة المجتمع بدلا من تعظيم الربح كغاية وحيدة[2]."

أما Drucker (1954) فقد اختصر تعريفه في أن المسؤولية الاجتماعية تمثل" التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". في حين أوضح Fitch (1976) في تعريفه أن المؤسسة مسؤولة عن المشاكل التي تسببها حيث قال :"يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باعتبارها محاولة جادة لحل المشكلات الاجتماعية الناجمة كليا أو جزئيا من قبل المؤسسة".

أما Caroll فقد أورد في مقاله سنة 1999 أنه"لتكون المؤسسات مسؤولة اجتماعيا لا بد أن تسلك نهجا مربحا اقتصاديا بحيث يدعم الالتزام بالقانون والأخلاقيات والمجتمع". ومن خلال هذا التعريف لـ Caroll نجد أنه ركز على أربع محاور أساسية للمسؤولية الاجتماعية تتمثّل في : الالتزام بالقانون، الأخلاق، الالتزام نحو المجتمع وكذا الحفاظ على الهدف الاقتصادي للمؤسسات المتمثل في الربح.

عرّف كل من Murray and Montanari (1986) المسؤولية الاجتماعية حيث أوردا:" تعد المسؤولية الاجتماعية كمنتج يقدم إلى جمهور المؤسسة الداخلي والخارجي".أما Goolsby and Hunt (1992) فقد تمثلت المسؤولية الاجتماعية في نظرهما بأنها :"عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه".

[1] Howard . R . Bowen , Responsibilities of Businessmen Federal council of the churches of Christ in America,University of Iowa, U.S.A, 1953, P 56.
[2] Idem.

في حين اعتبر Konkolewsky (1996) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "محاولة للرقي وتطبيق الأفكار حول المسائل الاقتصادية والمسائل الطوعية تجاه المجتمع والبيئة وتجاه سلامة العاملين وصحتهم". أما Fulop and others (1997) فقد كانت تعني" إدارة عادلة وفاعلة تسهم في تطوير الاقتصاديات".

وعرّف (Schermerhorn،2000) المسؤولية الاجتماعية كالآتي:"التزام المؤسسة للعمل بطرق تخدم مصالحها وتخدم أصحاب المصالح المتأثرين بسلوكها بشكل عام". أما بالنسبة لـ Mcguire (2001) فقد شملت المسؤولية الاجتماعية "تحقيق المتطلّبات المحلية وتحقيق التزامات المؤسسة تجاه العاملين في تقديم التغذية الضرورية والحماية الصحيّة اللازمة". وعرفها Cragg (2001) كونها:"تعبّر عن العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح بما فيهم المستهلكين، العاملين، المجتمعات المحلية، المالكين، الحكومة، الموردين والمنافسين".

وقد قدم كل من McWilliams and Siegel (2001) تعريفا حديثا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: مجموعة النشاطات التي تقوم بها المؤسسات والتي تقدم نتائج إيجابية للمجتمع بعيدا عن مصالح المؤسسة وبعيدا عن تطبيق القوانين الحكومية، هذه النشاطات تتمثل في: التقليل من إنتاج واستعمال المواد المضرة بالبيئة الأعمال الخيرية، النشاطات المفيدة للمجتمع عامة ودعم المؤسسات الصغيرة المحلية.

وأخيرا اختصر كل من O'brien and Robinson (2002) كل هذه التعاريف في مفهوم يشمل كل ما سبق ذكره في سنوات متفرقة للباحثين حيث عرفا المسؤولية الاجتماعية على أنها: "القيام بالأشياء الصحيحة"[1].

ثانيا : تعاريف لبعض من المنظمات الدولية

سنقدم تعاريف لإحدى أهم المنظمات العالمية : البنك الدولي، مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة والاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

1. تعريف البنك الدولي:

عرّف (2005) البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها : "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسات وللتنمية الاقتصادية"[2].

---

[1] Archie B.Caroll,Corporate Social Responsibility Evolution of a Definitional Construct, Business and Society; sep 1999, p 268 :
كل التعاريف للباحثين مستمدة من هذا المقال.

[2] World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, Working Paper, 2005.

في تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية إشارة إلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة حيث ركز في تعريفه على كونها التزام يقوم على التعاون المشترك مع كافة أطراف أصحاب المصلحة هذا التعاون يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. تعريف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة :

عرّف (2001) مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر للمؤسسات بالتصرّف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"[1].

ربط مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بالالتزام بالأخلاقيات أثناء ممارسة المؤسسة لنشاطها كما أضاف إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشير إلى المساهمة في الرفع من مستوى المعيشة لكافة أطراف المجتمع.

3. تعريف الاتحاد الأوروبي:

عرّف (2005) الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنّها: "مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي"[2].

يظهر من خلال تعريف الاتحاد الأوروبي تركيزه على المفهوم التطوّعي للمسؤولية الاجتماعية وأنها تقوم على احترام المؤسسات للمعايير الاجتماعية والبيئية في أداء نشاطها.

من خلال كل التعاريف السابقة للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الدولية المذكورة أعلاه وكذا التعاريف المختلفة للباحثين يمكن استنتاج تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية كالآتي :

"المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي أثناء ممارسة المؤسسة لأنشطتها يركز على احترام المعايير البيئية والاجتماعية هذا مع مراعاة حقوق كافة أطراف أصحاب المصلحة (من حملة أسهم، ومؤسسات، وموردين وموزعين، وعملاء وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل) تهدف إلى بلوغ غرض رئيسي هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهذا بالتزامن مع الحفاظ على الهدف الربحي للمؤسسات " .

[1] WBCSD (World Business Council for Sustainable Development) , Meeting changing expectations: Corporate social responsibility, 1999.
[2] Commission of the European Communities, Promoting a European framework for corporate social responsibility, Green Paper, Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, 2001.

الفرع الثاني : التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن وأسباب ظهورها

بغية تحديد رؤية واضحة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمن الضروري تسليط الضوء على التطوّرات التي مرّ بها هذا المفهوم. وقد اخترنا الاعتماد على المنهج التاريخي لتقديم تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والجدول التالي يلخص تطور الأبحاث حول المسؤولية الاجتماعية :

جدول رقم (1.1) تطور الأبحاث حول المسؤولية الاجتماعية

السنة	1950	1970 – 1960	1980	2008 – 1990
		بروز جماعات الضغط	الفضائح المالية لكبرى الشركات	
الفكرة السائدة	– نموذج غلبة المساهمين .	–تطوير البحوث الأكاديمية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (النماذج والآثار الإدارية) –البحوث حول أخلاقيات الأعمال. – ضرورة التفكير في التنمية المستدامة .	–نظرية أصحاب المصلحة . – تطور الأبحاث حول الأداء الاجتماعي للمؤسسات ونماذج إدارة أصحاب المصلحة.	– أبحاث عن حوكمة الشركات...الخ. – إثراء النقاش حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كحقل يستحق دمجه ضمن نظريات الإدارة الحالية .

المصدر:

Nada K. Kakabadse and others ,Corporate social responsibility and stakeholder approach: a conceptual review , Northampton, Int. J. Business Governance and Ethics, Vol. 1,No. 4, 2005, p 279, Adapted.

يمكن تحليل الأفكار الواردة في الجدول أعلاه من خلال عرض التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية :

أولا : التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن

مرّ تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمراحل سنحاول تلخيصها على النحو التالي:

1. **المسؤولية الاجتماعية بين Bowen و Friedman (1975-1950)**

كما أشرنا سابقا إلى أنّ وضع الأسس النظرية الأولى لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يعود إلى عام 1953 مع Bowen الذي يعتبر أب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث دعا إلى إتباع نهج يقوم على المشاركة

الاجتماعية التطوّعية من طرف رجال الأعمال، والتي تتجاوز الأهداف الاقتصادية والالتزامات القانونية، يظهر ذلك من خلال تعريفه لمفهوم رجل الأعمال حيث أورد أنّ: "رجل الأعمال هو الشخص الذي يشترك مع كافة أفراد المجتمع في التأثيرات البيئية والاجتماعية".

ثم وضح أنّ على رجل الأعمال أن يكون مشبعا بالاحترام تجاه علاقاته مع العمال، المستهلكين، الموردين، المنافسين وكل من يتعامل معه في إطار النشاط الاقتصادي كما يتوجب عليه الابتعاد عن التمييز العنصري بين الأشخاص أو تهميشهم بناءا على دياناتهم أو توجهاتهم السياسية أو أصولهم العرقية أو أوضاعهم الاجتماعية أو مظاهرهم الخارجية أو جنسهم، حتى لا يؤثر ذلك على فعالية الأداء، وعليه أن يعمل على تكافؤ الفرص بين الأفراد بناء على كفاءاتهم، على رجل الأعمال كذلك توفير شروط العمل الصحية بدءا من ضبط ساعات العمل إضافة إلى توفير التأمين، التعويضات وحماية رفاهية أسرة العامل التي ينبغي اعتبارها أحد أهداف رجل الأعمال فيجب أن توفر مهنة الموظف رغباته وأذواقه اليومية[1].

تقاسم العديد من الباحثين مع Bowen هذه الرؤية المعيارية للمسؤولية الاجتماعية منهم Davis (1960)، Backman (1975) و Jones (1980) وكانت هذه الرؤية هدفا للعديد من الانتقادات من قبل بعض الأكاديميين الليبراليين على سبيل المثال Friedman (1970) الذي رأى أن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر إلا على تعظيم الأرباح للمساهمين[2].

وقد تميزت هذه الفترة بظهور موجة من التحركات على أكثر من صعيد تمثلت في بروز جماعات الضغط كجمعيات حقوق الإنسان والدعوة إلى المساواة وإرساء الأمان، هذه الجماعات فرضت نفسها في المجتمع الدولي حيث أصبحت تشكل ضغطا على الحكومات مما انعكس على المؤسسات بشكل مباشر، وبالموازاة مع ذلك أخذ مفهوم حماية البيئة حصة الأسد من هذه التحركات حيث تم إنشاء وكالة لحماية البيئة (EPA) في عام 1970 ومنظمة السلام الأخضر في عام 1975.

2. تأسيس مفهوم المسؤولية الاجتماعية (1980- 1999)

تزامنت هذه الفترة بظهور اقتصاد قائم على المنافسة الحرة والحد من تدخل الدولة التي عملت على تشجيع الخصخصة، وبالتالي زادت أهمية الأسواق المالية في تمويل التنمية والاستثمار، وفي هذا السياق ظهر مفهوم الأداء الاجتماعي الذي تم تحديده من طرف Carroll (1979) الذي كان يرى أن الأداء الاجتماعي يشمل أبعاد

[1] Howard . R . Bowen ,Op.Cit , P 54.
[2] Friedman, Milton, "The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits," The New York Times Magazine, 1970.

أساسية للمسؤولية الاجتماعية، وقد سمحت مقاربة Carroll بالتوفيق بين التحليل الاقتصادي والتحليل الاجتماعي. أما Clarkson (1995)[1] فقد رأى أن الأداء الاجتماعي يفسّر من خلال القدرة على تلبية رغبات مختلف أصحاب المصلحة، هذه الرؤية تعيدنا إلى نظرية أصحاب المصلحة التي أثرت النقاش حول تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.[2] Michell, Agle, and Wood (1997).

ابتداء من 1980، بدأت عملية تأسيس لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال الاجتهادات المتزايدة للباحثين حول هذا المفهوم وتطوير الممارسات الاجتماعية. من هنا أصبحت المسؤولية الاجتماعية حقل كامل للدراسة متفرد بذاته، وقد اتخذت الممارسات المسؤولة اجتماعيا مكانة هامة سواء في خطاباتهم وفي سياساتهم الإدارية.

3. صناعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من 2000 إلى يومنا هذا)

أدت الأزمة المالية لسنة 2008 والفضائح المالية لكل من (Enron,WorldCom) وكذا المشاكل البيئية التي ميّزت هذه الفترة إلى ضرورة لفت الانتباه لمبدأ المسؤولية الاجتماعية، فأصبحت الممارسات الاجتماعية قضية لا يمكن تجنبها في عالم الأعمال.

علاوة على ذلك، في عام 2008 نشرت أسبوعية " The Economist " في عدد خاص لها حول المسؤولية الاجتماعية أنه: "يجب أن لا نتساءل ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك مسؤولية اجتماعية للمؤسسات أم لا، بل السؤال كيف ينبغي ممارسة هذه المسؤولية"؟

نتيجة لكل هذه التطورات لوحظ ارتفاع في نسبة الاستثمار المسؤول اجتماعيا الذي أصبح يعكس مطالب المساهمين والمستثمرين ويعكس أيضا تصور جديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كوسيلة لخلق القيمة.

وقد ساند كل من Porter et Van der Linde (1995) هذا الرأي ووجدا أن تحسين الأداء الاجتماعي يسمح باستخدام أفضل للموارد كما يساهم في زيادة الإنتاجية وفرص جديدة في السوق المالي. هذا الواقع الجديد تم تسهيله من خلال تطور وكالات التنقيط الاجتماعي مثل KLD و Innovest في الولايات المتحدة الأمريكية

[1] Clarkson, M.B.E. A stakeholder framework for analysing and evaluating corporate social performance. Academy of Management Review, 20(1), 1995, 92-117.

[2] Michell, R. K., B. R., Agle, and D. J., Wood. Toward a theory of stakeholder identification and salience: Defining the principle of who and what really counts. Academy of Management Reviewno. 1997.

Vigeo في فرنسا وEIRIS في انجلترا... الخ، فتزايد الاهتمام الذي ميّز هذا المفهوم أدى بكل من (Acquier et Aggeri, 2006) للحديث عن ما يسمى بصناعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1] .

توضّح الأبحاث أنّ المفهوم التطوّري للمسؤولية الاجتماعية كما أشار إليه Pasquero (2005) كان نتاج جملة من التطوّرات التي حدثت بمرور الزمن والتي مسّت كافة الأصعدة سواء على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، البيئي والأخلاقي وقد كان للمقاربات المختلفة للباحثين في هذا المجال دور بارز في ذلك.

ثانيا: الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها[2] :

1. **العولمة** : أصبحت العديد من المؤسسات ترفع شعار المسؤولية متعددة الجنسية الاجتماعية، حيث ركزت في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية؛
2. **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية** : من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات وبخلاف ذلك قد تتعرض المؤسسة للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام؛
3. **الكوارث والفضائح الأخلاقية** : حيث تعرضت الكثير من المؤسسات الكبرى لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة؛
4. **التطورات التكنولوجية المتسارعة** : التي فرضت على المؤسسات ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من رأس المال المادي.

[1] Tebini Hadjer et Bouchra M'Zali , Relation entre la performance sociale et la performance financière: analyse des facteurs de divergence dans les résultats, École des sciences de la gestion Université du Québec à Montréal, 2010, P 04.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات : التحديات و الآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، معهد التخطيط القومي، جوان 2011 .

الفرع الثالث: أهم النظريات المفسّرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تباينت النظريات المفسّرة للدور الاجتماعي للمؤسسة من اقتصادي لآخر ومن مدرسة لأخرى ومن نظرية لأخرى وعموما يدور النقاش حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وينحصر بين ثلاث نظريات رئيسية، النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية ونظرية أصحاب المصالح، ويمكن إضافة نظريات أخرى كنظرية العقد الاجتماعي ونظرية الشرعية.

أولا: النظرية الكلاسيكية

في منتصف القرن 18م، اكتشف Adam Smith خصائص هامة لمفهوم تقسيم العمل ومبدأ التخصص واستخدام التقنيات، التي أحدثت ثورة في النظام الاقتصادي بأكمله، فالمؤسسة في نظره ماهي إلا عبارة عن وحدة تقنية أو فنية تعرّف من خلال الوظيفة الإنتاجية، وهدفها هو تحقيق أقصى ربح، بالنسبة لآدم سميث فإن مفهوم تعظيم الربح يعتبر أساسي ومشروط بالأداء العام للنظام الاقتصادي، فإذا لم تتحقق أرباح، فإن مالك المؤسسة ليس لديه مصلحة في توظيف العمال أو للمخاطرة برأس ماله، فالأرباح تلعب دورا حيويا في حياة المؤسسة فهي التي توجه المؤسسة نحو استثمارات معينة وتحدد ما سوف ينتج.

وبعبارة أخرى وفقا للنظرة الكلاسيكية، الوظيفة الأساسية للمؤسسة هي إنتاج السلع والخدمات، من أجل تحقيق أقصى قدر من الدخل المالي، هذا الأخير يتطلب توظيف عمالة، استثمار وإنتاج. بهذه الطريقة فقط يمكن للأرباح أن تتحقق حسب Adam Smith، مما ينعكس على تقدّم المجتمع[1].

فرواد المدرسة الكلاسيكية يرون أن في سلوك تعظيم الأرباح رغبة واضحة من طرف المؤسسة في الالتزام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن آدم سميث قبل كونه خبير اقتصادي هو فيلسوف أخلاقي وعليه فالفكرة السائدة هنا هي إذا كانت مسؤولية المؤسسة تنحصر فقط في مسؤوليتها الاقتصادية والمالية ، فهي بذلك تخدم المجتمع ككل : " هذا النمو الكبير في مختلف الفنون والحرف اليدوية، والناجم عن تقسيم العمل دليل على كفاءة الحكومة في تسيير المجتمع، مما يؤدي إلى الرفاه العام الذي ينتشر إلى الطبقات الدنيا "[2]. (استشهد به Mills (1995) عن (Smith (1776 .

[1] Astrid MULLENBACH , La reponsabilité sociétale des entreprises, LES CAHIERS DU CERGOR ,Numéro 02/01, UNIVERSITÉ PARIS 1 PANTHÉON SORBONNE, 2002, P 04 .
[2] Idem .

كما وضح آدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم في 1776 طبيعة وأسباب ثروة هذه الأمم، حيث رأى أن احتياجات ورغبات المجتمع يمكن أن تلبى بشكل أفضل عن طريق التفاعل الحر بين الأفراد والمؤسسات في السوق[1].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية أساسها "لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين " ورائد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي Milton Friedman الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات[2]، حيث يقول: "الهدف الوحيد للمؤسسات هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح لأصحاب الأسهم"[3].

فوفقا لـ Milton Friedman الهدف من المؤسسة ليس مجرد تحقيق أقصى إنتاج ممكن ولكن الهدف هو الإنتاج الذي يوّفر الربح الأمثل، في هذه الحالة المسؤولية الاجتماعية تعني خدمة المساهمين وضمان الأداء الاقتصادي الجيّد للمؤسسة، وبالتالي تعظيم أرباحها وفي هذا يقول Friedman "تمكنت بعض التوّجهات من إضعاف أسس مجتمعنا الحر كقبول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف المسؤولين إلا إذا كان ذلك يساهم في توفير الكثير من المال لأصحاب الأسهم ، وإلا فإن هذا يعد مذهب تخريبي في الأساس"[4].

ويرى (1970) Friedman أنه إذا كان المساهمين (الفاعلين الأصليين) يرغبون في دعم الأهداف الاجتماعية، فإنّه يمكنهم ذلك من خلال عوائد مساهماتهم وليس من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات فالمساهمون يفضلون تعظيم عوائدهم المالية وتخصيص بعض من تلك العوائد إلى الاستهلاك أو العطاء الاجتماعي.

ويوضح (1982) Friedman وجهة نظره في المسؤولية الاجتماعية أنه في الاقتصاد الرأسمالي، المسؤولية الوحيدة للمؤسسة هي استخدام مواردها للعمل في الأنشطة المصمّمة لزيادة أرباحها، طالما يتم تنفيذ هذه الأنشطة دون خداع أو غش، وبالتالي تشير الحجج الاقتصادية النيوكلاسيكية أنّه ينبغي على المسؤولين اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم .

---

[1] Jawed Akhtar Mohammed, Corporate social responsibility in Islam‘, PhD thesis, AUT University, New Zealand , 2007.

[2] Friedman M, Capitalism and Freedom The University of Chicago Press, 1962 .

[3] Idem.

[4] Friedman, Milton, “The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, Op.Cit, p 30 .

نفس الفكرة عبر عنها كل من Friedrich August and Von Hayyek (1979) اللذين وجدا أن تعظيم الدخل المالي وحده يسمح للمؤسسة بالوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية، وعليه المنطق العام لهذا النموذج من المسؤولية الاقتصادية والمالية للمؤسسة يفرض السعي وراء تحقيق الربح مع إهمال كل التأثيرات الاجتماعية السلبية التي تشمل خاصة تسريح العمال، ظروف الإنتاج التي تولد تكاليف اجتماعية عالية (العمل بنظام المناوبة، حوادث العمل) وأنماط استهلاكية للموارد تسبب اختلالات بيئية واجتماعية هامة (التصحر، التلوث)[1].

وعليه يمكن استنتاج أن الاعتقاد السائد هنا هو بأن تعظيم قيمة الأسهم هو الذي يخدم الصالح الاجتماعي العريض لأنه يعادل تعظيم القيمة الكلية للمؤسسة.

ثالثا: نظرية أصحاب المصالح

يطلق على هذه النظرية بنظرية الإدارة التنظيمية وأخلاقيات الأعمال التي تتعامل مع القيم والمبادئ في إدارة المؤسسة، وغالبا ما ينسب مصطلح "أصحاب المصلحة" بالخطأ إلى Freeman (1984) في حين أنه استخدم لأول مرة في عام 1963 في مذكرة لمعهد ستانفورد للأبحاث (SRI) الذي عرف مصطلح أصحاب المصلحة على أنه: "تلك الجماعات التي إذا لم تدعمها المؤسسة ، تزول من الوجود ". (Standford Mémo, (1963 استشهد به (Freeman and Reed (1983).

إلا أنه لا يمكن إنكار دور Freeman في إعطاء هذا المفهوم أكثر عمقا وبالتالي تطوير المناهج المختلفة التي أعقبت ذلك، وقد جاءت تسمية أصحاب المصلحة "stakeholder" من حيث أن كل مجموعة ممثلة في فقاعة متحيزة، أي كل فرد يحوز على حصة " a stake" في المؤسسة وهذا هو أيضا السبب في أنهم "تلك الجماعات الذين يجعلون المؤسسة مسؤولة"[2].

ويعرف Freeman أصحاب المصلحة: " أي فرد أو جماعة يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق هدف المؤسسة"[3] ، ثم أعاد Freeman and al (2004) صياغة هذا التعريف فعرفا أصحاب المصلحة على أنهم" تلك الجماعات الأساسية والضرورية لبقاء ونجاح الشركة"[4].

[1] Astrid MULLENBACH , Op.Cit, p 05.

[2] Ezzeddine Boussoura, Olfa Zeribi, La Stakeholder Theory permet-elle d'appréhender le concept de RSE ?, P 04.

[3] Freeman, E. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach, Boston: Pitman.

[4] Korathotage Kamal Tilakasiri, Corporate Social Responsibility and Company Performance: Evidence from Sri Lanka, Ph Thesis ,Victoria Law School Faculty of Business and Law Victoria University Melbourne, 2012, P 26 .

ذكر Clackson (1995) أن الجانب الأساسي من نظرية أصحاب المصلحة هو تحديد أصحاب المصلحة، ووفقا لأصحاب هذه النظرية أصحاب المصلحة هم : المساهمين، الموظفين، المستهلكين، الموردين المقرضين والمجتمع ككل .

أما المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة سنة 1999 فقد حدد الجهات المعنية إلى: ممثلين عن المنظمات العمالية، الأوساط الأكاديمية، الكنائس، السكان الأصليين، جماعات حقوق الإنسان، الحكومة المنظمات غير الحكومية، المساهمين، الموظفين، العملاء أو المستهلكين، الموردين، المجتمعات والمشرعين.

وتعتبر جماعات أخرى أيضا أنه يمكن ضم فئات أخرى إلى جماعة أصحاب المصلحة مثل : وسائل الإعلام، الجمهور، الشركاء التجاريين، أجيال المستقبل، الأجيال السابقة (مؤسسي المنظمات)، الأكاديميين المنافسين، المنظمات غير الحكومية أو الناشطين وممثلي أصحاب المصلحة مثل النقابات أو الجمعيات التجارية من الموردين أو الموزعين والممولين الآخرين من المساهمين (أصحاب الديون، حملة السندات والدائنين)، الحكومة المنظمين وصانعي السياسات. والشكل الموالي يوضح أصحاب المصلحة المستفيدين من وجود المؤسسة:

شكل رقم (1.1) أصحاب المصلحة المستفيدون من وجود المؤسسة

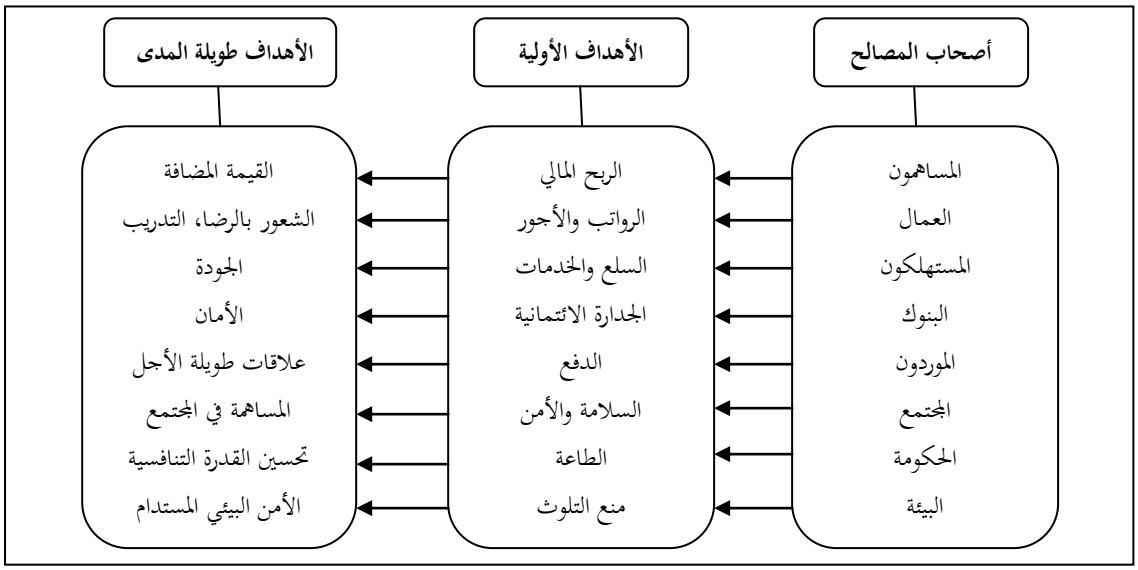

المصدر: Korathotage Kamal Tilakasiri, Ibid, P 25 ,Adapted .

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنّ هناك نوعين من أصحاب المصلحة كما تم تحديدها من قبل أصحاب هذه النظرية تتمثّل في:

النوع الأول: لهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولهم عقد ظاهر مع المؤسسة وهم المساهمون، البنوك، العمال، المستهلكون والموردون.

النوع الثاني: لهم علاقات طوعية مع المؤسسة في إطار غير قانوني كالسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات حماية البيئة.

تنص هذه النظرية على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، موردين، موزعين، زبائن وأيضا العاملين وأسرهم، البيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل،[1] وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.

وتقوم هذه النظرية على الرؤية التعاقدية للعلاقة (مؤسسة–أصحاب مصلحة) ، فهي تصف هذه العلاقة والمزايا التي تعود على المؤسسة عند انتهاج أساليب تتكامل وأهداف أصحاب المصلحة وتحدد الالتزامات الأخلاقية للمؤسسة تجاههم، أي أن هذه النظرية تعمل على دمج الأهداف الاقتصادية بالأهداف الاجتماعية داخل المؤسسة، حيث تعتبر أن تحقيق المؤسسة لأرباح يعني أنه قد تم استخدام عوامل الإنتاج لتلبية احتياجات البشرية أي خدمة المجتمع بأسره[2] Pope John Paul II (1991).

ويؤكد مساندو هذه النظرية أنه إذا تم ممارسة نشاط المؤسسة بطريقة غير مسؤولة اجتماعيا، يمكن أن تنشأ العديد من الصراعات الداخلية والخارجية بين المؤسسات وأصحاب المصلحة، على سبيل المثال: إضرابات الموظفين، فرض لوائح من قبل الحكومة والمشاكل البيئية، وهنا كان ينبغي على المؤسسة الدفاع عن نفسها مباشرة من خلال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إذن فالفكرة الأساسية هي أنه لا يجب النظر فقط للمساهمين في عملية صنع القرار، ولكن ينبغي النظر أيضا في كل من يملك حصة في النتائج.

أبدت نظرية أصحاب المصلحة تفوقا أخلاقيا يهدف إلى تعظيم القيمة للمساهمين، لأنها تأخذ في الاعتبار حقوق أصحاب المصلحة ومصالحهم المشروعة وليس فقط ما هو مطلوب بموجب القانون في العلاقات (مدير – أصحاب المصلحة)، وقد ذكر Melé (2008) أن هذه النظرية تضمن مستوى معيّن من النجاح على المدى الطويل بدلا من المدى القصير. وقد دعم كل من Berman and al (1999) الباحث Melé، لكنّهما

[1] Michell, R. K., B. R., Agle, and D. J., Wood. Op.Cit.
[2] Korathotage Kamal Tilakasiri, Op.Cit, P 31 .

اعترفا أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث لوضع استنتاجات سليمة حول العلاقة بين نظرية أصحاب المصلحة وأداء المؤسسة[1].

وقد نوقشت أوجه القصور في نظرية أصحاب المصلحة من قبل عدد من الباحثين والتي نوردها في شكل نقاط كالآتي[2]:

أشار Capron إلى أن نظرية أصحاب المصلحة لم تعالج "أصحاب المصلحة الصامتين (البيئة الطبيعية) وأصحاب المصلحة الغائبين (أجيال المستقبل أو الضحايا المحتملين)"، وقد لقي هذا الانتقاد ردا من طرف أصحاب النظرية حيث استدلوا بذلك إلى أن أصحاب المصلحة هم أفراد أو جماعات في حين أنه لا يمكن اعتبار البيئة كذلك .

حسب هذه النظرية ينبغي أن يعامل الجميع على قدم المساواة، وفي ذلك قال Freeman (1999) إذا ما أرادت المؤسسات أن تكون فعالة، فإنها سوف تولي اهتماما للجميع، وفقط تلك العلاقات التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر عن طريق تحقيق مصالح المؤسسة.

وتبعا للانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية فقد أوضح أصحابها أنه ينبغي أن تحقق مصالح أصحاب المصلحة شيء من مصلحة المساهمين من خلال صناعة القرارات الإدارية حتى لو كان هذا يقلل من القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمؤسسة، ويمكن للمسؤولين القيام بذلك من خلال اتخاذ القرارات التي تعظم من القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للمؤسسة (Copeland et al , 2010) .

وعليه يمكن أن نستنتج أنّ نظرية أصحاب المصالح غيرت على المدى الطويل مفهوم الرأسمالية، فالمؤسسات لم يكن لديها أي مسؤولية قانونية لأصحاب المصلحة غير أصحاب الأسهم.

[1] Melé, D 2008, Corporate social responsibility theories, the oxford hand book of Corporate social responsibility Oxford university press, Oxford, New York, p 66.
[2] Korathotage Kamal Tilakasiri, Op.Cit, P 28 .

رابعا: نظرية العقد الاجتماعي

هذه النظرية تجمع بين الاهتمامات التنظيمية وإدارة أصحاب المصلحة، ووفقا لـ Weiss (2008) العقد الاجتماعي "هو مجموعة من القواعد والافتراضات حول الأنماط السلوكية بين مختلف عناصر المجتمع"، وغالبا ما يكون العقد الاجتماعي متجذر في تقاليد المجتمع، حيث تقول النظرية أن العقد الاجتماعي تتم صياغته بين الأفراد والمؤسسات عند تبادل شيء ما، وقال Weiss أن أساس نظرية العقد الاجتماعي هي الثقة المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، بحيث لا يمكن للمؤسسات أن تنجح إلا من خلال صياغة العقود مع العملاء والجمهور بطريقة أخلاقية[1].

وعليه فإن نظرية العقد الاجتماعي تركّز على العلاقة بين العملاء في قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة وبالتالي فإن نهج إدارة أصحاب المصلحة للمؤسسة يرتكز على مفهوم العقد الاجتماعي الذي مفاده أن أية مؤسسة إنما ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والمؤسسة أن تقوم المؤسسة بوظيفتين رئيسيتين هما:[2]

- وظيفة الإنتاج: والتي تتضمن تقديم منتجات أو خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع.
- وظيفة التوزيع: وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل أصلا القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها.

ومنه على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعه على المجتمع بعدالة، وهذا من شأنه أن يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولا لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بل ولأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتمًا التزامها بالعقد الاجتماعي نصًا ومضمونًا.[3]

[1] Weiss, JW 2008, Business ethics: a stakeholder and issues management approach, South-Western Pub, p.161.

[2] نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سنة 2010، ص27.

[3] محمد حامد نوفان، المرجع السابق، 2010، ص28.

خامسا: نظرية الشرعية

تشير نظرية الشرعية إلى أن المؤسسات قد تحاول إضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من أجل الحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في دعم استمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية "رخصة للعمل"[1].

وتَعتبر النظرية أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو بمثابة عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية وإمكانية استئجار المستخدمين وبالتالي هناك حاجة للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية الكافية للمجتمع لتقييم مدى مواطنة هذه المؤسسات التي يفترض أن تهدف إلى إنتاج التطابق بين القيم الاجتماعية الأصيلة والمعايير الاجتماعية في أنشطتها، ومن ثم يمكن اعتبار الإفصاح الاجتماعي للمؤسسات بمثابة تفاعل مع البيئة التي يعملون فيها لإضفاء الشرعية على ممارسات تلك المؤسسات[2].

المطلب الثاني: محددات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

في هذا الإطار نتناول المعالم الرئيسية التي تكوّن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبرز مظاهرها وهذا من خلال هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Caroll وعرض لأهم المجالات التي تظهر من خلالها المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول : هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Caroll

اقترح Caroll (1991) أربعة أنواع من المسؤوليات تشكّل في مجموعها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحيث حاول أن يبين هذا التصوّر في شكل هرم تمثل قاعدته المسؤولية الاقتصادية تتوسطه المسؤولية القانونية والأخلاقية لتأتي في القمة المسؤولية الخيرية و يمكن أن نوضّح هذا الهرم في الشكل الموالي .

[1] براق محمد، قمان مصطفى، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية ورؤية الفكر الإسلامي لها، ملتقى: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ببشار، 2012، ص 05.

[2] Korathotage Kamal Tilakasiri, Op.Cit, P 40.

شكل رقم (2.1) هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Caroll

المصدر: **Carroll Archie, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Ibid, p 405.**

يصوّر هرم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المكونات الأربع لهذه المسؤولية حيث تبدأ قاعدة هذا الهرم من المسؤولية الاقتصادية التي تعتبر البناء الأساسي للهرم، تليها القانونية حيث يتوقع من المؤسسة احترام القانون، لأن القانون هو تنظيم للمجتمع والسلوك المقبول وغير المقبول.

كما يقع على عاتق رجال الأعمال تحمل مسؤولية أخلاقية تجاه كافة أطراف أصحاب المصلحة بحيث يتوجب عليها القيام بما هو حق، عادل ومشروع، وتجنب أو تقليل الضرر اللاحق بأصحاب المصلحة وهنا تأتي المسؤولية الأخلاقية في المرتبة الثالثة من الهرم .

أخيرا، من المتوقع من المؤسسة كذلك أن تكون مواطنة جيدة (good corporate citizen) وهذا يشير إلى مفهوم المسؤولية الخيرية والتي تتجسد من خلال المساهمات المالية والبشرية لتحسين نوعية حياة المجتمع.

هذه المكونات الأربع من المسؤوليات لطالما كانت معروفة بالنسبة للمؤسسات ولكن في السنوات الأخيرة أخذت كل من المسؤوليات الأخلاقية والخيرية مكانة هامة في عالم الأعمال، ويمكن أن نفصل أكثر في هذه المسؤوليات كالآتي [1]:

أولا: المسؤوليات الاقتصادية

تاريخيا تم إنشاء المؤسسات باعتبارها كيانات اقتصادية تهدف إلى توفير السلع والخدمات لمختلف أطراف المجتمع، وقد أعتبر دافع الربح حافز أساسي لريادة الأعمال، في مرحلة ما تحولت فكرة دافع الربح إلى فكرة الرغبة في تحقيق أقصى الأرباح، وبقي هذا الهدف دائما منذ ذلك الحين، وتستند جميع باقي مسؤوليات المؤسسة الأخرى على المسؤوليات الاقتصادية وبدونها تصبح المسؤوليات الأخرى أقل أهمية.

وعليه يمكن أن نستنتج أن المسؤوليات الاقتصادية للمؤسسة تمثل قيام المؤسسات بإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتوفيرها بالسعر المرضي للمجتمع والمستثمر معا، وبما يحقق في نفس الوقت الديمومة للمؤسسة فقيام المؤسسات بأداء الأدوار والمسؤوليات المشار إليها سابقا بصورة متوازنة تتصف بالثبات في تبني هذه المسؤوليات وتستجيب لحاجات ورغبات المجتمع المتجددة في نفس الوقت، يضمن لها أعلى درجات الاستقرار، ويجعلها قادرة على مواجهة التغيرات والتحديات التي تفرضها معطيات الحال، وبالتالي يجعلها أكثر قابلية للبقاء والاستمرار.

ثانيا: المسؤوليات القانونية

المؤسسات مطالبة بالامتثال للقوانين واللوائح الصادرة عن الهيئات الحكومية التابعة للدولة أي أن المهمة الاقتصادية للمؤسسة لابد أن تعمل في إطار القانون وفاءا للعقد الاجتماعي بين المؤسسة والمجتمع، وتتركز المسؤوليات القانونية للمؤسسة في الطبقة الثانية من الهرم وهذا وفقا لتطورها التاريخي عبر الزمن ويرى Caroll (1991) أن المسؤوليات القانونية تتعايش مع المسؤوليات الاقتصادية ومبادئ الاقتصاد الحر.

وعليه يمكن أن نستنتج أن المسؤوليات القانونية للمؤسسة تمثل جملة من التشريعات التي تحمي المجتمع والمنصوص عليها من خلال القوانين، والتي من الواجب أن تنصاع إليها المؤسسات وتلتزم بها. ويلخص الجدول التالي بعض البيانات الهامة التي تميز المسؤوليات الاقتصادية عن المسؤوليات القانونية.

[1] Carroll Archie. B , The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders,Business Horizons, 1991, p O4 .

جدول رقم (1 . 2) بعض البيانات الهامة التي تميز المسؤوليات الاقتصادية عن المسؤوليات القانونية

المسؤوليات الاقتصادية	المسؤوليات القانونية
1. من المهم ممارسة نشاط المؤسسة بطريقة تتفق مع تعظيم العائد على السهم.	1. من المهم ممارسة نشاط المؤسسة بطريقة تتفق مع توقعات الحكومة والقانون.
2. من المهم الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.	2. من المهم أن تكون المؤسسة مواطنا صالحا ملتزم بالقانون.
3. المؤسسة الناجحة هي التي تحقق أرباح باستمرار.	3. المؤسسة الناجحة هي التي تفي بالتزاماتها القانونية.
4. من المهم الحفاظ على مستوى عال من الكفاءة التشغيلية.	4. من المهم توفير السلع والخدمات التي تلبي على الأقل الحد الأدنى من متطلبات الدولة .

المصدر: **Carroll Archie. B , ibid , p 02**

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن أوجه الاختلاف بين المسؤوليات الاقتصادية والقانونية للمؤسسات، حيث تم التركيز في هذه الاختلافات على أربع نقاط رئيسية تتعلق بأهداف المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والجوانب القانونية التي ينبغي احترامها بالتوازي مع الحفاظ على المسؤوليات الاقتصادية.

ثالثا: المسؤوليات الأخلاقية

يوضّح Caroll (1991) أن المسؤوليات الأخلاقية تمثل المساهمات أو الأنشطة التي يتوقع أن تقوم بها المؤسسة تجاه المجتمع دون أن تكون هذه المساهمات أو الأنشطة قد فرضت بنص قانوني. فالمسؤوليات الأخلاقية تجسّد تلك المعايير والقواعد أو التوّقعات التي تأخذ في الاعتبار انشغالات المستهلكين، الموظفين، المساهمين والمجتمع تمشيا مع احترام أو حماية الحقوق المعنوية لأصحاب المصلحة.

من وجهة نظر Caroll (1991) فإن المسؤوليات الأخلاقية غير محددة وهي باستمرار قيد المناقشة العامة خاصة فيما يتعلق بشرعيتها، وبالتالي من الصعب في كثير من الأحيان التعامل معها، وقد أسست حركات أخلاقيات العمل في العقد الماضي مفهوم المسؤولية الأخلاقية باعتبارها مكوّن مشروع للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الرغم من أنها وصفت في الطبقة الثالثة من هرم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

رابعا: المسؤوليات الخيرية

العمل الخيري يشمل تلك النشاطات التي تقوم بها المؤسسات والتي تعتبر بمثابة استجابة لتوقعات المجتمع من المؤسسة باعتبارها المواطن الصالح، هذا يتضمن التزام هذه المؤسسة بأعمال أو برامج لتعزيز رفاه الإنسان أو

خدمة لسمعتها. وتشمل أشكال العمل الخيري تبرعات رجال الأعمال في مجالات الفنون والتعليم والمجتمع بشكل عام.

ويشير Caroll (1991) إلى أن المسؤوليات الخيرية هي الأكثر طلبا من طرف المجتمع وتحظى بتقدير عال ولكن في الواقع تعتبر أقل أهمية من المسؤوليات الثلاث الأخرى، بمعنى أن المسؤوليات الخيرية كما عبّر عنها Caroll (1991) هي بمثابة "التثليج الذي يكون أعلى الكعكعة"، أي الوسام الذي يعلّق أعلى الهرم.

ومنه نستنتج أن المسؤوليات الإنسانية تمثل كافة المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع في الحصول عليها من طرف المؤسسة مباشرة، مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكالها، والتي تهدف إلى الحفاظ على نوعية الحياة. ويلخص الجدول الموالي بعض البيانات الهامة التي تميز المسؤوليات الخيرية عن المسؤوليات الأخلاقية.

جدول رقم (1 . 3) بعض البيانات الهامة التي تميز المسؤوليات الخيرية عن المسؤوليات الأخلاقية

المسؤوليات الأخلاقية	المسؤوليات الخيرية
1. من المهم أن يتفق أداء المؤسسة مع توقعات المجتمع، الأعراف والمعايير الأخلاقية .	1. من المهم أن يتفق أداء المؤسسة مع الواجبات الخيرية في المجتمع.
2. من المهم منع تعريض المعايير الأخلاقية للخطر من أجل تحقيق أهداف المؤسسات.	2. من المهم مشاركة المديرين والموظفين في الأنشطة الخيرية داخل مجتمعاتهم المحلية.
3. من المهم إبراز مفهوم المواطنة الجيدة للمؤسسات التي تشير إلى القيام بكل ما هو أخلاقي.	3. من المهم تقديم المساعدة للمؤسسات التعليمية الخاصة والعامة.
4. من المهم الإدراك أن سلامة المؤسسات والسلوك الأخلاقي يتجاوز مجرد الامتثال للقوانين واللوائح.	4. من المهم الدخول في المشاريع التي تعزز من نوعية الحياة بالنسبة للمجتمع.

المصدر: Carroll Archie. B , ibid , p 05

من خلال الجدول السابق نستنتج أنّ من أحد الأسباب البارزة لضرورة التمييز بين المسؤوليات الخيرية والأخلاقية هي أن بعض المؤسسات تشعر بأنها مسؤولة اجتماعيا بمجرد كونها ملتزمة أخلاقيا، كما تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تشمل التبرعات الخيرية ولكن لا تقتصر عليها.

السمة المميزة بين المسؤوليات الخيرية والأخلاقية هي أن المجتمعات ترغب من المؤسسات أن تساهم بمواردها المالية وإمكانياتها الهامة لتحقيق أهداف إنسانية، لكنّهم لا يعتبرون هذه المؤسسات غير أخلاقية إذا لم توفر هذا المستوى المطلوب من العمل الخيري، وبالتالي العمل الخيري هو أكثر تقديرا أو طواعية من جانب المؤسسات.

حاول Caroll من خلال هذا الهرم تحديد المكونات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية ونظرا لأهمية الجانب البيئي في هذه المسؤولية يمكن إضافة المسؤولية البيئية إلى هذا الهرم والتي يمكن أن تلي المسؤولية الأخلاقية.

الفرع الثاني : مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

حدّدت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين (N.A.A) بأمريكا أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي: تفاعل المؤسسات مع المجتمع، المساهمة في تنمية الموارد البشرية، المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بستة مجالات للأداء الاجتماعي تمثلت في: البيئة، الموارد غير المتجددة، الموارد البشرية، الموردين، العملاء، المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض المؤسسات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرّف على أسس القياس والإفصاح وأصدرت تقريرا بخمس مجالات للمسؤولية الاجتماعية هي: الرقابة على البيئة، توظيف الأقليات، العاملون، تحسين المنتج وخدمة المجتمع[1].

هناك العديد من الهيئات الدولية وكذا مجموعة كبيرة من الباحثين حددوا مجالات للمسؤولية الاجتماعية قد تزيد أو تنقص عن الأعداد التي وردت وقد اخترنا الباحث Gray . R (2002) الذي حدد مجالات المسؤولية الاجتماعية بأربعة مجالات رئيسية هي[2]: العمال، البيئة والموارد الطبيعية، حماية المستهلك، المجتمع.

أولا: مجال المساهمة في خدمة المجتمع

يقصد بالمجتمع هنا؛ المجتمع المحلي، الدولة، جماعات الضغط، الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة النساء، الشباب، كبار السن والأطفال، وتكمن مسؤولية المؤسسة تجاه مجتمعها من خلال ممارسة كافة الأنشطة التي تدعم توطيد العلاقة مع هذا المجتمع وتؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراده وتوجد عدة أنشطة يمكن للمؤسسة من خلالها توطيد هذه العلاقة منها[3] : تنمية مناطق نائية محددة، دعم المؤسسات التعليمية، المساهمة في إنشاء الطرق والمنتزهات، دعم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية ودعم الجمعيات الخيرية والثقافية... الخ.

---

[1] يوسف محمود جربوع، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة" دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة /فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007، ص 247 ، ص 248 .

[2] Gray, R, "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society", Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?", Accounting Organizations and Society, Vol. 27, 2002, PP. 293-331.

[3] Idem .

وعليه تعتبر مساهمات المؤسسة في دعم وخدمة مجتمعها من أهم الممارسات التي تدّل على مواطنتها وحرصها على التقليل من معدّلات الفقر والتخلّف الذي يعتبر أحد أهم أهداف التنمية، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة بشكل مباشر، حيث أنّ هذه النشاطات غالبا ما تترك ممارستها لحرية المؤسسة، ولا يمكن تقييدها على وجه موّحد.

ثانيا: مجال حماية المستهلك

ويضم كافة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا وذلك من خلال[1]: المحافظة على أساليب حماية وأمن المستهلك، تحسين اهتمامات المستهلكين، الإنفاق في ميادين خدمة المستهلك وحمايته من التضليل الإعلاني....الخ.

وعادة ما يتم تنظيم هذا الجانب من طرف السلطات الحكومية، بحيث تفرض الدول عقوبات صارمة على المؤسسات في حالة مخالفتها للجوانب المتعلقة بسلامة المنتج وصلاحيته، أي تلك المتعلقة بصحة وأمن المستهلك، إلا أنه ينبغي أن تأخذ المؤسسات الممارسات ضمن هذا المجال من باب الطواعية بعيدا عن ضرورة احترام القوانين المنظمة لذلك.

ثالثا: مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية

بما أن لأي مؤسسة مخلفات ونفايات فإن من واجبها أن تتحمل مسؤولية بيئية تجاه البيئة التي تنشط فيها نظرًا لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، الهواء، التربة والتلوث الصوتي،...الخ وأن تعمل على المحافظة على سلامة البيئة وكذا الموارد الطبيعية التي تستفيد منها.

إذن يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي، وترتبط تلك الأنشطة بامتثال المؤسسة للمتطلبات القانونية لتجنّب مسبّبات تلوث الأرض والهواء والمياه، ومساهمة المؤسسة في الحفاظ على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها.

ويعتبر هذا المجال من بين أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بسبب التوسعات الضخمة في الإنتاج والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير القابلة للتعويض وزيادة المخلفات الصناعية

[1] Idem.

من أدخنة وكيمياويات، وتوسّع في استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تلوث المياه والتربة.

وقد ترّتب على أهمية هذا المجال أن قامت الحكومات بإنشاء هيئات تختص بدراسة المشاكل البيئية وهذا ليس لأثره على نوعية الحياة فحسب، بل لأثره على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، فقد أوضحت بعض الدراسات أن ميزانية المجالس البلدية في الدول الصناعية يخصّص منها 20٪ للتخلص من المخلفات الصلبة، وتعكس الدراسات الميدانية اهتمام المشروعات بهذا المجال.

فقد بينت دراسة[1] Bennis (1971) التي أجراها على 500 مؤسسة أمريكية أن نسبة المؤسسات التي تستجيب لهذا المجال كانت 35٪ ارتفعت إلى 43 ٪ عام 1972 ومن بين هذه الأنشطة البيئية نجد : التحكم في التلوث الناتج عن العمليات الصناعية، البحوث في ميادين تطوير طرق إنتاجية حديثة تقلل من التلوث البيئي، حماية الأراضي الزراعية، حسن استغلال المواد الأولية وإعادة تشغيلها، الاقتصاد في مصادر الطاقة والتخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

رابعا: مجال الاهتمام بالعاملين

لا نقصد بالعاملين هم الفنيين فحسب، بل تشمل هذه الفئة جميع فئات العاملين الذين لهم مصلحة في المؤسسة ولا تقتصر هنا مسؤولية المؤسسة تجاه العاملين على مجرّد توفير الأجور فحسب، بل تتعداها إلى عدد كبير من المؤشرات التي تمس كافة الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام[2]، ومن بين هذه الأنشطة : إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين، التسهيلات المقدّمة لأسر العاملين، منح أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، توظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، تقديم العلاج للعاملين مجانًا، تحسين ظروف العمل وتقديم وسائل الأمن الصناعي...الخ.

يمكن القول أنّ الاهتمام بالموارد البشرية أصبح من بين أهم المحاور التي تلقى اهتماما متزايدا من طرف الباحثين وهذا لما لهذه الفئة من أهمية في تحقيق أهداف المؤسسة، وعليه ينبغي على المؤسسات أن تسعى إلى تحقيق مستويات من الرضا لعامليها من خلال مختلف الطرق التي أسلفنا ذكرها، وهذا ضمانا لوفائهم للمؤسسة وتحقيقا لمستويات معتبرة من الرفاهية الاجتماعية.

[1] عطا الله محمد حسين القطيش، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاستثمار الأجنبي،المباشر في ظل سياسات الحوافز الضريبية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008 ، ص 37 .

[2] عطا الله محمد حسين القطيش، المرجع السابق .

المطلب الثالث: وجهات نظر حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

في هذا الجزء سنحاول عرض مختلف وجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال توضيح آراء المؤيدين والمعارضين لهذا التوجه وكذا توضيح كيفية استغلال هذا المفهوم لدى بعض المؤسسات.

الفرع الأول : المؤيدون للتوجه نحو المسؤولية الاجتماعية

أيد العديد من الباحثين مبدأ المسؤولية الاجتماعية نظرا للمزايا التي تعود على المؤسسات جراء تبنيها والتي من بينها[1]:

1. **تحسين صورة المؤسسة** : والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المؤسسات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، وهذا يسهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها ؛
2. **تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي** : خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة والذي أُطلق عام 1999 ويُعنى بترتيب المؤسسات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي؛
3. **جذب الإطارات الكفؤة** : حيث يمثل التزام المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة؛
4. **بناء علاقات قوية مع الحكومات** : مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي؛
5. **رفع قدرة المؤسسات على الابتكار**: بما أن برامج المسؤولية الاجتماعية ليست موحدة لدى كل المؤسسات الاقتصادية في كل أنحاء العالم، فإن ذلك سيشجع هذه المؤسسات على تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وابتكار نشاطات اجتماعية لم تتبناها باقي المؤسسات المنافسة ؛
6. **خفض التكاليف البيئية** : إذا لم تلتزم المؤسسة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكبد تكاليف باهظة تدفعها في شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المؤسسة بدفع تكاليف الضرر البيئي، كما أن عدم التزام المؤسسة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية قد يعرضها للمقاطعة من قبل أصحاب المصالح (البنوك و شركات التأمين مثلا) .

[1] نهال المغربل،ياسمين فؤاد، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية،ورقة عمل رقم138، 2008، بتصرف ، ص5.

الفرع الثاني : المعارضون لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

وكما تم ذكر أن للمسؤولية الاجتماعية العديد من المزايا كما سبق توضيحها فإن بعض الدراسات كانت ضد توجه المؤسسة الاقتصادية نحو القيام بالأعمال الاجتماعية و[1]تنطلق الحجج أو الآراء المعارضة لقيام المؤسسات بمهام المسؤولية الاجتماعية ، بكون هذه المهام تتعارض مع الهدف الرئيسي للمؤسسة والمتمثل بتحقيق الربح .

وبالتالي فهي تنسجم تماما مع الأفكار المنطلقة من المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والتي تعارض وجود هدف يفوق أو يوازي الهدف الأحادي للمؤسسة وهو تحقيق الأرباح، وامتدادا إلى ذلك فإن الأرباح المحققة لا تعود أساسا إلى المديرين إنما هي من حق المالكين والمستثمرين، وبالتالي فهم يقررون كيفية إنفاق الأموال واستثمارها بالشكل الذي يحقق لهم نموا في رأس المال.

وبنفس المعنى تقريبا يشير Friedman إلى أن" المؤسسات لا تملك النقود لكي تعطيها لأي شخص كان، بل إنها تعود إلى العاملين والموظفين وحملة الأسهم"[2]. وعليه فإنه يمكن حصر الآراء المعارضة لقيام المؤسسات بمهام المسؤولية الاجتماعية كالآتي[3] :

انتهاء هدف تحقيق أقصى الأرباح : هذا هو جوهر الرؤية التقليدية حيث المؤسسات يجب أن تهتم بالأهداف الاقتصادية وتترك ما هو اجتماعي لمؤسسات المجتمع الأخرى.

التكاليف : إن أغلب الأنشطة المسؤولة اجتماعيا يجب أن يتحمل تكلفتها شخصا ما والمؤسسات قد تمرر هذه التكلفة إلى الزبائن من خلال الأسعار الأعلى .

الأهداف الرئيسية للمؤسسة : تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمؤسسة إذا تم القيام بالنشاطات الاجتماعية لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المؤسسة[4] .

وعليه يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من أهمية تبني المؤسسات الاقتصادية برنامجا للمسؤولية الاجتماعية إلا أنه لا يمكن أن ننصّب المؤسسة الاقتصادية كأخصائي اجتماعي يحاول البحث عن المشكلات الاجتماعية ومعالجتها ولكن لا بد لنا من حصر هذا الدور الاجتماعي، حيث يمكن اعتبار المؤسسة الاقتصادية كمساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس كمسؤول أول عن حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لأن هذا الدور مخوّل فقط للدولة باعتبارها المسؤول الأول عن المجتمع.

---

[1] ثامر ياسر البكري، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار وائل،الأردن، 2009، ص 53، بتصرف.

[2] Milton Friedman , Op.Cit.

[3] نجم عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال ، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2006 ، ص 214، بتصرف.

[4] ثامر ياسر البكري، مرجع سابق ، ص 54 .

الفرع الثالث : الاستغلال السيئ لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

نقصد من خلال هذا العنصر أن هناك بعض المؤسسات والشركات العالمية أعطت وجها آخر لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحيث تتقمص ممارسة الدور الاجتماعي والبيئي ولكنها في واقع الأمر تضر بالمجتمع من خلال تقديمها لمنتجات تضر بصحة المستهلكين، البيئة والمجتمع ككل وسنأخذ كمثال على ذلك شركات التبغ وكذا شركات تصنيع المشروبات الكحولية.

ففكرة إمكانية أن شركات التبغ يمكن أن تكون مسؤولة اجتماعيا أو أخلاقيا في حين أنها تروج لمنتج مسبب للأمراض فكرة متناقضة أساسا :

فمن ناحية **حماية المستهلك**: التبغ هو المنتج الاستهلاكي الوحيد الذي يقتل نصف مستخدميه عند استخدامه وفقا لما تم التوجيه به.

ومن ناحية **حماية البيئة** : تزعم شركات التبغ أنها مسؤولة بيئيا إلا أن زراعة التبغ وتصنيعه ضارين بالبيئة.

من ناحية **المساهمات الاجتماعية**: تشترك مؤسسات إنتاج التبغ والمشروبات الكحولية في النشاط الإنساني بهدف تحسين صورتها العامة كمساهمين في صالح المجتمع الأكبر من خلال إنشاء مؤسسات خيرية لتمويل عدة مجالات منها: التعليم، الصحة، الفقر، إغاثة منكوبي الكوارث ...الخ.كما تشترك معظم مؤسسات إنتاج التبغ في برامج منع التدخين للشباب زاعمة أنها مؤسسات مسؤولة مهتمة بأمر تدخين الشباب إلا أن برامجهم غير فعالة في منع التدخين، بل وغالبا ما تشجع الشباب فعليا على التدخين بتصويره كنشاط يمارسه الكبار والشخصيات المعروفة لتجعله أكثر جاذبية للشباب ولا تتحدث عن الآثار الصحية للتدخين.

كما تروج هذه الشركات لحملاتها لمكافحة التدخين من خلال التحدث عن كم الأموال المنفقة والأعداد الكبيرة التي استمالتها من الشباب وليس عن معدلات تدخين الشباب، حيث تزعم مؤسسات إنتاج التبغ والمشروبات الكحولية أنها مؤسسات مواطنة، إلا أن الوثائق الداخلية لهذه المؤسسات تكشف الأهداف الحقيقية للبرامج التي ترعاها الصناعة، وهي زيادة الأرباح ودفع مصالح المؤسسة؛ ففي الواقع أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا تكلف مؤسسات إنتاج التبغ والمشروبات الكحولية إلا القليل بالنسبة لأرباحها السنوية.

فعلى سبيل المثال بلغت المساهمات الخيرية لشركة فيليب موريس العالمية (PMI) 7,22 مليون دولار العام 2009 في حين أنها حققت أرباحا بلغت 3,2 مليار دولار، أما الشركة البريطانية الأمريكية (BAT) للتبغ فقد أنفقت 3,22 مليون دولار على المسؤولية الاجتماعية وذلك مقارنة بما حققته من أرباح بلغت 8,4 مليار دولار[1].

[1] المسؤولية الاجتماعية للشركات : الإعلان عن التبغ وترويجه ورعايته ، ص 01 ص 02 ، بتصرف .

وعليه نجد أن بعض المؤسسات ومنها حتى العالمية لها خبرة طويلة في انجاز برامج للمسؤولية الاجتماعية إلا أن أضرارها الخفية على المجتمع والبيئة جد هامة، فهي تحاول استغلال هذا المفهوم الإنساني لتغطي على ممارساتها غير الاجتماعية تحقيقا لمصالحها الخاصة والمتمثلة في زيادة أرباحها ضاربة مصالح المجتمع والبيئة التي يعيش فيها هذا المجتمع عرض الحائط.

وفي هذا الإطار من المهم كذلك أن نشير إلى مفهوم التسويق الاجتماعي الذي تلجأ إليه المؤسسات أو ما يسمّى بالمسؤولية الاجتماعية للتسويق أو المسؤولية الأخلاقية التسويقية؛ ويقصد بالتسويق الاجتماعي: "التوجهات الإدارية التي تنصّب بشكل رئيسي نحو رضا المستهلك ورفاهية المجتمع على الأمد الطويل والذي هو مفتاح نحو تحقيق أهداف المؤسسة ومسؤولياتها" Kotler (1979)[1] وبهذا يمتد التسويق الاجتماعي ليشمل كافة مناحي الحياة لدى الأفراد والأسر والمجتمعات، ذلك أن أنشطة التسويق الاجتماعي تتسّع لتمتد للتأثير على كافة جوانب السلوك الإنساني[2] .

حيث ينظر التسويق إلى المسؤولية الاجتماعية بما يمكن أن تحققه من منافع عامة وعلى الأمد الطويل محققة بنفس الوقت إرضاء وإشباع لحاجات الأفراد الحالية، وما ينجم عن ذلك من أرباح تشكّل هدفا آخر تسعى إليه المؤسسة من خلال إدارة التسويق. وبهذا الشكل فإن المؤسسة قد تجاوزت النظرة التقليدية في كون الربح هو الهدف الأساسي لها، وتنطلق نحو المفهوم المعاصر والمتمثل بالمنفعة العامة للمجتمع وعلى الأمد الطويل أولا[3].

وتجدر الإشارة إلى أن التسويق الاجتماعي لا يرتبط فقط بالمنظمات الغير هادفة إلى تحقيق الربح (كالأحزاب السياسية ومنظمات حماية البيئة...الخ) بل يتعدّاه حتى إلى المؤسسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الربح حيث يحاول التسويق الاجتماعي إقناع المستهدفين باستخدام وسائل واضحة وذات شفافية عالية، بينما قد تكون بعض الممارسات المرتبطة بالتسويق التجاري خاصة البعد الترويجي منها مبالغ بها وقد تؤدي إلى تضليل وخداع بعض المستهلكين في الأسواق المستهدفة لشراء هذه السلعة أو الخدمة من خلال استخدام أساليب ترويجية مثيرة ومبالغ في ادعاءاتها[4].

---

[1] ثامر ياسر البكري ، مرجع سابق ، ص 97 .

[2] محمد إبراهيم عبيدات ، التسويق الاجتماعي : الأخضر والبيئي، دار وائل، الأردن، 2004 ، ص 24 .

[3] ثامر ياسر البكري ، مرجع سابق ، ص 108 .

[4] محمد إبراهيم عبيدات ، مرجع سابق، ص 33 .

المبحث الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتوجهات الاقتصادية الحديثة في عالم الأعمال

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية في معناه بالعديد من المفاهيم الاقتصادية منها الحوكمة، التنمية المستدامة، الاقتصاد الإسلامي، أخلاقيات الأعمال ومواصفة الأيزو 26000 .

المطلب الأول : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة

بعد أن أصدرت الو.م.أ مصطلح الخصخصة لمعظم دول العالم، ظهر مصطلح جديد أخذ حيزا كبيرا من الأبحاث والدراسات وهو ما يطلق عليه بـ Corporate Gouvernance وقد تم تعريبه إلى الحوكمة أو الإدارة الرشيدة للشركات، وقد ظهرت حوكمة الشركات بسبب حدة الصراع بين أطراف الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة وازداد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات في أسواق المال العالمية[1] .

في هذا الإطار سنحاول التعرّف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة من خلال إبراز مفهوم الحوكمة لنتمكن من الكشف عن العلاقة بينها وبين المسؤولية الاجتماعية .

الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الحوكمة اخترنا منها تعريفين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد المدققين الداخليين:

أولا: تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة المؤسسات على أنها "النظام الذي يوّجه ويضبط أعمال المؤسسة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات كمجلس الإدارة والمساهمين وذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء"[2]. (تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2003).

[1] جمعة هوام ،حوكمة المؤسسات و متطلبات حماية البيئة، ملتقى الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2011، ص 808.

[2] تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، البنك الدولي ، واشنطن ، 2003 ، ص 03 .

ثانيا: تعريف معهد المدققين الداخليين

تم تعريف الحوكمة من طرف معهد المدققين الداخليين (The institute of internal auditors (2002 على أنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثّلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، مراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيه"[1].

الفرع الثاني: الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

حوكمة المؤسسات هي وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرّف بطريقة مسؤولة اجتماعيا، فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما لحوكمة المؤسسات يمكّن المؤسسة من توفير إشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية[2].

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق الحوكمة كما جاء في مبادئ حوكمة المؤسسات، لذا فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين والمجتمعات المحلية بالإضافة إلى احترام المعايير البيئية والاجتماعية. وعليه فإن مفهوم حوكمة المؤسسات يتسّع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه مجتمعها .

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب بل يمتد ليشمل كل المؤسسات العامة والخاصة التي يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع، فحوكمة المؤسسات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع ككل[3].

---

[1] The institute of internal auditors: The lessons that lie beneath, Tone at the top, USA, 2002, p2.

[2] دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية ، المواصفة القياسية الدولية أيزو 26000، سويسرا، 2010 ، ص 21 .

[3] أحمد علي خضر، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2012 ، ص ص 192 ، 91 .

المطلب الثاني : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

سنخصص هذا الجانب لمعرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ويتم ذلك من خلال توضيح مفهوم التنمية المستدامة:

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يمكن إعطاء تفسير للاستدامة على أنها : " ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، فتدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة، وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت، وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن"[1].

وقد نشأت فكرة التنمية المستدامة عندما تفطّن العالم إلى أن التنمية تمحورت حول كل ما هو اقتصادي بحت دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الناجمة عن ممارسة النشاط الاقتصادي الذي أصبح مضرا للبيئة، فوجد المتخصصون في هذا المجال أن التنمية السريعة عادة ما يتبعها تدهور وأضرار كبيرة على البيئة وكذا على الأفراد في المدى البعيد ومنه بدأ العلماء في البحث عن الطريقة التي تمكن من مواصلة عملية التنمية دون الإضرار بمتطلبات الحياة الأخرى.

وقد تم طرح فكرة التنمية المستدامة لأول مرة من طرف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة المعروفة بلجنة Brudtland في 1987 والتي عرفتها على أنّها: " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصّف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، أو هي تنمية قابلة للاستمرار بحيث تلبي الاحتياجات الأساسية للجميع وتمتد إلى كل فرصة لتحقيق تطلعاتهم لحياة أفضل"[2].

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن استغلال عادل للموارد يدوم إلى أن يصل إلى الأجيال المقبلة.وقد استخلص تقرير Brudtland أربعة مبادئ أساسية كمدخل للاستدامة العالمية وهذه المبادئ هي :

- القضاء على الفقر خاصة في العالم الثالث؛
- التخفيض من استهلاك الموارد وإنتاج النفايات من طرف الدول المتقدمة؛
- التعاون العالمي في القضايا البيئية أصبح أمرا إجباريا لا اختياريا؛
- التوجه نحو الاستدامة يكون بالتعاون مع المجتمع.

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004 ، ص 18 .

[2] Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, 1987, p16.

من هنا يمكن أن نفهم أن التنمية المستدامة هي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد تتمثل هذه الأبعاد في[1] : البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (1 . 3) الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة

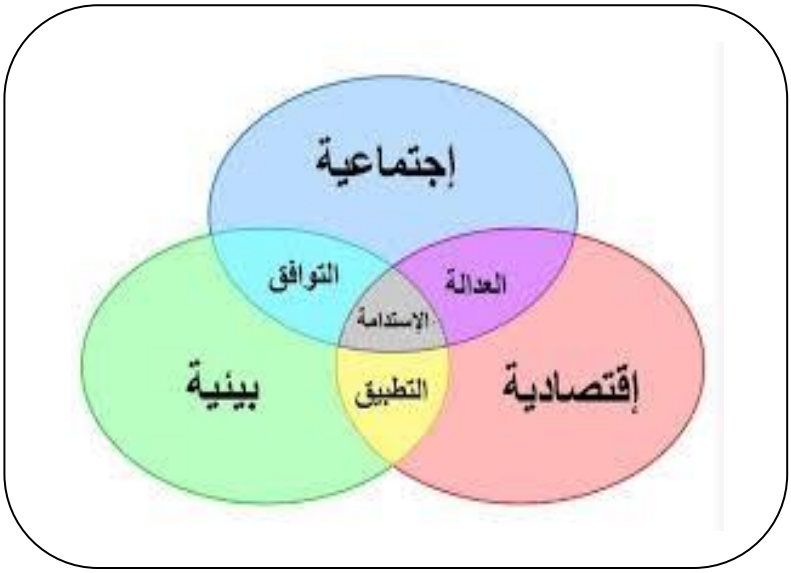

المصدر: ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، ص 489 .

يوضّح الشكل المبيّن أعلاه الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة :

1. **البعد البيئي** : ويمثل الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.
2. **البعد الاجتماعي** : ويمثل حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء...الخ) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (عمل ترفيه، وقود...الخ) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة .
3. **البعد الاقتصادي** : ويتمثل في إنعاش الاقتصاد المحلي والإقليمي وإيجاد فرص العمالة والعدالة الاقتصادية والنظرة بعيدة المدى للمكاسب مع مراعاة ذلك بالنسبة لعدة أجيال متتابعة.

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 25 ،العدد 01، 2009 ، ص 489 .

الفرع الثاني: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

يعتبر مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين متقاربين في المعنى؛ فالأول يشير إلى دمج النشاطات الاجتماعية والبيئية ضمن عمل المؤسسة، أما الثاني فيعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فلو تتبعنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية الذي يشمل : المحافظة على البيئة، تحسين ظروف العمل ونظام الأجور، التحاور مع أصحاب المصالح، الانضمام إلى المقاييس العالمية ISO 14000 و ISO 26000، تقديم المساعدات للجمعيات الخيرية في المجتمع...الخ ، نجد أن كل هذه المحاور واردة ضمن مبادئ التنمية المستدامة .

إذن يمكن استنتاج أن المفهومين متكاملين ويمكن القول أن الهدف الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية هو تحقيق التنمية المستدامة؛ فعندما تحافظ المؤسسة على بيئتها فهي بذلك توفر الجو المناسب لممارسة نشاطها على المدى البعيد،كما أن العمل في محيط غير مستقر اجتماعيا يمثل تهديدا بالنسبة لها، أما النسيج الاجتماعي المتماسك فهو يحسن من الأداء العام للمؤسسة إلى حد كبير، لذا فإنه من المهم أن تساهم المؤسسة في خدمة المجتمع وذلك من خلال: خفض نسبة البطالة بتوفير مناصب الشغل،تحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين والعمل على حماية البيئة...الخ وتعتبر هذه النقاط مبادئ أساسية يستند عليها مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاقتصاد الإسلامي

عند التأمل في مظاهر المسؤولية الاجتماعية المختلفة نجد أنها مما ورد في التشريع الإسلامي تحت مسميات مختلفة: فبعضها من قبيل التكافل الاجتماعي وأخرى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من باب رفع الضرر والالتزام بالممارسات الأخلاقية.

وعليه يمكن القول أن الإسلام كان أسبق من أي نظرية وضعية في هذا المجال، إذ يجب أن يكون الوازع الأخلاقي للإنسان هو الدافع الحقيقي له من جراء تبنيه لبرامج المسؤولية الاجتماعية[1].

[1] وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي ، جامعة عبد الحميد ابن باديس (مستغانم)، الجزائر ، ص 01 .

الفرع الأول: المسؤولية الاجتماعية بين الرؤية المعاصرة والرؤية الإسلامية

يمكن تلخيص الاختلافات بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المفهوم الوضعي المعاصر وتلك المنصوص عليها في المنظور الإسلامي في نقطتين رئيسيتين[1]:

أولا: أصالة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي

المسؤولية الاجتماعية ليست دخيلة على النظام الإسلامي كما في النظام الرأسمالي، وليست بديلا وحيدا كما في النظام الشيوعي وإهمالا للمصلحة الذاتية لمالك المال، وتستند هذه الأصالة إلى أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله سبحانه حقاً في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع.

ثانيا: اختلاف باعث القيام بالمسؤولية الاجتماعية

باعث القيام بالمسؤولية الاجتماعية في ظل الفلسفة المادية، هو معالجة فشل الرأسمالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان استمرار المؤسسات وكذا تعزيز مصداقيتها والثقة في أعمالها، أي أنه باعث مادي بحت وهذا من باب السعي إلى الربح من دون أي عراقيل، فهي إذن نظرة مادية أكثر منها أخلاقية[2]. أما في المنظور الشرعي، فباعث هذا الدور هو روحي يتمثل في التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم به الإنسان طلبا لثواب الله ومرضاته، فالوقف والصدقات التطوّعية تدخل في مجال الالتزام الذاتي من المسلم يقوم بها لنيل الثواب لأن مرضاة الله هي الغاية التي يبتغيها كل مسلم بكل نشاط يؤديه.

الفرع الثاني: تنظيم الإسلام للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه أصحاب المصلحة

نظّم الإسلام المسؤولية الاجتماعية تجاه كافة أطراف المصلحة بما فيهم حملة الأسهم، العاملين، المجتمع، المستهلك الموردين والبيئة وهذا ما سنوضّحه من خلال النقاط التالية:

أولا: المسؤولية الاجتماعية تجاه حملة الأسهم

حملة الأسهم هم الملاك الحقيقيون للمؤسسة، فيجب أن يتعهّد المسيّرون بالإدارة الجيدة لأموالهم، ولهم الحق في معرفة الكيفية التي تدار بها أموالهم في إطار مفهوم الأمانة، وينبغي أن تتم الإدارة على أساس توافق الآراء

[1] وهيبة مقدم، المرجع السابق، بتصرف ، ص 20 .

[2] Asyraf Wajdi Dsuki , "What does Islam say about Corporate Social Responsibility", review of Islamic economics , vol.12 , N°1 , 2008 , p 12.

انطلاقا من مبدأ الشورى، كما ينبغي أن تكون المعاملات التجارية وما ينتج عنها من ربح وخسارة شفافة وبعيدة عن الغش والتدليس.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه العاملين فيها

تضمنت الشريعة الإسلامية ضوابط حفظ حقوق العاملين من أهمها[1]:

1. **حق العامل في الحصول على مستوى معيشي لائق:** فلا يجوز أن تكون كرامة الإنسان عرضة للانتقاص بسبب عدم كفاية أجره للوفاء بحاجاته الأساسية وحاجات من هم في كفالته؛
2. **التعجيل في إعطاء أجر العامل وحقه في الحرية وإبداء رأيه والمشاركة في اتخاذ القرارات:** وهذا في إطار مبدأ الشورى؛
3. **حق الكفاية عند العجز أو البطالة والأزمات:** وضع الإسلام نظاما فريدا للضمان الاجتماعي يضمن لكل إنسان حق الحياة الكريمة يتمثّل هذا الضمان في نظام الزكاة الذي يحقق التكافل الاجتماعي؛
1. **اليسر في علاقات العمل:** من خلال تجنب كل ما يؤدي إلى إرهاق صحة العامل أو حرمانه من حق الراحة الضرورية، مع عدم تكليف العامل بما لا طاقة له به؛
2. **العدالة:** إقامة الحق والعدل تشد علاقات الأفراد بعضهم ببعض وتقوى الثقة بين العامل وصاحب العمل؛
3. **العدالة بين الرجل والمرأة:** ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة في حق العمل، فأباح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التي تحسّن أدائها، ولا تتنافر مع طبيعتها، ولم يقيّد هذا الحق إلا بما يحفظ للمرأة كرامتها.

ثالثا: مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع من منظور إسلامي

تنعكس رؤية الإسلام لمشاركة المؤسسات في التنمية الاجتماعية من خلال عدة نشاطات منها[2]:

1. **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع** :بلا تفريق بين جنس أو طبقة أو لون أو دين، أي أن الجهد الإنساني كله يجب أن يتعاون في إيجاد التنمية الاجتماعية الشاملة؛
2. **لا يجوز للمؤسسة ممارسة الاستغلال** : لأنه يعني سلب الحق للغير، وإضافته إلى حق آخر دون تعويض وهذا سيؤدي إلى سوء توزيع للثروات؛
3. **توفير فرص العمل:** ينبغي التزام المؤسسة بتوفير العمل لكل قادر، والتزام كل قادر بتقديم العمل إلى المؤسسة لأن كل طاقة إنسانية فاعلة لابد أن تسخّر لخدمة أغراض الإنتاج والتنمية وتوفير أسباب الارتقاء بالمجتمع؛

[1] وهيبة مقدم ، مرجع سابق ، 16 .

[2] محسن عبد الحميد، الإسلام و التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى ، دار المنارة، السعودية، 1989، ص 46.

4. **الاقتصاد الإسلامي اقتصاد قناعة** : وفي ذلك حث للمؤسسات على ضرورة الاستخدام الأمثل والمخطط للموارد، فلا تحدث حينئذ مشكلة اقتصادية حقيقية؛
5. **ممارسة العمل الخيري والعمل الاجتماعي التطوعي**: سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، ودعم المؤسسات الخيرية وتمويل المشاريع الاجتماعية والتنموية.

رابعا: المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلك من منظور إسلامي

وضع الإسلام إطارا أخلاقيا محددا لعمليات التجارة والتبادل، وفرض العقوبات التي تكفل حماية المستهلك، والحث على الأمانة في البيع والشراء وعدم الغش، كما دعا الإسلام إلى حماية المستهلك من المنتج حيث أمر المنتج (المؤسسة) بتجنب إنتاج المحرمات والخبائث، وبإتقان الصنع وترشيد النفقات حتى تكون الأسعار في متناول المستهلك[1].

خامسا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجاه الحكومة

المؤسسة مسؤولة اجتماعيا تجاه الحكومة حيث عليها أن تلتزم بدفع الزكاة واحترام القوانين التي تسنّها الدولة في كل الميادين، ففي بعض البلدان هناك وكالات حكومية دينية تقوم بجمع الزكاة، وممارسة العمليات التجارية والأنشطة وفقا للقوانين التي تحددها الحكومة.

سادسا: المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين

قدّم الإسلام توجيهات واضحة يتعيّن إتباعها لتنظيم العلاقة بين المؤسسة والموردين المتعاملين معها، من أهمها ضرورة وجود عقد مكتوب يوضح كل ما يتعلق بالتعاملات المالية والتجارية، مع توفر الشهود حين توقيعه ويدعو الإسلام إلى الوفاء بكل الالتزامات تجاه الموردين وتسويتها وفقا لما اتفق عليه من قبل.

سابعا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه البيئة من منظور إسلامي

من المبادئ الشرعية التطبيقية في الحفاظ على سلامة البيئة ما يلي[2]:

1. **حفظ البيئة من التلف**: حذر الإسلام بشدة من عملية الإتلاف للبيئة الذي يتمثل في أحد النوعين؛ إما الإتلاف الذي ينتهي إلى عجز البيئة عن التعويض الذاتي لما يقع إتلافه فيؤول إلى الانقراض، والإتلاف في

[1] وهيبة مقدم ، مرجع سابق ، 17 .

[2] عبد الستار أبو غدة، البيئة و الحفاظ عليها من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى : الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 10-12.

استخدام مواردها ولو كان ذلك الإتلاف استهلاكا في منفعة، وإنما طلبت الشريعة صيانة البيئة من هذين النوعين من التلف.

2. حفظ البيئة من التلوث: يكون الفساد أيضا بتلويث البيئة بما يقذف فيها من عناصر مسمومة، أو بما يغير من النسب الكمية أو الكيفية لمكونات البيئة، ومن بين الأحكام المتعلقة بصيانة البيئة ما يوجب على الإنسان النظافة في حياته كلها، ابتداء من نظافة الجسم إلى نظافة الملبس والآنية والمنزل، وانتهاء بنظافة الشارع والأماكن العامة.

3. حفظ البيئة من فرط الاستهلاك: كثيرة هي النصوص الشرعية في رفض التبذير والإسراف وهو الإنفاق في غير حق سواء في الماء أو الشجر أو سائر موارد البيئة، وفي الاقتصاد والتوسط بين الإسراف والبخل ولاسيما فيما هو محدود الكمية.

وعليه فإن الفكرة الأساسية أن الناس يعيشون على اختلاف عقائدهم ودياناتهم، واختلاف ألسنتهم وألوانهم على هذه الأرض معا، فيشتركون في الموارد الاقتصادية الأساسية، وليس لأحد أن يتصرّف بتهور فيقضي على غيره ويهلكه، ويشترك الجميع كذلك بهذه المسؤولية، ويعتبر الإسلام الإنسان المسلم أكثر التزاما من غيره؛ فليس له أن يغش أحدا، والإسلام يقرر أن الناس جميعا شركاء في الموارد المبذولة في الطبيعة كالماء والنفط والثروات الأخرى وعليهم أن يحسنوا استثمارها وإدارتها[1].

المطلب الرابع : علاقة المسؤولية الاجتماعية بأخلاقيات الأعمال

لمفهوم المسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بمفهوم أخلاقيات الأعمال ويظهر ذلك من خلال الجوانب الآتي ذكرها تباعا .

الفرع الأول: مفهوم أخلاقيات الأعمال

يشير Daft (2003) إلى أنّ أخلاقيات العمل تعتبر من الأمور المهمة للعمل في المؤسسة، إذ يتم التأكيد عليها لأنها تعد بمثابة الرقابة الذاتية للفرد، لأنه يستطيع أن يميّز بين الصواب والخطأ في سلوكه أثناء العمل. ولهذا يتم استقطاب الأفراد ذوي الأخلاقيات العالية للعمل في المؤسسة، على أساس أنّ هؤلاء الأفراد هم الذين يجلبون الأخلاقيات لها أو أنّ المؤسسة تستمد أخلاقياتها من الأفراد العاملين فيها[2]، وقد عرّف Daft (1997) أخلاقيات

[1] سامر مظهر قنطقجي، أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد: قواعد اقتصادية من أحاديث النبي (ص) ،دار الحديث والسيرة النبوية، سوريا، 2015، ص 26 .

[2] Daft, Richard L , Management, South–Western & College Publishing Co., Canada. 2003.

العمل في المؤسسة بأنها : "مجموعة المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ"[1].

يمكن القول أن أخلاقيات الأعمال هي الإطار الشامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شيء ما وتوضح ما هو مقبول أو صحيح وما هو مرفوض أو خاطئ .

الفرع الثاني: المبادئ الأخلاقية في العمل الاقتصادي

ليست الرأسمالية غير أخلاقية بالضرورة، والفكرة النمطية أن الربح والخصخصة ونظام السوق ينطوي بالضرورة على تجاوزات أخلاقية أو لا يأخذ الأخلاق بعين الاعتبار استنادا إلى مبدأ "Ethics are nice but business is business"[2]، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّه ثمة ممارسات وحالات كثيرة للبحث عن الربح بأي ثمن، ولكنها ليست ملتصقة بالضرورة بالعمل الاقتصادي الحر.

فالقوانين والتشريعات مهما كانت محكمة فإنها لا تحمي المجتمعات والحقوق، ولا توفر وحدها الأمن والثقة، ولكنها حين تعمل في بيئة أخلاقية فإنها تحقق كفاءة عالية في التنمية والإصلاح، وللأخلاق في كثير من الأحيان سلطات واقعية وفكرية تفوق السلطة المادية.

هذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمؤسسات والعلاقات التجارية والاقتصادية[3].

الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال

لا شك في أن هناك علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، وأن هذه العلاقة في أكثر الأحيان أدت إلى الربط والتداخل بين الاثنين حيث أن الحديث عن إحداهما يرتبط بشكل صريح أو ضمني بالحديث عن الأخرى. كما أن الأدبيات الحديثة في الإدارة تشتمل على فصل نمطي يحمل عنوانا مشتركا هو: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. فكيف يمكن أن نحدد العلاقة بينهما؟ وهل هي علاقة تطابق (أي أن كل ما يدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هو من أخلاقيات الأعمال وبالعكس، أم هي علاقة تكامل أم غير ذلك؟

---

[1] Daft, Richard L, Management, 4th ed. Dryden Press, Orlando, USA, 1997 .

[2] الالتزام بالأخلاق أمر جيد و لكن التجارة هي التجارة.

[3] بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2011 ، بتصرف ، ص 169.

في البدء لابد من التأكيد على أنّ الأخلاقيات كانت نزوعا أسبق لدى الأفراد في المجتمع من مسؤوليتهم الاجتماعية وهي أيضا أسبق لدى الأفراد في المؤسسات من المسؤولية الاجتماعية، ولا شك في أن النزوع الأخلاقي كان قديما، فوصية (لا تسرق) كانت في الماضي وظلت حتى وقتنا الحاضر، في حين أن الكثير من المفاهيم ومواقف المسؤولية الاجتماعية ترتبط بالتطورات الحديثة في المجتمع كما هو الحال في الدعوة الاجتماعية-البيئية (لا تلوث البيئة) التي تمثل موقفا اجتماعيا ووعيا جديدا ومسؤولية اجتماعية جديدة.

ومع أن المسؤولية الاجتماعية تحمل جانبا أخلاقيا، إلا أن ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية يحد من إمكانية جعل المسؤولية الاجتماعية قديمة قدم الأخلاقيات في عمل الأفراد، ومن هذا التحليل يمكن التوصل إلى استنتاج مهم وهو أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو وليد المصلحة الذاتية المتنورة وليس نتاجا مباشرا لرؤية أخلاقية-اجتماعية بالأصل. فهي وليدة النموذج الاقتصادي القائم على الكفاءة أي تعظيم الربح.

وسرعان ما ظهر في هذا النموذج أن البعد الواحد (الكفاءة فقط) بأبعاده السلبية على الأطراف الأخرى وعلى المجتمع سيكون أكثر تكلفة وتضحية للمؤسسة من النموذج الاقتصادي-الاجتماعي الذي يقوم على الرؤية المتعددة الأبعاد والمتوازنة ما بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية. لهذا يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ظهر وتطور من خلال المصلحة الذاتية الصرفة التي لم تعد قادرة بأشكالها القديمة على مجاراة التطور في المفاهيم والممارسات الجديدة فتحولت إلى نمط المصلحة الذاتية المتنورة الأكثر توازنا[1].

وبالرغم من هذه النظرة للرأسمالية للمسؤولية الاجتماعية إلا أننا نرى أنه حتى تتمكن المؤسسة من تحمل مسؤولية تجاه المجتمع والعاملين والبيئة والمستهلك لا بد أن تكون لديها مسؤولية أخلاقية تجاه هذه العناصر، فالدافع من وراء تحمل المسؤولية تجاه هذه الأطراف لابد أن يكون دافعا أخلاقيا أولا، قبل أن يكون دافعا ربحيا فمثلا[2]:"إذا ما أجبرت المؤسسة على سحب منتجاتها من السوق نظرا لسوء فيها فإن ذلك لا يعني التزاما بالمسؤولية الاجتماعية، ولكن إذا ما بادرت بسحبها هي مباشرة ومن ذاتها فإن ذلك يبوب ضمن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، فالطواعية والمبادرة هي ما تشير إليه المسؤولية الاجتماعية ظاهرا وباطنا".

ونلاحظ من خلال هذا المثال أن سحب المؤسسة لمنتجاتها من السوق للعيب الذي لحقها نابع من مراعاتها لأخلاقيات معينة لا بد لها أن تلتزم بها تتمثل هذه الأخلاقية هنا في ضرورة حماية المستهلك من الضرر الذي قد

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 216.
[2] بلال خلف السكارنة، مرجع سابق ، ص 276 .

يلحق به نتيجة اقتناء المنتج، ومن خلال هذا التحليل يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية لا بد أن تكون في أصلها مسؤولية أخلاقية أولا وقبل كل شيء، وقد أشار Bowen إلى ذلك بإسهاب في كتابه حول المسؤولية الاجتماعية حيث أرجع أصل المسؤولية الاجتماعية بالأساس إلى احترام الاعتبارات الأخلاقية التي دعا إليها الكتاب المقدّس في الديانة البروستانتينية، وهي تمثل نفس الفكرة التي دعا إليها الدين الإسلامي الذي جاء في الأساس ليدعم الأخلاق في كل ميادين الحياة وليس فقط على الصعيد الاقتصادي.

المطلب الخامس : أهمية المواصفة الدولية الأيزو 26000 **في التعبير عن المسؤولية الاجتماعية**

في هذا الإطار سنتطرق إلى علاقة المواصفة الدولية الأيزو 26000 بالمسؤولية الاجتماعية وسنستهل ذلك في البداية بالتعريف بهذه المواصفة ثم تقديم أهم الإرشادات والتوجيهات التي تقدّمها هذه المواصفة، بعدها نتعرّض إلى أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول: التعريف بالمواصفة الدولية الأيزو 26000

قدمت (2006) مجموعة العمل الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تعريفا للأيزو 26000 على أنها: "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية ومن المزمع استخدامها من قبل جميع المؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة"[1].

تم إعداد هذه المواصفة من خلال استخدام أراء العديد من الأطراف المعنية بالإضافة إلى خبراء من أكثر من 80 دولة و 40 مؤسسة إقليمية منخرطة في أوجه مختلفة من المسؤولية الاجتماعية، ومن هؤلاء الخبراء 6 مجموعات مختلفة من الأطراف المعنية: المستهلكون، الحكومة، الصناعة، العمال، المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الخدمات والدعم والبحث، بالإضافة إلى ذلك تم عمل نص خاص لتحقيق التوازن بين الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى التوازن بين الجنسين أثناء تقسيم المجموعات، وكذا محاولة بذل مجهودات لضمان وجود المشاركة الواسعة والتمثيلية لمجموعات الأطراف المعنية[2].

[1] Organisation internationale de normalisation, Le projet ISO 26000 Tour d'horizon : ISO 26000 Responsabilité Sociétale, Suisse, 2010, P 04 .

[2] أسامة المليجي، ندوة المسؤولية المجتمعية والمواصفة الدولية، وزارة الاستثمار، المركز المصري لمسؤولية الشركات، 2009، ص 32 .

وقد مر إصدار مواصفة الأيزو 26000 على مراحل كما يلي[1]:

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006 ؛
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر2008 ؛
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008؛
- وأخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010.

وقد تم تطبيقها في عدّة دول عربية منها في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، هذه الدول هي: مصر الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، اليمن، الأردن، الإمارات العربية وسوريا.

الفرع الثاني: أهم الإرشادات والتوجيهات التي تقدمها الأيزو 26000 للمؤسسات

تقدم الأيزو 26000 توجيهات لجميع أنواع المؤسسات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص[2] :

- المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- خلفية واتجاهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية؛
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعيا في المؤسسة بأسرها ومن خلال سياساتها وممارساتها ضمن مجال نفوذها؛
- تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم؛
- تبادل الالتزامات، والأداء والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

كل هذه الإرشادات والتوجيهات المبذولة من طرف الجهات المختصة بهدف تشجيع الدول على اعتماد مؤسساتها لهذه المواصفة ولتحسين الأداء في هذا الإطار.

[1] دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية ، مرجع سابق .

[2] شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية: الأيزو 26000 ، نشرة تعريفية.

الفرع الثالث: أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية الأيزو 26000

تتمثل أهداف مواصفة الأيزو 26000 في التركيز على ثلاث مستويات تتمثّل فيما يلي[1]:

أولا : على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع

تهدف مواصفة المسؤولية الاجتماعية الأيزو 26000 إلى تحسين أداء المؤسسات تجاه المجتمع يظهر ذلك من خلال:

1. مساعدة المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية، مع احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية؛
2. توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق والممارسة العملية؛
3. تعزيز مصداقية التقارير المعدّة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية؛
4. التوافق مع المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
5. نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية والتحسيس بأهميتها ومكاسبها للمؤسسات؛
6. العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية وتوحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

كل هذه الأهداف تدّل على مدى أهمية دور المؤسسة في خدمة المجتمع، وضرورة العمل على جعلها مواطنة صالحة .

ثانيا : على مستوى الأداء البيئي والدور التنموي:

يمكن حصر الأهداف المتعلقة بمستوى الأداء البيئي والدور التنموي في النقاط التالية:

1. جعل الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الإنسان والحيوان والبيئة، والاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الإنسان وقوانين حماية البيئة؛
2. اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية؛
3. نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية والتعليمية والتثقيفية وبرامج البحث العلمي في الجامعات.

[1] وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس (مستغانم)، الجزائر.

هذه الأهداف هي دليل على حرص الجهات المعنية على نشر الثقافة البيئية والمساهمة في تنمية المجتمع من خلال هذه المواصفة.

ثالثا : على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

تهدف مواصفة الأيزو 26000 من خلال علاقة المؤسسة بأصحاب المصلحة إلى:

1. تحسين العلاقة بين المؤسسة وباقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، وذلك من خلال خلق حوار مشترك بين الطرفين موضوعه أهمية تحقيق المنافع المتبادلة؛
2. الالتزام بحقوق كل من العاملين والمستهلكين والموردين، وتحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، وتتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة؛
3. عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، ومنح المساعدات والهبات لمؤسسات المجتمع المدني، والمساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها؛
4. تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فإن كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة وتفاديه.

إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة تعدّ من أهم وأبرز محاور المسؤولية الاجتماعية وأهدافها الرئيسية حيث أنّ التوافق بين هذه المجموعات يساهم في التقليل من الصراعات التي قد تنشأ بينها وبالتالي هذا سيهم في بقاء واستمرار المؤسسة.

خلاصة الفصل

ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل هو أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم متعدد الأبعاد يعبّر عن التزام أخلاقي للمؤسسة تجاه كافة أطراف أصحاب المصلحة بحيث يستند على احترام المعايير البيئية والاجتماعية وقد تعددت وجهات النظر حول هذا الموضوع حسب النظريات الاقتصادية بدءا من النظرية الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية إنتهاءا بنظرية أصحاب المصالح ونظريتي العقد الاجتماعي والشرعية .

كذلك يمكن استنتاج أنه لا يمكن اعتبار المؤسسة مسؤولة اجتماعيا إلا إذا كانت تحمل على عاتقها مسؤولية اقتصادية، قانونية أخلاقية وخيرية وهو ما يمثل هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Carroll،كما تم تحديد مجالات عدة يمكن من خلالها للمؤسسة إظهار المسؤولية الاجتماعية والتي تبيّن من خلال البحث أنّ هذه المسؤولية تشترك مع العديد من المفاهيم الاقتصادية الأخرى كالحوكمة، التنمية المستدامة وأخلاقيات الأعمال...الخ.

ولتتمكن المؤسسات من الإقبال على تبني المسؤولية الاجتماعية في ممارسة نشاطها لابد لها من إدراك أبعاد هذا المفهوم وكذا التعرف على تأثير هذا التوجه على أدائها المالي في الأمد الطويل، المتوسط والقصير لتعمل في الأخير على الإفصاح المحاسبي عن مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة ومن ثم المساهمة في نشر هذا المفهوم بين أوساط رجال الأعمال وفي الأوساط الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما سنحاول التطرق له بأكثر تفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد

بعدما تطرّقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نحاول في هذا الفصل التعرّض إلى نقطة محورية وفي غاية الأهمية والتي تتعلق بأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فقد أخذ مفهوم الأداء الاجتماعي حيزا واسعا من اهتمام الباحثين والاقتصاديين في الآونة الأخيرة، بحيث لم يعد هدف المؤسسة يقتصر على تعظيم أرباحها فحسب، بل على ما يمكن أن تقدمه للمجتمع من خدمات، إذ تعد مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية مؤشر هام للتعبير عن مستوى أدائها وميزة تنافسية هامة تميّزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وفي ظل التغيّرات البيئية التي يعيشها العالم أصبح حتميا على المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الملوث الأول للبيئة – خاصة الصناعية منها – الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية العالمية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للأجيال القادمة.

في ظل كل هذه الظروف لا ينبغي أن نهمل الهدف الأول لأي مؤسسة اقتصادية وهو تعظيم الربح فالمؤسسة كما تم وصفها هي اقتصادية أي أن هدفها ربحي، وبما أن التزام المؤسسة بالمعايير الاجتماعية يعتبر تكاليف تتحملها هذه المؤسسة، هل سيعود تحمّل هذه التكاليف بالربح الوفير على المؤسسة أم أنها ستبقى مجرد تكاليف تفرض عليها ؟

من هنا نحاول في هذا الفصل دراسة علاقة أو أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث رئيسية: في المبحث الأول نتناول التعريف بالأداء المالي للمؤسسة أما المبحث الثاني فنتطرّق فيه إلى مختلف النماذج حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وذلك باستعراض الأبحاث التي أثبتت وجود علاقة سلبية، ايجابية، عكسية وعدم وجود علاقة، بعد ذلك نتناول أبعاد المسؤولية الاجتماعية المؤثرة على أنواع الربحية المقاسة في الدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، أما في المبحث الثاني نتعرّض إلى علاقة المسؤولية الاجتماعية بالسوق المالي حيث نتطرّق إلى صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا والمزايا التي تقدّمها دون أن نغفل أهمية وكالات التنقيط المجتمعي بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي وتكلفة رأس المال حسب نظرية المشروعية، نظرية الوكالة ونظرية عدم تماثل المعلومة وأخيرا نتعرض إلى المسؤولية الاجتماعية كميزة إستراتيجية لإنشاء القيمة.

المبحث الأول : الأبعاد النظرية للأداء المالي

يعتبر مفهوم الأداء من أهم المفاهيم في عالم تسيير المؤسسات باعتباره أكثر عامل مساهم في تحقيق الهدف الأول للمؤسسة وهو البقاء، والهدف الرئيس للمؤسسة وهو الربح، ويتميز الأداء عن غيره من المفاهيم الاقتصادية والتسييرية أنه مفهوم واسع النطاق، متطور المحتوى، ديناميكي؛ وهذا نظرا لاختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه من طرف كل منظّر من منظري مدارس التسيير.

في هذا الإطار نحاول استعراض كل المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصطلح الأداء بالتركيز أكثر على الأداء المالي وذلك من خلال ثلاث مطالب رئيسية، يتناول الأول منهما عموميات حول الأداء والثاني يتعمق أكثر في أبرز أنواع الأداء والمتعلّق بالأداء المالي وفي الأخير نخصص جزء يتناول محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول : أساسيات حول مفهوم الأداء

في هذا الإطار سنحاول التعرّف على مفهوم الأداء، أهم العوامل المؤثرة فيه وكيفية قياسه وسيتم تناول هذه العناصر الثلاث تباعا على النحو التالي.

الفرع الأول : مفهوم الأداء

يشير مفهوم الأداء عموما إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، وهو يتصّف بالشمولية والاستمرار؛ ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيّف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب[1].

وفيما يلي نعرض مجموعة من التعاريف للباحثين في هذا المجال :

حيث عرّف (1999) Drucker الأداء على أنّه: " قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال."[2] ، في حين عرف كل من (2000) D.Kaisergruber et handrieu الأداء على أنّه: "إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين. "[3] ، وقد أعطى (1996) Lorrino تعريفا آخر للأداء حيث رأى أنه يمثّل: " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة، وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض المؤسسات (مراكز تكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد، وتسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى

[1] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 07 ، 2009 / 2010، ص 217 .

[2] P. Druker, l'avenir du management selon Druker, Editions village mondial, Paris,1999, p73.

[3] Danielle Kaisergruber et josee landrieu, Tout n'est pas économique , édition l'aube, Paris, 2000, p 119.

تعتبر مراكز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد، وتسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة."[1]

من خلال سرد تعاريف المفكرين للأداء، يمكن أن نستنتج أنّه قد تختلف التوجهات والعبارات لإعطاء مفهوم محدد للأداء ولكنها في النهاية تصبّ في معنى واحد، بحيث اتفق معظم الباحثين على اختلاف توجهاتهم على أنّ مصطلح الأداء هو مرادف لمصطلح النجاح، فهذه التعاريف مكمّلة لبعضها، ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل للأداء هو أن الأداء يمثّل نشاط شامل مستمر، يعكس نجاح المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف والاستجابة لكل متغيرات المحيط.

ويتضمن مصطلح الأداء عاملين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أنّ المؤسسة التي تتميّز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، حيث تشير الفعالية إلى: "القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة" بينما تعبر الكفاءة عن :" الاستخدام الأمثل للموارد بأقل تكلفة ممكنة."[2]

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء

هناك عدة عوامل تؤثر على أداء المؤسسة قسمّها العلماء حسب عدة معايير ولكن في بحثنا هذا سنركّز على عاملين رئيسيين لهما دور بارز في التأثير على أداء المؤسسة هما : ثقافة المؤسسة ورؤية المؤسسة.

أولا: ثقافة المؤسسة

يمكن لثقافة المؤسسة أن تؤثّر تأثيراً فعّالاً على نتائجها الاقتصادية على المدى الطويل، حيث لاحظ كل من J.P. Kotter و L.Hesket James خلال أحد عشرة سنة أنّ المؤسسات التي لها ثقافة الاهتمام بالعنصر البشري والبيئي تحقق أفضل النتائج مقارنة بالمؤسسات التي أهملت هذا العنصر، وفي هذا الصدد يقول V. Michel (1997) : " أنّه حتى تخدم ثقافة المؤسسة الأداء، عليها أن تقبل كل الأفكار المتعارضة للأفراد (كافة أطراف أصحاب المصلحة) التي من شأنها أن تخلق التجديد، كما أنّه عليها أن تنفتح على ثقافات المؤسسات المنافسة وتتبادل معها الآراء، لأنّ مقارنة المؤسسة لثقافتها مع ثقافات مؤسسات أخرى هي المصدر الأكثر غنى بالمعلومات من مقارنة الإستراتيجيات مع بعضها، إذن فثقافة المؤسسة هي "مهد الأداء"[3].

[1] Ph. Lorrino, comptes et récits de la performance, Editions d'organisations, Paris, 1996, p p 47- 48.
[2] B. Dervaux, A . Coulaud, dictionnaires du management et de contrôle de gestion, 2éme édition, dunod, Paris, 1999, p78.
[3] Vasselaer. Michel, « Le pilotage d'entreprise : Des outils pour gérer la performance future », édition PubliUnion, Paris, 1997, p27.

وعليه يمكن استنتاج أنه كلما كانت ثقافة المؤسسة تتضمن عناصر المسؤولية الاجتماعية كلما استطاعت أن تضمن ولاء كل أطراف أصحاب المصلحة وبالتالي تحقيق الرضا لجميع الأطراف.

ثانيا: الرؤية

تعتبر الرؤية بمثابة الوجهة التي تقود المؤسسة إلى بلوغ طموحاتها وبناء المستقبل الذي ترغب فيه، فإذا تمّ الاتفاق بين أفراد المؤسسة حول المستقبل المراد الوصول إليه، وأصبحت الرؤية عبارة عن المنهاج الذي تسير عليه المؤسسة، ودستوراً تعمل به، ومرجعاً للاختيارات الإستراتيجية وقاعدة للعمل اليومي، فإنّه عندئذ يمكن للمؤسسة أن تتجاوز كلّ العقبات التي يفرضها عليها المحيط، وإذا ما أصبح المسيّر يملك كلّ الخصائص التي تتطلّبها الرؤية أصبح بإمكان المؤسسة أن تضمن أداءً متميّزاً على المدى الطويل، لأنّه بالرؤية وحدها يمكن بعث روح الإرادة وخلق روح الابتكار في الأفراد لحثّهم على بلوغ أهداف المؤسسة[1].

ومنه يمكن أن نستنتج أنه إذا تمحورت رؤية المؤسسات حول الاهتمام بمصالح العاملين، البيئة، المجتمع والمستهلك فإنها بذلك تسير في طريق تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق هدف المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الثالث: قياس الأداء

قياس الأداء هو عملية وضع مجموعة مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المرجوّة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، بهدف تقليص فجوة الانحرافات بينهما، حتى تتمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار على المدى الطويل.

أي أن قياس الأداء يعتبر منهجا لتحديد كيفية تحقيق المؤسسات لأهدافها بحيث يغطي كافة المستويات داخل المؤسسة مع التوجه للتحسين المستمر لأهدافها. وقد تم تطوير مقاييس الأداء في السنوات الأخيرة وإدخال نماذج متعددة تقابل المتطلبات المتجددة في بيئة المؤسسات الاقتصادية، ويظهر الجدول رقم (1. 4) الذي وضعه Toni & Tonchia (2001) الاختلافات بين نظم قياس الأداء التقليدية والمطورة[2].

[1] Brilman.Jean, « Les meilleures pratiques du Management au cœur des entreprises », 3ème édition, Editions d'Organisatios, Paris, 2000 .

[2] نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،مصر، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، 2005، ص 05 .

جدول رقم (1 .4) التغير في تركيز مقاييس الأداء

نظم قياس الأداء التقليدية	نظم قياس الأداء المبتكرة
تعتمد على التكلفة / الكفاءة	تتكون على أساس القيمة
تقوم على التبادل بين الأداء	تقوم على توافق الأداء
موجهة نحو الربحية	موجهة نحو العميل
ذات توجهات قصيرة الأجل	ذات توجهات طويلة الأجل
يتم مقارنتها بالمعايير	تقوم على متابعة التطور
تهدف إلى التقييم	تهدف إلى التقييم والاحتواء/ التغلغل

المصدر : نادية راضي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 05 .

من خلال المقارنة بين نظم قياس الأداء التقليدية والمبتكرة نجد أنه نظرا للتطورات التي سادت في المحيط والتي مست كافة الميادين كان حتميا على المؤسسات الاقتصادية أن تغيّر نظرتها لمقاييس الأداء حتى تتلاءم مع تلك التطوّرات وتضمن متابعة نشاطها في السوق بشكل أفضل، لذلك قام خبراء متخصصون بالعمل على تطوير هذه المقاييس والتي من بينها : بطاقة الأداء المتوازن ولوحة القيادة.

أولا: بطاقة الأداء المتوازن

في بداية التسعينات ابتكرت الهيئات المهنية العالمية بطاقة الأداء المتوازن والتي أصبحت من أفضل النماذج المتعددة الأبعاد والأوسع انتشارا على المستوى العالمي، وهي تعتبر نظام قياس أداء متوازن ومتكامل وأداة لترجمة الاستراتيجيات إلى أهداف تشغيلية ومؤشرات عملية، تحقق رؤية ومهمة المؤسسة،كما أنها تجاوزت النظرة التقليدية للأداء والتي تركز على المؤشرات المالية التي تحقق مصالح المساهمين، وبدأت في التعامل مع المؤشرات الغير مالية التي تحقق مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة (كافة أطراف أصحاب المصلحة).

وقد تم تطوير بطاقة الأداء المتوازن بصورة واضحة خلال السنوات العشر السابقة، حيث تم دمج عناصر استدامة المؤسسات ضمن هذه البطاقة فظهرت بطاقة الأداء المتوازن المستدامة التي تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية وبطاقة الأداء البيئي المتوازن والتي تختص بالجانب البيئي فقط[1] .

[1] نادية راضي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 03، بتصرف.

ثانيا: لوحة القيادة

لوحة القيادة هي"أداة قياس مركبة موجهّة للقيام بتشخيص سريع وبصفة دورية لمسيّر مؤسسة ما، أو مصلحة، أو مديرية. تُعرَض لوحة القيادة في شكل وثيقة أو عدّة وثائق تحتوي على عدة مؤشرات واضحة ومحددة تترجم مظهر نشاط المؤسسة أو محيطها، وتكون ملحقة بتعاليق تشرح الوقائع."[1]

فلوحة القيادة ليست وثيقة إعلامية فقط بل وسيلة للعمل تسمح بالتصحيح الذاتي، والاتصال بين المصالح، فهي بذلك وسيلة تسهّل متابعة نشاط المؤسسة بطريقة دقيقة، ووسيلة للتقدير بالنسبة لأصحاب القرار، إذ تكسبهم إمكانية تحقيق التنبؤات على أرض الواقع.

المطلب الثاني : الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يعتمد الأداء المالي كمفهوم على التحليل المالي الذي يقوم أساسا على تحليل نشاط المؤسسة وتقييم موقفها من حيث القوة والضعف باستخدام أساليب مختلفة تختلف والهدف من التحليل[2]، وعليه سنخصص هذا الجزء لمعرفة الأهداف المالية للمؤسسة وأهم مؤشرات الأداء المالي.

الفرع الأول : الأهداف المالية للمؤسسة

لأي مؤسسة اقتصادية أهداف مالية معينة تحاول بلوغها والوصول إليها، من بين أبرز هذه الأهداف[3]:

أولا: تعظيم قيمة المؤسسة

كلما تمكنّت المؤسسة من تحقيق نتائج محاسبية جيّدة باستمرار، بحيث تتراكم النتائج وتكوّن فوائض مالية موجبة، هذا يشكل ما يسمى بالثروة فإذا لم تتمكن المؤسسة من إنشاء القيمة، فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية، كما يجب عليها كذلك أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال المردودية المستقبلية وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل، وعليه فإن هدف تعظيم القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

[1] Kerviler. Isabelle, « Le contrôle de gestion à la portée de tous », 3ème édition, Editions economica, Paris, 2001,p81.
[2] Gerald I. White and others, The analysis and use of financial statements, 3rd edition, John Wiley and sons (ASIA) Pte Ltd, P124.
[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل، الطبعة 01 ، الأردن، 2006، ص 39، بتصرف.

ثانيا: المحافظة على مستوى الأداء المالي

لتحقيق مستويات عالية لقيمة المؤسسة، يجب أن تحقق المؤسسة مستويات عالية لأدائها المالي، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء المالي خاصة فيما يتعلق بالسيولة واليسر المالي وكذا المردودية، حيث تمكّن نسبة السيولة الجيّدة المؤسسة من قياس قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أما اليسر المالي فيعبّر عن قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، أما بالنسبة للمردودية فتعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة وهي تعبر عن قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة.

ثالثا: التحكم في المخاطر المالية

يعد التحكم في المخاطر المالية من بين أهم أهداف المؤسسة، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية، وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، أثر الرافعة المالية، مخاطر الإفلاس والعسر المالي، أما المخاطر المتعلقة بالمحيط فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة عدم الاستقرار وهي مخاطر الاضطراب في أسعار الصرف والفائدة، ومن المخاطر ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى وقوع أضرار هامة تعيق عملية تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة.

الفرع الثاني : مؤشرات الأداء المالي

يعد الاعتماد على المؤشرات المالية أهم أدوات التحليل المالي شيوعاً لقياس أداء المؤسسة، بحيث تمكّن هذه المؤشرات من مقارنة أداء المؤسسات ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم اتجاهات الأداء فيها، كما تمكّن من إجراء المقارنات بين المؤشرات المالية للمؤسسة والمؤسسات المنافسة، وهناك عدة مؤشرات ونسب لقياس الأداء المالي منها : نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب السوق، القيمة الاقتصادية المضافة[1] (EVA)، القيمة السوقية المضافة[2] (MVA)، تكلفة رأس المال[3].

وتعتبر نسب الربحية من بين أكثر وأهم المؤشرات استخداما لتقييم الأداء المالي للمؤسسات والتي سنركز عليها في دراستنا هذه حيث تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى

[1] هدفها إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها.

[2] يقيس هذا المؤشر الفرق بين القيمة السوقية لرؤوس الأموال المستثمرة وقيمتها المحاسبية.

[3] تمثل معدل المردودية المنتظر من طرف المساهمين.

الأصول وعلى حقوق الملكية وتهدف هذه النسب إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي يمارسه، وتعتبر هذه النسب إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم باعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية التي يمارسها وبشكل عام تأخذ هذه النسب الأشكال التالية[1] :

أولا: معدل العائد على الأصول (ROA)

تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة ويتم من خلالها رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول، بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك، ويعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع نتيجة الاستغلال ونجاح المؤسسة في تحقيق مستوى عال من الدخل، بينما يكون سبب الانخفاض مرده إلى فشل المؤسسة في تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة التكاليف أو بسبب الزيادة في إجمالي الأصول نتيجة شراء أصول جديدة .

$$ROA = \frac{Net\ Profit}{Total\ Assets} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث : *ROA* : العائد على الأصول؛

Net Profit : النتيجة الصافية؛

Total Assets : إجمالي الأصول.

ثانيا: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يعتبر العائد على حقوق الملكية مؤشرا رئيسيا لتقييم أداء المؤسسات وقد استخدم هذا المؤشر منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف David Cool كإجراء لتقييم الأداء المالي للمؤسسات ويقيس هذا المعدل ربحية المؤسسة فيما يتعلق بحقوق الملكية، أي مدى النجاح الذي تحقق من قبل المؤسسة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح، حيث يكون هذا النجاح كبيرا عند الحصول على مؤشر عال بينما يكون المؤشر المنخفض دلالة على ضعف أو فشل المؤسسة في ذلك المجال، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة النتيجة الصافية على حقوق الملكية حيث تمثل حقوق الملكية: رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة .

$$ROE = \frac{Net\ Profit}{Equity\ Capital} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

[1] وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية ، الدنمارك،2007 ، ص 148

حيث : *ROE* : العائد على حقوق الملكية

Net Profit : النتيجة الصافية

Equity Capital : حقوق الملكية

ثالثا: معدل العائد على المبيعات (ROS)

تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية فهي تدّل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دلّ على كفاءة وقدرة المؤسسة على التحكّم في التكاليف، ويقاس مؤشر هامش الربح بالعلاقة التالية :

$$ROS = \frac{Net\ Profit}{Total\ Sales} \dots\dots\dots\dots (03)$$

حيث : *ROS* : العائد على المبيعات؛

Net Profit : النتيجة الصافية؛

Total Sales : إجمالي المبيعات أو رقم الأعمال.

المطلب الثالث : محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية حديثا كفرع رئيسي من فروع المحاسبة، وكنتيجة منطقية للتغيّرات التي مر بها العالم على الصعيد الاقتصادي والمالي، نحاول في هذا المجال أن نعرض بعض المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المحاسبة من خلال التعريف بالإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ثم نتناول مسألة القياس المحاسبي لها.

الفرع الأول : الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

وهنا سنحاول الإحاطة بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتعرّض إلى الجذور التاريخية لهذا المفهوم .

أولا : الجذور التاريخية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي في العقد السادس من القرن العشرين، وقد برزت نتيجة زيادة حجم وقدرات شركات المساهمة الكبرى، حيث أصبحت هذه الشركات تمثّل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال، بل وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة بذلك البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الأساسي، الأمر الذي أوصل تلك الشركات إلى التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء، في الوقت ذاته أدى سوء استخدام تلك الموارد من قبل تلك الشركات إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان معا ما ترتب عنه الإضرار البيئي ونفاذ المصادر الطبيعية بالمجتمع ككل.

إزاء ذلك كله كان لابد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصّف بالشمولية ويأخذ بعين الاعتبار قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، نتائج هذا التوسّع في الوظيفة المحاسبية أدّت إلى ظهور ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كفرع من فروع المحاسبة، وتعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي، وقد اهتم الفكر المحاسبي بها وتزايد هذا الاهتمام بتزايد نمو حجم المؤسسات وبقبول الفكرة التي تنادي بتقييم المؤسسة على أساس مساهماتها الاجتماعية أي على أساس تدفق المخرجات إلى المجتمع[1].

ثانيا : مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أشار كل من Ferell, Fraedrich and John (1994) إلى مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية فأعطوا لها التعريف التالي: " هي التزام يتوجب على المؤسسات القيام به تجاه المجتمع، وأنّ من شأن هذا الالتزام زيادة الآثار الايجابية لنشاطات المؤسسات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن"[2].

من خلال التعريف يمكن استنتاج أنه على المؤسسات أن لا تحصر التزاماتها في مجرد الحفاظ على مصالح المساهمين فقط وإنما لا بد أن تمتد هذه الالتزامات لبلوغ الرفاهية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبتتبع المحاسبة الاجتماعية نرى أنها مرت بثلاث مراحل هي[3]:

1 . **المرحلة الأولى** : زيادة الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة بالمجتمع ؛

2 . **المرحلة الثانية** : وتتحمل فيها المؤسسة نوعين من المسؤولية: مسؤولية اجتماعية تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع ومسؤولية خاصة الهدف منها هو تعظيم ثروة المساهمين؛

3 . **المرحلة الثالثة** :حيث أصبح ينظر للمؤسسة على أنها نظام فرعي اجتماعي داخل نظام اجتماعي اكبر تحافظ من خلاله على توازنها واستقرارها، ولأغراض النمو، عليها أن تعمل بشكل منفتح لا بشكل منعزل من خلال مساهماتها واتصالها بالمجتمع بشكل مباشر.

الفرع الثاني : القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

نتناول في هذا الإطار مشكلة القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وأهم المؤشرات المعتمدة لقياس الأداء الاجتماعي.

---

[1] نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية : حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة،جامعة دمشق، رسالة دكتوراه ، 2010 ، ص 20 .

[2] Ferell, O.C&Fraedrich ,John, Business Ethics: Ethical Decision Making , Second Houghton Mifflinco,USA,1994,P-42 .

[3] نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سابق ، ص 21 .

أولا : مشكلة القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

قبل التطرق إلى مشكلة القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من الضروري أن نحدد مفهوم القياس المحاسبي لهذه الأخيرة، حيث يقصد بالقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية:" تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف المتولدة عن التزام المؤسسة بمسؤوليات اجتماعية معينة، سواء كان هذا الالتزام بمحض اختيارها أو قصرا بموجب القانون"[1].

فالقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية ما هو إلاّ تعبير نقدي عن الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي، والتي يمكن قياسها بمقاييس نقدية، وتحديدها على القوائم المالية بالاستناد إلى معلومات تاريخية ومستقبلية وفقا للمبادئ المحاسبية والتشريعات الاجتماعية.

يعتبر القياس هو المشكلة الأساسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حيث أنّ هذه المشكلة تنشأ من أن القياس الاجتماعي من الموضوعات التي تواجه صعوبة تطوير مدخل قياس عملي يلقى القبول العام كما في المحاسبة المالية، وبالرغم من الاتفاق على أهمية قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنه لم يتمكن من تحديد نموذج محاسبي يتم من خلاله هذا القياس ويرجع سبب ذلك إلى الأسباب الآتية :

- طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها؛
- وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات وبين ما ترى تلك المؤسسات مسؤوليتها تجاه المجتمع؛
- طول الفترة الزمنية بين واقعة حدوث التكلفة الاجتماعية[2]وزمن العائد الاجتماعي[3]المتحقق من تلك التكلفة.

ولتقييم الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة لابد من إجراء موازنة بين ما تقدّمه المؤسسة من أداء اجتماعي لكافة الأطراف وما لها من آثار سلبية ضارة بالبيئة والمجتمع ككل، فالمشكلة الأساسية التي تعيق عملية الموازنة هي كيفية إخضاع تكاليف تلك الأضرار الاجتماعية للقياس الكمي؛ بمعنى كيفية تحويل بعض هذه التكاليف من أضرار معنوية إلى خسائر على شكل قيم نقدية لأغراض القياس الكمي، فبعض الأضرار التي يتحملها المجتمع مثل: الضوضاء، تلوث البيئة، قد تنعكس بشكل أو بآخر على زيادة تكاليف العلاج للأمراض ذات العلاقة بهذا التلوث، والذي تتحمله المؤسسات الصحيّة وأفراد المجتمع، فحصر تلك التكاليف ومقارنتها ليست بالإجراء

[1] أحمد شهير، إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية، المجلة العلمية لكلية التجارة، مصر، العدد 25، 1998، ص 81.

[2] تتمثل التكلفة الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية في التضحية التي تحمّلها المجتمع في صورة الموارد المستهلكة من طرف المؤسسة نتيجة القيام بعملياتها الاجتماعية.

[3] يمثل مؤشرا يستخدم لتقييم الأداء الاجتماعي من خلال طرح التكلفة الاجتماعية من المزايا الاجتماعية.

السهل، لأن المعلومات المحصل عليها لهذا الغرض لا تتضمن بشكل مطلق معلومات كمية بل تشير في الغالب إلى معلومات نوعية يصعب ترجمتها كميا [1].

وعلى الرغم من وجود صعوبات جمّة تحول دون تطبيق القياس الكمّي إلا أنّ القياس المحاسبي المقدّر بأرقام تقريبية أفضل بكثير من عدم القياس نهائيا، وأن لا تكون هذه الصعوبات مبرّرا للإهمال والصد في مجال البحث العلمي لتطوير المحاسبة الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى على الأقل من الاتفاق في بعض المجالات التي يصعب إخضاعها للقياس النقدي ، لتكون حلا لمشكلة قياس الأداء الاجتماعي.

بناءا على ذلك تم محاولة ابتكار عدة مقاييس للمسؤولية الاجتماعية من بينها مقياس DSI400 الذي تم ابتكاره من طرف الباحثين Kinder، Lydenburg و Domini سنة 1999، واستخرجوا قاعدة بيانات لقياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وسموا هذه البيانات بـ (KLD Data)، يصنف مقياس DSI400 المؤسسة على أن لديها مسؤولية اجتماعية شاملة إذا احترمت القواعد التالية:

- يجب أن تمثل مردودية المؤسسة من تعاملاتها في الأسلحة الحربية أقل من 2% من مردودها الإجمالي.
- لا يجب أن تستثمر المؤسسة في نشاطات خاصة بالطاقة النووية الحربية، القمار، التبغ و الخمر.
- يجب على المؤسسة أن تنتهج سياسة إيجابية في أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركة المعرّفة من طرف الباحث Clarckson، وهذه الأبعاد هي: العلاقة مع الموظفين، جودة المنتوج، العلاقة مع المجتمع، البيئة وبعد التنوّع أو الاختلاف[2].

ثانيا : مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي

تشير الدراسات إلى أن هناك أربعة مؤشرات تمثل أركان هيكلة الأداء الاجتماعي وهي[3] :

1. مؤشر قياس الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدّمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق

[1] محمد نبيل علام ، حدود المسؤولية الاجتماعية : إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي ، لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي ، مجلة الإدارة العامة ، الرياض، العدد 7 ، 1991 ، بتصرف، ص ص 18-22 .

[2] يقصد بالتنوع أو الاختلاف تسهيل وصول الأقليات والنساء إلى درجات عالية في السلم الهرمي للمؤسسة ،ترقية الموظفين من الأقليات والنساء،التعامل مع الموردين من الأقليات وتوظيف المعاقين.

[3] حارس كريم العاني ، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية،دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص 9- 12 .

حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك[1].

2. مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لحماية البيئة

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، حيث تحاول جاهدة أن ترد الأضرار عن البيئة المحيطة المتولدة عن أنشطتها الصناعية وهي تشمل على تكاليف حماية تلوّث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك[2].

3. مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لخدمة المجتمع

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية وتكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4. مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج أو لحماية المستهلك

تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين[3].

وعليه يمكن القول أنه لابد أن تتوفر المعلومات المحاسبية الواضحة والدقيقة حتى تكون عملية استعمال هذه المؤشرات مجدية.

[1] Moser T. James "A social Accounting Of Cost And Benfit Of Derivatives" ,Stonebridge Center, Cusp Communications Group, 1998, P-58 .

[2] نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سابق ، ص 46 .

[3] نوفان حامد محمد العليمات، المرجع سابق .

المبحث الثاني : نماذج حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية

تمتد جذور البحوث التجريبية لمحاولة تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي عند الأنجلوسكسون منذ ثلاثين عاما، إلا أن تلك الأبحاث لا تشير إلى وجود توافق في الآراء بشأن طبيعة اتجاه العلاقة، حيث نميز بين أربع وجهات نظر أساسية تعبر عن هذه العلاقة فهناك من يرى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في حين اتجاه آخر يرى أن هذه العلاقة ايجابية، وجهة نظر أخرى ترى عدم وجود أية علاقة بينهما وأخرى تقول بأن هذه العلاقة عكسية.

المطلب الأول : نماذج حول وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي

تشير هذه الفكرة إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "هي العبء الذي يجب أن نتجنبه في مؤسسة رأسمالية". وبعبارة أخرى، تولد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التكاليف الإضافية التي يمكن أن تؤثر في نهاية المطاف على العائد على الأصول. وفي هذا يقول Friedman (1970):[1]"فمثلا قرار الاستثمار في شراء معدّات تسمح بالحد والسيطرة على التلوّث (هذا أن المنافسين الآخرين للمؤسسة لا يقومون بذلك)، هذا النوع من الاستثمار حتى لو كان يولد الأرباح، فإنها أقل بكثير من التكاليف المتكبدة، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الربحية، التي يمكن أن تثير استياء المساهمين .

رأى كل من Wright and Ferris (1997) أن هذه العلاقة سلبية[2]بسبب ارتفاع تكلفة تحمل المسؤولية الاجتماعية نتيجة ارتفاع تكاليف التبرع للمؤسسات الخيرية أو لدعم جهود التنمية المحلية، أو تكلفة التوقف عن تصنيع منتجات معينة كالمبيدات مثلا وذلك نظرا لاعتبارات بيئية وهذا ما أكده كل من [3] Bragdon and Marlin (1972) في مقالهما المنشور بعنوان"هل التلوث مربح؟" .

كما رأى Aupperle et al (1985) الذين أوردا في مقالتهما المنشورة سنة 1985 أن انتهاج المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يقلل من قدرتها التنافسية لأن هذه المؤسسات تدفع تكاليف إضافية في مشاريع المسؤولية

[1] Friedman, Milton, "The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, Op. Cit.
[2] Wright, P., and Ferris, S. Agency conflict and corporate strategy: The effect of divestment on corporate value. Strategic Management Journal,. vol. 18. 1997
[3] Joseph H. Bragdon, Jr., and John A. T. Marlin. Is pollution profitable? Risk Management, vol. 19. April. 1972.

الاجتماعية والتي لا تدفعها المؤسسات المنافسة الأخرى التي لا تنتهج المسؤولية الاجتماعية، وقد استعملوا تكاليف مشاريع التقليل من التلوث كمثال على ذلك[1].

في الوقت نفسه Balabanis, Hugh et Jonathan (1998) و Moon (2006) شككّوا في الفوائد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها كونها مسؤولة اجتماعيا، حيث رأى الباحثون أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يخفّض من الأموال المخصّصة لأنشطة أكثر ربحية من الناحية الاقتصادية، وأرجع Griffin and Mahon (1997) العلاقة السلبية إلى أدوات قياس الأداء المالي أو إلى استخدام متغيرات متعلقة بالسوق كمقياس للأداء المالي.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عدد الدراسات التي تؤدي إلى وجود علاقة سلبية قليل بالمقارنة مع الدراسات التي عثرت على العلاقة الايجابية، حيث تم تحديد 127 دراسة حول هذا الموضوع منهم 8 فقط أكدوا وجود علاقة سلبية بين كلا البعدين، وهذا ما ورد في دراسة كل من[2] Margolis et Walsh (2003) .

وهكذا استنتج هؤلاء الباحثون أنه حتى لو كانت هناك مكاسب اقتصادية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فهي قليلة جداً مقارنة مع تكاليفها الضخمة ومنه فانتهاج المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى إنقاص ربحية هذه المؤسسات.

المطلب الثاني : نماذج حول عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي

من أصحاب هذه النظرية نجد Ullman الذي قال في مقالته سنة 1985:" أنه بما أنّ هناك الكثير من العوامل المختلفة المشترك فيها كل من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية، فمن الصعب إثبات وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وربحيتها، وإذا وجدت أي علاقة بينهما فلا نستطيع إسنادها إلا إلى محض الصدفة فقط لأنه من الصعب إثبات وجود هذه العلاقة إحصائياً (Ullman (1985[3] .

[1] ابن سالم عامر و بلخضر محمد العربي، تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات و الربحية ، مقال مقدم من ملتقى منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار- الجزائر- 2012، ص 07.

[2] Zeribi-Benslimane et Olfa Boussoura Ezzeddine, Responsabilité sociétale des entreprises et performance financière: le cas des entreprises tunisiennes cotées , XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, 2007, p 11.

[3] ابن سالم عامر ، بلخضر محمد العربي ،مرجع سابق، ص 07 .

ولاحظ كل من Waddock and Graves (1997) أن المشاكل المنهجية في قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تميل إلى إخفاء هذا الارتباط[1] .

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي عثرت على عدم وجود أي علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأدائها المالي من بينها[2] :

Fogler et Nutt (1975) ,Abbot et Monsen, (1979), Freedman et jaggi (1986) , O'Neil, Saunders et McCarthey (1989) , Seifert,Morris et Bartkus (2004).

مجموعة أخرى من الدراسات التي لم تجد أية علاقة بين أرباح المؤسسات واضطلاعها بمسؤوليتها الاجتماعية منها دراسة McWilliams, Siegel and Teoh (1999) ، ويذكر آخرون أن العلاقة ضعيفة أو غير موجودة حيث وجد كل من[3] :

Alexander et Bchholz (1978) , Cochran et Wood (1984) , Pava et Krausz (1996) , Berman et al (1999) , Balabanis, Hugh et Jonathan (1998) , Seifert, Morris et Barktkus (2003), Balabanis, Hugh et Jonathan (1998).

أن النتائج غير حاسمة وذلك لأن المتغيرات المستخدمة لا تسمح بالتمييز بين المؤسسات ذات الأداء الجيد والغير جيد.

المطلب الثالث : نماذج حول وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي

من أصحاب هذه النظرية McGuire, Sundgren and Schneeweis (1988)[4] الذين قالوا بوجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية إلا أن هذه العلاقة عكسية؛ أي أن زيادة الربحية هي التي تؤدي إلى زيادة مدى انتهاج المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية وليس العكس . حيث أنّ توفر موارد للمؤسسة يجعلها قادرة على أن تستثمر في مجالات اجتماعية خاصة بالعمال، المجتمع، والبيئة، وقدم هؤلاء الباحثون شركة IBM كمثال على ذلك، حيث عند زيادة ربحية هذه المؤسسة زادت مشاركتها في المجتمع من خلال إنشائها للعديد من المشاريع الاجتماعية.

وبصفة عامة فإن الدراسات حاولت تقييم الأداء المالي للمؤسسات من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات التي تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية وأرباح المؤسسات التي لا تلتزم بهذه البرامج، وتتبنى هذه الدراسات فكرة أن

[1] Waddock and Graves, The Corporate Sociale Perfermance – Financial Perfermance Link, Strategic Management Journal, 1997, p 10

[2] Boussoura Ezzeddine, Zeribi-Benslimane Olfa, Op. Cit, p 12.

[3] Alexander, G.J. et R.A. Buchholz, Corporate social Responsibility and Stock Market Performance, Academy of Management Journal, 1978.

[4] McGuire Jean B, Alison Sundgren, and Thomas Schneeweis, Corporate social responsibility and firm financial performance, The Academy of Management Journal, 1988.

المؤسسات المحلية والعالمية تسعى لتبني برامج للمسؤولية الاجتماعية، إذا فاقت الأرباح المرتبطة بهذه البرامج التكلفة المترتبة عليها وتتمثل هذه الأرباح في تحسين سمعتها، وقدرتها على رفع أسعارها (في ضوء إقبال المستهلكين على شراء منتجاتها التي تتسم بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى مثل منع عمالة الأطفال أو احترام حقوق العاملين)، وجذبها لأفضل عناصر رأس المال البشري[1] Morrison Paul and Siegel (2006).

المطلب الرابع : نماذج حول وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي

ويمكن نسب هذه الفكرة إلى نظرية أصحاب المصلحة والتي يرى أصحابها أن للمسؤولية الاجتماعية تأثير إيجابي على الأداء المالي، فهي تعتبر المسؤولية الاجتماعية مؤشر على قدرة المؤسسة على تلبية الطلب المتزايد من مختلف أصحاب المصلحة على نحو فعال، وذلك من خلال كسب المؤسسة لدعمهم وبالتالي تحسين الربحية[2] Balabanis, Hugh et Jonathan (1998) و Juliana Pavie, Luiz Filho و Alexander Kempf , Peer Osthoff (2006).

وقد تطرّق Waddock et Graves (1997) إلى" نظرية الإدارة الجيدة " والتي ترى أن هناك علاقة بين ارتفاع ممارسات الإدارة الجيدة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك ببساطة لأن أي تحسن في النشاط الاجتماعي ينطوي على علاقات وثيقة مع " مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين"[3]، دعما للرؤية التي جاء بها Freeman (1984)، بالإضافة إلى ذلك، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مؤشر على كفاءة إدارة المؤسسة التي تملك القدرة على خفض التكاليف وارتفاع الأرباح بطريقة متزامنة[4]. Alexender et Buchholz (1978) .

كذلك يمكن اعتبار المؤسسات المسؤولة اجتماعيا أفضل المؤسسات التي يمكنها الوصول بسهولة إلى قوة عاملة ماهرة Maskowitz (1972), McGuire et al (1988) و(2012) Korathotage Kamal Tilakasiri و Marc Orlitzky, Frank L. Schmidt, Sara L. Rynes ، دراسات أخرى وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية وبين الأرباح المالية التي تحققها المؤسسات[5] (Posnikoff (1997 . وتعود هذه العلاقة الإيجابية إلى تحسن العلاقة داخل المؤسسات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء المؤسسة من ناحية أخرى، كما تتحسن سمعة المؤسسات Majid Khan, Abdul Majid, Muhammad Yasir, Muhammad Arshad (2013) وتصبح مؤهلة للاقتراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات فضلا عن تحسن العلاقة بين هذه المؤسسات والحكومة مما يعود عليها بالنفع وهذا ما أكده كل من Moussavi and Evans (1986) .

[1] Catherine J. Morrison-Paul and Donald S. Siegel , Corporate Social Responsibility and Economic Performance, Rensselaer Working Paper in Economics, 2006.
[2] Balabanis, G. H.C Phillips et J. Lyall, Corporate Social Responsibility and Economic Performance in the Top British companies: are they linked?, European Business Review, 98 : 1 , 1998, p 25-44. .
[3] Sandra A.Waddok and Samual B. Graves, Op. Cit, P 07.
[4] Alexander, G.J. et R.A. Buchholz, Op. Cit.
[5] Posnikoff, J. 'Disinvestment from South Africa: They did well by doing good', Contemporary Economic Policy , 1997,p 76-86.

وقد أشارت الدراسات على أن التزام المؤسسات ببرامج المسؤولية الاجتماعية يكون له أثر إيجابي على[1] إنتاجية العاملين وعلى مستوى أجورهم Klein and Leffer (1981) ويرى كل من [2] Amy J. Hillman and Gerald D. Keim (2001) أن بناء علاقات أفضل مع أصحاب المصلحة الأساسيين مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين عن طريق مساعدة المؤسسات على تطوير قيمة الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تكون مصادر للميزة التنافسية.

أيد[3] Sofyan Rais and Robert V (2009) نفس هذه الفكرة حيث بيّنا أن العلاقات مع أصحاب المصلحة ذات دلالة في الأداء الاجتماعي وهذا كون المسؤولية الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الوضع التنافسي للمؤسسة وأداءها المالي، كما تضيف ميزة تنافسية للمؤسسة، فالمؤسسات التي تطبق استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية تؤدي نشاطها بشكل أكثر فعالية.

أما الباحثين Bartlett، Hamel وMoskowutz رأوا أن هناك علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وربحيتها، وهذا يرجع إلى الأسباب التالية[4]:

- تخصيص تكاليف خاصة للمسؤولية الاجتماعية مثل المحافظة على البيئة وتحسين جودة المنتوج يعني تخفيض التكاليف الضخمة الناتجة عن العقوبات والضرائب، وبالتالي زيادة ربحية المؤسسة؛
- الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية لا يكلف الكثير ولكن له مردودية كبيرة، فمثلاً استثمار المؤسسة في تطوير علاقتها مع الموظفين لا يكلف الكثير لكنه يؤدي إلى مردودية كبيرة عبر زيادة إنتاجية ووفاء العمال.
- كما وجدت بعض الأبحاث أن المؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية تكون عادةً لديها شعبية كبيرة لدى المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عدد زبائنها وارتفاع قيمة أسهمها، كما قد تفضلها بعض الحكومات بمنحها إعفاءات ضريبية وامتيازات قانونية.

وعليه فقد أثبت العديد من الأعمال الارتباط الإيجابي والعلاقة الايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات حيث حدد كل من [5] Allouche et Larouche (2005) 82 بحثا، 75 منهم وجدوا علاقة إيجابية كما أكد كل من Margolis et Walsh (2003) أن 54 من 127 دراسة تؤكد العلاقة الإيجابية، بينما قدم

[1] Klein, Benjamin, and Keith B. Leffer. The role of market forces in assuring contractual performance. Journal of Political Economy, Vol. 89. 1981 .

[2] Amy J. Hillman and Gerald D. Keim, Shareholder Value , Management , And Social Issues : What's The Bottom Line?, Strategic Management Journal, 2001, P132.

[3] Sofyan Rais and Robert V, Corporate social performance and financial performance. The case of Indonesian firms in the manufacturing industry, Problems and Perspectives in Management, Volume 22, Issue 1, 2009,P 233.

[4] ابن سالم عامر ، بلخضر محمد العربي ،مرجع سابق، ص 08 .

[5] Allouche José, Larouche Patrice, Responsabilité Sociale et Performance Financière Des Entreprises : une synthèse de littérature, Papier présenté au colloque "Responsabilité sociale des entreprises : réalité, mythe ou mystification ? », Nancy , 2005, p10.

R M. Roman, S Hayibor and B R. Agle (1999) 33 دراسة عثروا على علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي و14 دراسة لم تجد أية علاقة و5 دراسات وجدت أثر سلبي لهذه العلاقة[1].

وكشف كل من Zeribi-Benslimane et Olfa Boussoura Ezzeddine (2007)[2] من خلال نتائج بحثهما عن وجود علاقة إيجابية ولكنها كانت هامشية، وأشار الباحثان إلى أن المشاركة في الممارسات الاجتماعية يفضل أن تكون وفقا لحجم المؤسسة، وقد بين كل من[3] Fu-Ju Yang, Ching-Wen Lin and Yung-Ning Chang (2009) أن الأداء الاجتماعي له علاقة ايجابية مع الأداء المالي وهذا في القطاع المالي، وليس له أي تأثير على الأداء المالي في مجال الصناعات الالكترونية.

وقد قارن Supriti Mishra and Damodar Suar (2010)[4] بين المؤسسات المدرجة في البورصة وغير المدرجة فوجدا أن المؤسسات المدرجة في البورصة أظهرت ممارسات مسؤولة اجتماعيا وأداء مالي أفضل من تلك المؤسسات الغير المدرجة وهذا لوجود تصور إيجابي من طرف المسؤولين في المؤسسات المدرجة على أن المسؤولية الاجتماعية تترافق مع زيادة في الأداء المالي وغير المالي لمؤسساتهم، كما أظهرت النتائج أن الممارسات المسؤولة اجتماعيا للمؤسسات تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن أن تكون مربحة ومفيدة على عكس مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى.

أما Hichem Dkhili and Henda Ansi[5] فقد توصلا إلى عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، في حين أن هناك علاقة إيجابية إذا تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق المساهمين.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار لكل من[6] Tebini Hadjer et Bouchra M'Zali (2010) أن وجود العلاقة يتوقف على قياس الأداء الاجتماعي، العينة المدروسة وكذا فترة الدراسة وأن هذه العلاقة ليست خطية

---

[1] Ronald M. Roman, Sefa Hayibor, and Bradley R. Agle The Relationship Between Social and Financial Performance: Repainting a Portrait, University of Pittsburgh Business and Society, Vol. 38, No. 1, 1999, P 01.

[2] Zeribi-Benslimane et Olfa Boussoura Ezzeddine, Op. Cit, p 25.

[3] Fu-Ju Yang, Ching-Wen Lin and Y ung-Ning Chang, The linkage between corporate social performance and Corporate Financial performance, African Journal of Business Management, 2009, p 411.

[4] Supriti Mishra and Damodar Suar , Does Corporate Social Responsibility Influence Firm Performance of Indian Companies?, Journal of Business Ethics, 2010 , P 582.

[5] Hichem Dkhili and Henda Ansi, The Link between Corporate Social Responsibility and Financial Performance: The Case of the Tunisian Companies, IBIMA Publishing Journal of Organizational Knowledge Management, P 10.

[6] Tebini Hadjer et Bouchra M'Zali , Op. Cit, P 10.

بالضرورة،كما تفترض بعض الدراسات، أما[1] Margaret L. Andersen and Lori Olsen (2011) فقد بيّنا أن النتائج تختلف بحسب المجال الصناعي المدروس وكذا حجم المؤسسات.

وتوصلت دراسات أخرى إلى أن نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يتوقف على قدرة الحكومات على توفير بيئة أعمال مواتية وعلى ما تفرضه من ضرائب وعلى مرونة قوانين العمل Morrison Paul and Siegel (2006).

وعليه نستنتج أنّ الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية قدّمت نتائج متناقضة وغير واضحة، ومن أهم أسباب تناقض هذه النتائج هي إشكالية قياس كل من الأداء الاجتماعي والمالي للمؤسسة، وقد أشار كل من Castro, Ariño, Canela (2007)[2] أن السبب في عدم تجانس النتائج المتعلقة بالبحث في العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة وأدائها المالي لا يعود فقط إلى المشاكل المتعلقة بالقياس أو إلى العينات المستخدمة وإنما مضمون القرارات الإستراتيجية الاجتماعية له دور فاعل في إحداث عدم التجانس في النتائج.

وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو مفهوم متعدد الأبعاد ويجب قياسها بقياس هذه الأبعاد عبر صناعات ومجالات مختلفة، مما يجعل هذا المفهوم صعب القياس، وقد ركزت معظم الأبحاث على قياس بعد أو بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأهملت الأبعاد الأخرى، مما جعل نتائج هذه الأبحاث عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية غير دقيقة ومختلفة وهذا يظهر بوضوح في دراسة Joshua D. Margolis, Hillary Anger Elfenbein and James P. Walsh (2007)[3] حيث وجد أن هذه العلاقة تكون قوية عند تحليل أبعاد محددة في المسؤولية الاجتماعية (تتعلق بالمساهمات الخيرية، والأداء البيئي)، وتكون ضعيفة عند تحليل أبعاد أخرى (تتعلق بصناديق الاستثمار المشترك).

ونفس الفكرة حاولت Cristiana Manescu (2010) إثباتها من خلال تطبيق دراستها على السوق المالي وقد استنتجت في النهاية أن الزيادات نحو السلوك الاجتماعي لن يكون بالضرورة لها تأثير على عوائد الأسهم[4].

---

[1] Margaret L. Andersen and Lori Olsen, Corporate Social and Financial Performance : a canonical correlation analysis, Academy of Accounting and Financial Studies Journal , 2011.

[2] Roberto Garcia-Castro, Miguel A. Ariño, Miguel A. Canela, Does social performance really lead to financial performance? Accounting for endogeneity, IESE Business School, University of Barcelona, Spain, 2007, p 18.

[3] Joshua D. Margolis, Hillary Anger Elfenbein and James P. Walsh , Does It Pay To Be Good ? A Meta –Analysis And Redirection Of Research On The Relationship Between Corporate Social And Financial Performance, 2007, p 17.

[4] Cristiana Manescu , Economic Implications of Corporate Social Responsibility and Responsible Investments, Ph.D. Thesis ,Economics School Of Business, Economics And Law University Of Gothenburg, 2010, P 17.

المطلب الخامس : أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المؤثرة على أنواع الربحية المقاسة

في هذا الجزء نتطرق إلى أكثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية تأثيرا على الربحية وقد وجد الباحثون أنه لا يمكن التحدث عن الربحية بشكل عام بل قسموها إلى نوعين، بناءا على ذلك سنتناول أبعاد المسؤولية الاجتماعية المؤثرة على الربحية وأنواع الربحية المقاسة .

الفرع الأول : أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المؤثرة على الربحية

لقد استعمل الباحثون في دراساتهم الحديثة عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية للباحث Clarckson، ووجدوا أنّ[1] كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية له تأثير مختلف على ربحية المؤسسة، فمثلاً أظهر Berman وآخرون سنة 1999 أن بُعدي العلاقة مع الموظفين وجودة المنتوج يؤديان إلى تحسين ربحية المؤسسة، في حين أنّ الأبعاد الثلاثة الأخرى لم يوجد لها أي تأثير.

أما الباحثان (Hillman and Keim (2001 والباحث (Backhaus (2002 فقد أظهروا أن الأبعاد الثلاث (العلاقة مع المجتمع، البيئة، وبعد الاختلاف) هي الأبعاد الوحيدة التي لها تأثير إيجابي على ربحية المؤسسات.

فُسر هذا الاختلاف في النتائج على أن هذه الدراسات استعملت مؤسسات ذات نشاطات صناعية وخدمية مختلفة، وقد وجد أن كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية له تأثير مختلف باختلاف نشاطات المؤسسات.

الفرع الثاني : أنواع الربحية المقاسة في الدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية لقياس أداء المؤسسة الاجتماعي، هناك نوعين مقاسين لربحية المؤسسات (Cochran and wood (1984 وهي[2]:

- **الربحية في المدى القصير** : تعني الأرباح الحالية للمؤسسة.
- **توقعات السوق للربحية المستقبلية** : تعني تقييم المحللين الاقتصاديين لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية .

وقد وجد الباحثون أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية تختلف باختلاف نوع الربحية المقاسة في الدراسة، فمثلا نجد أنّ (McGuire et al (1988 وجدا أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية في المدى

[1] نقلا عن : ابن سالم عامر ، بلخضر محمد العربي ،مرجع سابق، ص 08 .

[2] Georgeta VINTILĂ, Florinita DUCA, A Study of the Relationship between Corporate Social Responsibility - Financial Performance - Firm Size, Revista Românăde StatisticăTrim – Supliment, 2013, P 63.

القصير للمؤسسة هي أقوى من العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية المستقبلية المتوقعة. أما (2001) Keim et Hillman فوجدا أن مجموع الأبعاد الخمسة للباحث Clarckson لها تأثير إيجابي على الربحية المتوقعة في حين أنه لم يكن لها تأثير واضح على الربحية في المدى القصير. إذن نستنتج أنّ هناك نوعان من الأبحاث التي درست العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وربحية المؤسسات :

أولا: الأبحاث التي درست العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية على المدى القصير

من بين هذه الأبحاث نجد :

Clinebell, Clinbell (1994) Harron and Milkovich (1996), Posnikoff (1997), Teoch Welch and Wazzan (1999), Worrel , Dvidson, and Sharma (1991), Wright and Ferris (1997)

أعطت هذه الأبحاث نتائج مختلفة، فمثلا نجد أن دراسة Wright and Ferris (1997) وجدت علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية في المدى القصير، أما دراسة Posnikoff (1997) وجدت أن هناك علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية وربحية المؤسسات في الأجل القصير، ولكن Teoch وآخرون سنة 1999 وجدوا أنه ليس هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وربحية المؤسسات القصيرة الأجل.

أما دراسة Berman وآخرون سنة 1999 توصلت إلى نتائج تبيّن أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لها تأثيرات مختلفة على الربحية في المدى القصير، فقد وجدت هذه الدراسة أن بعدي العلاقة مع الموظفين وجودة المنتوج لهما تأثير ايجابي على الربحية في المدى القصير، أما الأبعاد الثلاثة الباقية لم توجد لها أية تأثيرات على هذا النوع من الربحية.

أرجعت هذه الدراسة سبب هذه الاختلافات في النتائج إلى استعمال مجالات مختلفة من الصناعات الأمر الذي أدى إلى وجود مثل هذه الاختلافات، أما العلاقة الإيجابية التي وجدت بين البعد الأول للمسؤولية الاجتماعية والربحية في المدى القصير، فيعود السبب في ذلك لاهتمام المؤسسة بتحسين علاقتها مع الموظفين الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وانخفاض معدل غيابات العمال وزيادة وفاء الموظفين للمؤسسة، أما وجود علاقة ايجابية بين البعد الثاني والربحية، فقد فسر على أن تحسين جودة المنتجات يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الربحية[1].

[1] Yaghoub Alavi Matin and others , A Study of the Relationship between Corporate Social Responsibility and Firm Financial Performance, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 2011, P 672.

أما دراسة Russo and Fouts (1997) فقد درست العلاقة بين بعد واحد للمسؤولية الاجتماعية وهو بعد البيئة والربحية على المدى القصير، وقد وجدت أن هناك علاقة ايجابية، وقد فسر ذلك على أن استعمال الطاقة المتجددة وتقنيات إعادة التصنيع يزيد من تحسين الإنتاج، كما أن الالتزام بقوانين البيئة يقلص من مصاريف الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة الربحية على المدى القصير.

دراسة Waddok and Graves (1997) درست العلاقة بين بعد العلاقة مع المجتمع وربحية المدى القصير، وقد وجد أن اهتمام المؤسسة بالعلاقة مع المجتمع يؤدي إلى الإعفاء الضريبي والتساهل مع بعض القوانين المحلية، وهذا يعني تخفيض التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الربحية على المدى القصير[1].

أما دراسة Dechant and Robinson (1997) فقد وجدت أن اهتمام المؤسسة بالبعد الأخير من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهو الاختلاف يؤدي إلى زيادة الربحية على المدى القصير لأنه يعني توسيع سوق المؤسسة، تحسين الإنتاجية، والتقليل من التكاليف.

ثانيا: أبحاث درست طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وربحية المؤسسات على المدى الطويل

نجد ضمن هذه الأبحاث :

Auperlle, Carroll and Hatfield (1985), Mc Guire, Sundgren and Schneeweis (1988), Waddock and Graves (1997).

نتائج هذه الأبحاث كانت مختلفة هي كذلك، فدراسة Auperlle وآخرون وجدت أنه لا توجد أية علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية في المدى الطويل، أما Waddok وآخرون فقد وجدوا أن هناك علاقة ايجابية واضحة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية في المدى الطويل، كما وجدت دراسة Kacperczyk (2009) أن ثلاثة أبعاد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية فقط وهي البيئة ، العلاقة مع المجتمع والاختلاف، التي لها تأثير ايجابي على الربحية المستقبلية، أما Keim and Hillman (2001) و Millington and Bramer (2008) فقد وجدوا أن هناك تأثير ايجابي على الربحية المستقبلية فقط من جانب بُعد العلاقة مع المجتمع، بالنسبة لـ Berman وآخرون فقد وجدوا أن بُعد جودة المنتوج له تأثير ايجابي على الربحية المستقبلية[2].

هذا الاختلاف في النتائج يرجع إلى أن هذه الأبحاث استعملت نماذج وأبعاد مختلفة لقياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما أنها ركزت على بُعد واحد أو بُعدين للمسؤولية الاجتماعية مختلفة على ما ركزت عليه الأبحاث الأخرى، واعتبرته ممثلا للمسؤولية الاجتماعية الكلية، أما الأبحاث التي درست العلاقة بين المسؤولية

[1] Sandra A.Waddok and Samual B. Graves, Op. Cit, P 12.
[2] Yaghoub Alavi Matin and others , Op. Cit, P 671.

الاجتماعية والربحية بدراسة كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية فيرجع اختلاف نتائجها إلى دراستها للعلاقة في مؤسسات ذات نشاطات خدمية وصناعية مختلفة.

وهكذا نستطيع القول أنه رغم أن هناك أكثر من 100 دراسة بحثت في طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و الربحية، إلا أننا نجد أنها أعطت نتائج مختلفة تتراوح بين الإيجابي و السلبي والمعدوم، ولم تصل هذه الأبحاث إلى اتفاق أن المسؤولية الاجتماعية تحسن من ربحية المؤسسات أو لا، وقد علق على هذا الاختلاف كل من Hatch and Gold Frey (2007) على أن الأسباب في ذلك تتمثل في الآتي:

- استعمال هذه الدراسات مؤسسات من قطاعات مختلفة بحيث أن لكل قطاع خصوصيات معينة؛
- التركيز على أبعاد دون أبعاد أخرى للمسؤولية الاجتماعية.

وقد نصح كل من Hatch and Gold Frey بأنه حتى تكون الأبحاث أكثر دقة، يجب أن تقاس المسؤولية الاجتماعية في قطاع صناعي أو خدمي واحد مع التركيز على كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، لأن لكل قطاع اهتمامات اجتماعية مختلفة وكل نشاط خدمي أو صناعي قد يستفيد من التركيز على بعد معين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية أكثر من بعد آخر[1].

[1] نقلا عن : ابن سالم عامر ، بلخضر محمد العربي ،مرجع سابق، ص 11 .

المبحث الثالث : المسؤولية الاجتماعية في السوق المالي

ذاع صيت المؤسسات المسؤولة اجتماعيا في الأسواق المالية في وقتنا الراهن خاصة بعد الأزمة المالية الراهنة لذا سنحاول في هذا الجزء أن نتعرف على المسؤولية الاجتماعية في السوق المالي وذلك من خلال أربع مطالب رئيسية هي: صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا، وكالات التنقيط المجتمعي، علاقة الإفصاح البيئي والاجتماعي بتكلفة رأس المال وأخيرا المسؤولية الاجتماعية كميزة إستراتيجية لإنشاء القيمة.

المطلب الأول : صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا

في هذا الجانب سنحاول التعرّف على مفهوم صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا والمزايا التي تقدّمها وهذا على النحو الآتي ذكره.

الفرع الأول : مفهوم صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا

عرف كل من (H .G Fung, Sheryl A. Law and J. Yau) الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا على أنها :" مصطلح عام للاستثمارات واستراتيجيات الاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار المحاولة لخلق التغيير الاجتماعي الايجابي وتقليل الضرر البيئي ودمج الاعتقادات الدينية أو الأخلاقية، وبسبب العولمة، يدرك المشاركون في سوق الأوراق المالية، بأن قرارات استثماراتهم لها نتائج حول العالم، ومن الصعب اتخاذ قرار استثماري بدون امتلاك بعض التأثيرات على البيئة والتنمية الاجتماعية، مما يدعو إلى الموازنة بين تحقيق عائدات مالية ايجابية ومستويات منخفضة من الأضرار البيئية والاجتماعية "[1] .

وعليه يمكن اعتبار صناديق الاستثمار الأخلاقية أو صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا من بين أهم الأدوات المالية التي شجعت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مستوى الأسواق المالية وذلك بتهافت المستثمرين على المنتجات المالية التي توافق بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية للاستثمار مع الأداء المقبول.

ومن أهم البواعث على ظهور الصناديق الاستثمارية ذات المسؤولية الاجتماعية هو تحقيق رغبات وتفضيلات المستثمرين التي لا تتحقق بصفة مباشرة في الأسواق، ومن أهم تلك التفضيلات ما يسمى بالأولويات الاجتماعية، إذ أن كثيرا من المستثمرين يطمح لتحقيق أرباح، إلا أنه يرغب أن يكون ذلك مقيدا بتحقيق أغراض

[1] Hung-Gay Fung, Sheryl A. Law and Jot Yau, Socially Responsible Investment in a Global Environment, p:4.

دينية أو اجتماعية أو سياسية دون إحداث إختلالات اقتصادية كلية وبيئية طويلة الأجل، أو تحطيم الانسجام العائلي والاجتماعي أو النسيج الأخلاقي للمجتمع[1].

الفرع الثاني : المزايا التي تقدمها صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا

تتلخص مزايا صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا في الآتي[2] :

- تنشيط حركة أسواق رأس المال وذلك عن طريق تشجيع المستثمرين قليلي الخبرة والمعرفة بإيداع مدخراتهم في شركات الاستثمار، وتحقيق مستوى أعلى من العائد؛
- التنوع الكفء لمكونات الصندوق بطريقة تسهم في تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن عن طريق تنويع التشكيلة التي يتكون منها صندوق الاستثمار؛
- توفير قدر من المرونة للمستثمرين في حرية تحويل استثماراتهم من صندوق لآخر وذلك مقابل رسوم ضئيلة، وكذلك يمكن لشركات الاستثمار أن تسترد أسهمها إذا ما رغب المستثمر في التخلص منها كليا أو جزئيا؛
- الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة، لأنه من الصعب على الأفراد القيام بشراء الأسهم من السوق المنظمة وغير المنظمة واتخاذ القرار الاستثماري ومراقبة حركة الأسعار في السوق، ومتابعة لستوى مخاطرة المحفظة باستمرار، في حين أنها مهمة سهلة على الخبراء المحترفين بالصندوق.

بالإضافة إلى الخصائص الأخلاقية التي من شأنها أن تضفي الكثير من المزايا على الاستثمارات مثل:

- حماية البيئة والمساهمة في التقليل من الأضرار البيئية للاستثمارات وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها؛
- المساهمة في التقليل من الأضرار الاجتماعية للاستثمارات، حيث أن هذه الاستثمارات مسؤولة اجتماعيا عن مكافحة الفساد وتجنّبه والالتزام بحقوق الإنسان والعمال ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية .

[1] محمد براق، مصطفى قمان، أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية، ملتقى الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، ورقلة ، الجزائر، 2011 ، ص 328 .

[2] محمد براق، مصطفى قمان، مرجع سابق، ص ص 333، 334 .

المطلب الثاني : وكالات التنقيط المجتمعي

التنقيط المجتمعي هو عبارة عن تقييم وترتيب للمؤسسات بناءا على معايير اجتماعية، بيئية وأخلاقية تقوم بها وكالات تدعى وكالات التنقيط المجتمعي حيث تعتبر هذه الأخيرة وكالات غير بنكية تشتغل في ميدان البحث عن المعلومات الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة[1] . وقد نشأت هذه الوكالات في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم KLD اختصارا لأسماء الباحثين Kinder , Lydenberg, Domini وهي وكالة ذات توجه تجاري ربحي تقوم بتقييم الالتزامات والسياسات المتبعة وأداء المؤسسة في الميادين الاجتماعية والبيئية والحوكمة المرتبطة بأنشطة المؤسسة، أنشأت هذه الوكالة مؤشر خاص بها تقوم من خلاله بتصنيف المؤسسات المسؤولة والغير مسؤولة.

ظهر هذا المؤشر في ماي 1990 تحت اسم the Domini 400 Social Index وهو واحد من أول مؤشرات الاستثمار المسؤول اجتماعيا، ثم أصبح يسمى 400 KLD الاجتماعي حيث يضم هذا المؤشر مجموعة من المؤسسات التي تتميز بالتزامها العالي بالمعايير البيئية الاجتماعية إضافة إلى معايير الحوكمة (ESG) بحيث تستثنى المؤسسات العاملة في مجال إنتاج الكحول، القمار، التبغ، الأسلحة العسكرية، الأسلحة النارية المدنية والطاقة النووية.

يهدف هذا المؤشر إلى خدمة المستثمرين الذين يسعون إلى أن تملك مؤسساتهم درجة تنقيط عالية من تصنيف (ESG) ،كما يستعمل مسيرو صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا ملاحظات ونتائج تحليل وكالات التنقيط المجتمعي للاستثمارات من أجل تحسين اختيارات الاستثمار للمؤسسات[2]، ويمكن اعتبار هذا المؤشر كمؤشر لقياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقد أصدرت هذه الوكالة تقريرا خاص بها توضح فيه كل ما يترتب على المؤسسات القيام به تجاه المجتمع، الحوكمة، التنوع، العمال، البيئة، حقوق الإنسان، المنتوج[3] .

[1] عمر قيرة، التنقيط المجتمعي كمؤشر لقياس أداء مؤسسات الأعمال من الناحية الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية)، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008 ، ص 08 .

[2] Les Mini-Guides Bancaires L'investissement socialement responsable (ISR) la Fédération Bancaire Française , 2010, p22.

[3] KLD Research & Analytics, Inc, KLD Ratings Data : Inclusive social Rating Criteria, 2013.

وللإطلاع على التفاصيل : www.kld.com .

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي وتكلفة رأس المال حسب النظريات العلمية

يعتمد بعض الباحثين في دراسة أثر الإفصاح البيئي والاجتماعي[1] على تكلفة رأس المال على عدد من النظريات المعاصرة أهمها[2] : نظرية المشروعية، نظرية الوكالة ، نظرية عدم التماثل في المعلومة.

الفرع الأول : نظرية المشروعية

يقصد بالمشروعية من الناحية القانونية والإدارية أن تخضع الدولة بهيئاتها وأفرادها لأحكام القانون، ومن مقتضيات هذا المبدأ أن تحترم الإدارة في تصرفاتها أحكام القانون، وإلا اعتبرت نشاطاتها غير مشروعة وتعرضت للبطلان والأساس الذي يقوم عليه هذا المبدأ مرهون باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول.

تسعى المؤسسات إلى تحقيق التوافق بين القيم الاجتماعية التي تنطوي عليها الأنشطة وقواعد السلوك المقبول في النظام الاجتماعي الذي هي جزء منه، ويمكننا التحدث عن الشرعية أو المشروعية التنظيمية بقدر تطابق هذه الأنظمة بين الدول، وعندما تتفاوت هذه الأنظمة القائمة بين البلدين فإن نظم القيم تواجه تهديدا للشرعية .

إذن فالشرعية هي تصور معمم أو افتراض أن أنشطة المؤسسة مرغوب فيها وسليمة أو مناسبة ضمن نظام اجتماعي يوجد به بعض المعايير والقيم، والمعتقدات، كما ترى نظرية الشرعية بأن هناك نوع من التداخل في العلاقات بين السياسة والاقتصاد والمجتمع والمؤسسات الاقتصادية التي تزاول نشاطها ضمن ذلك المجتمع، ومن هنا فإنه لا يمكن اعتبار المؤسسات الاقتصادية جزء مستقل عن المحيط الذي تعمل فيه.

حسب هذه النظرية يمكن اعتبار أن الإفصاح البيئي والاجتماعي من شأنه أن يخفّض من تكلفة رأس المال من خلال ميكانيزم عدم التماثل في المعلومة؛ فقيام المؤسسة بالإفصاح البيئي والاجتماعي إعلان عن أن أنشطتها مشروعة وشرعية مما يقلل من الصراع بين أصحاب المصلحة وتخفيض تكلفة المعلومة مما يؤدي في الأخير إلى تخفيض تكلفة رأس المال ومن ثم رفع قيمة المؤسسة.

---

[1] يقصد بالإفصاح الاجتماعي للمؤسسة الطريقة التي تقوم بها المؤسسة بإعلام الأطراف الاجتماعية المختلفة ذات العلاقة بنتائج أدائها الاجتماعي، وعليه يشير الإفصاح هنا إلى قيام المؤسسات بتقديم بيانات دورية للمجتمع تبين من خلالها نتائج أدائها الاجتماعي، ومدى كفاءتها وفعاليتها في استغلال موارد المجتمع.

[2] محمد بن بوزيان، علي بن الضب، أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال، ملتقى سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة، الجزائر ، ص 278 ، بتصرف.

الفرع الثاني : نظرية الوكالة

ظهرت نظرية الوكالة في شكلها الرسمي في السبعينات من القرن الماضي، وتستند هذه النظرية على مبدأ العلاقات التعاقدية التي تحكم أفراد عقد الوكالة (علاقة الموكل- الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. ومن ثم يمكن اعتبار المؤسسة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي...الخ، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الموكل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات.

تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بصراعات الوكالة أو تضارب المصالح بين الموكل والوكيل وأن هذه الصراعات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الموكل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والموكل، والهدف الرئيس لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الموكل.

تبعا لنظرية الوكالة يؤدي الإفصاح البيئي والاجتماعي إلى التقليل من النزاع بين أصحاب المصالح وذلك من خلال التقليل من درجة عدم التماثل في المعلومة؛ كما أن تقليل الصراع يعمل على تخفيض تكلفة الوكالة التي تخفض من تكلفة رأس المال.

الفرع الثالث : نظرية عدم التماثل في المعلومة

نقصد بعدم التماثل في المعلومة أن أحد أطراف المتعاملين في السوق يملك معلومات أفضل من غيره من الناحية الكمية أو النوعية، وبالتالي هناك معلومات ملائمة ومتوفرة للبعض ولكن ليس للجميع، هذه الحالة تجعل المتعاملين لا يستطيعون الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتهم بنفس الدرجة، مما ينعكس في الأخير على كفاءة السوق المالي.

في ظل نظرية عدم التماثل في المعلومة يمكن اعتبار أن المعلومة سلعة لها تكلفة، والإفصاح البيئي والاجتماعي هو زيادة المعروض من المعلومات وبالتالي انخفاض تكلفتها مما يؤدي إلى التقليل من تكلفة رأس المال وتعظيم قيمة المؤسسة.

المطلب الرابع : المسؤولية الاجتماعية كميزة إستراتيجية لإنشاء وتعظيم القيمة

في السابق كان يعتمد على الأداء المالي من أجل تقييم المؤسسة وذلك بحساب القيمة المضافة لدراسة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، فالقيمة المضافة هي سعر البيع مطروحا منه تكلفة الخدامات المشتراة، وقد تم التوصل إلى أن طريقة التقييم هذه غير فعالة، نظرا لأنها تفصل بين المواد الخام والمواد الأخرى المساعدة في أداء النشاط، أما اليوم فإنشاء القيمة في المؤسسات أصبح يتجسد من خلال الدوافع المعنوية المختلفة التي لها دور فاعل في تحسين القيمة للمؤسسة، ومنه تم الاستقرار على بعض الأصناف للأداء المعنوي والتي تساهم في إنشاء القيمة للمؤسسات منها: الإبداع العلاقة مع العميل، قيمة العلامة التجارية، قدرات وكفاءات الإدارة، الجوانب الاجتماعية والبيئية.

إذن مما لاشك فيه أن الأطر الأخلاقية واحترام المسؤولية الاجتماعية والالتزام نحو المساهمين والبيئة والمجتمع والإنسان عموما تسهم في أغلب الأحيان في تحسين القيمة، فهي تؤدي إلى زيادة الربحية في الأجل الطويل، كما أن التقييم النهائي للمؤسسات لا يتم من خلال الحكم على رصيدها المالي أو الربح المحقق فقط، بل هذه القيمة المحققة هي في الواقع نتاج لتفاعل عوامل مادية وعوامل أخرى لا تقل أهمية هي العوامل ذات الطابع المعنوي الاجتماعي[1].

وتؤكد نفس الفكرة الباحثة Sandra Waddock (2000) من خلال بحثها في جامعة بوسطن أنه يوجد ارتباط ايجابي بين سعر أسهم المؤسسة وبين المسؤولية الاجتماعية[2]، وقد أوضحت الدراسة أن المؤسسات التي لها اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حققت فارقا في أسعار أسهمها بنسبة 5% عن المؤسسات التي لم يكن لديها اهتمام بهذا الجانب .

وفي نهاية هذا الفصل نحاول وبناءا على اجتهاداتنا الشخصية تصوّر رسم بياني يلخص موضوع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية كالآتي:

[1] بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة: دراسة حالة شركة سوناطراك، ص 04 .

[2] للإطلاع أكثر أنظر : https://www2.bc.edu/~waddock/

شكل رقم (2 . 1) ملخص لأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات

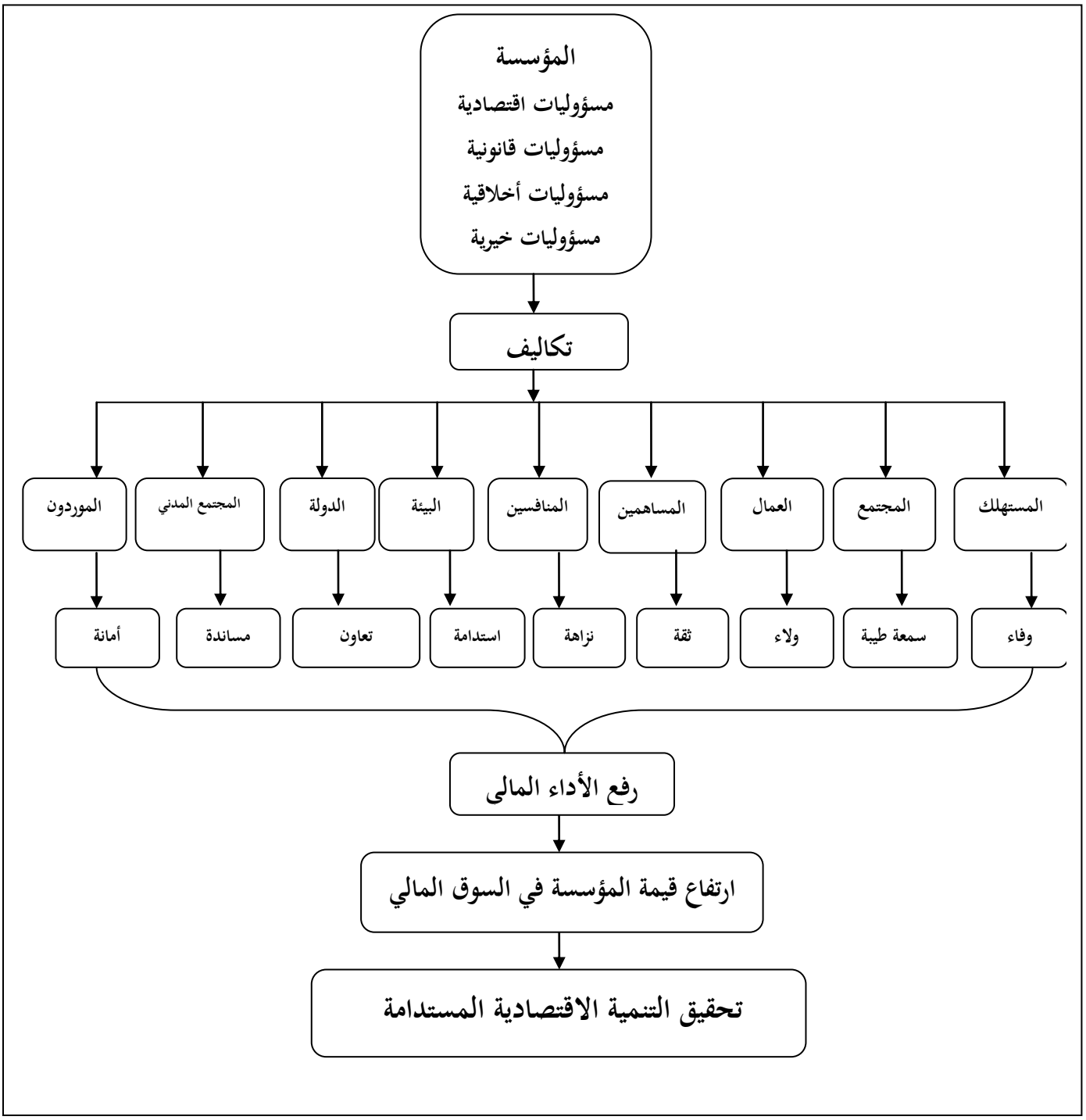

المصدر : بناءا على تصور الباحثة انطلاقا من الدراسات السابقة حول الموضوع وتجارب بعض الدول

من خلال هذا الشكل نحاول القول أن على المؤسسة الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تحملها لمسؤوليات اقتصادية، قانونية، أخلاقية وخيرية، وهذا يعني أنها ستتحمل تكاليف تجاه كافة أطراف أصحاب المصلحة الذين بدورهم سيدعمون المؤسسة بكافة الأشكال كل حسب موقعه مما يؤدي إلى الرفع من أداءها المالي وبالتالي ارتفاع قيمتها في الأسواق المالية، وفي حال تبنت كل المؤسسات هذه الإستراتيجية سوف نصل إلى تحقيق ما يسمى بالتنمية الاقتصادية المستدامة والتي تعتبر هدف للمسؤولية الاجتماعية وبالتالي بلوغ رفاهية المجتمع ليس فقط من خلال تحسن الوضع المالي للأفراد ولكن تحقيق الرقي الفكري والاجتماعي نتيجة الوعي البيئي، الخيري والأخلاقي.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل إشكالية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأدائها المالي، وفي بداية هذا الموضوع تم التطرق إلى بعض التفاصيل المتعلقة بالأداء المالي وأهم مؤشرات قياسه، ثم تناولنا مختلف النماذج حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية، حيث أشرنا إلى تعدّد وجهات النظر حول هذه العلاقة فمنها ما توصلت إلى العلاقة السلبية، الايجابية، العكسية ومنها ما رأت بعدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين.

كذلك حاولنا أن نوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية وأنواع الربحية المقاسة في الدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية حيث هناك أبحاث درست العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في المدى القصير وأخرى في المدى الطويل.

وأخيرا تعرّضنا إلى المسؤولية الاجتماعية في السوق المالي حيث تناولنا صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا والمزايا التي تقدّمها وعلاقتها بوكالات التنقيط المجتمعي بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي وتكلفة رأس المال حسب النظريات الاقتصادية (نظرية المشروعية ،نظرية الوكالة ونظرية عدم تماثل المعلومة) وختمنا هذا الفصل بفكرة المسؤولية الاجتماعية كميزة إستراتيجية لإنشاء القيمة.

وبالتالي خلصنا في النهاية إلى تضارب وجهات النظر حول هذه الدراسة وللعثور على نتائج حول الموضوع سنحاول في الفصول الموالية أن نختبر هذه العلاقة بتطبيق هذه الحالة على المؤسسات الجزائرية ولكن قبل ذلك سنوضح أهم الدراسات السابقة التي تقدمتنا زمنيا في تناول هذا الموضوع .

الفصل الثالث:

الدراسات السابقة حول أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

تمهيد

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض الجهود السابقة للباحثين في مجال العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وقد تحصّلنا على عدد معتبر من البحوث التي تناولت هذه الإشكالية، اخترنا منها 41 بحثا تباينت فيه أوجه نظر الباحثين في هذا المجال، وعليه حاولنا تحليل هذه الدراسات مع مراعاة التسلسل الزمني في ترتيبها حيث تم العمل على مناقشتها بالتركيز على الأهداف المرجوة من كل دراسة، المتغيّرات المستخدمة، العيّنات محل الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، للخروج في الأخير بأهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

تم تقسيم الدراسات السابقة في هذا الفصل بناءا على الأطر الزمنية، أي تم تنظيمها وعرضها في ضوء ترتيب تاريخي في صورة فترات زمنية، هذا التقسيم مرتبط بتطوّرات في مسار المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي على حد السواء، وقد لجأنا إلى هذا التصنيف نظرا لأهمية البعد التاريخي في وصف أو تفسير العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وكذا توضيح كيفية دراسة هذا الموضوع عبر الزمن.

لذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة: المبحث الأول نتطرّق فيه إلى دراسات متعلقة بالفترة (1978-1999)، المبحث الثاني نتناول فيه دراسات تتعلق بالفترة (2001 -2013) أما المبحث الثالث فنتعرّض فيه إلى أهم ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: دراسات متعلقة بالفترة (1978- 1999)

سنتناول في هذا الجزء أولى الأبحاث حول الموضوع – تتوافق هذه الأبحاث مع بداية ظهور نظرية أصحاب المصلحة- وقد حصلنا عليها من خلال قائمة مراجع العديد من الدراسات الحديثة والتي دائما ما يعتمد عليها في أي بحث حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي حيث كان غالبا ما يتكرر ذكرها في الدراسات المعاصرة.

ولنتمكن من عرض الدراسات السابقة ومناقشتها منهجيا فقد اعتمدنا المخطط الآتي الموضح في الشكل أدناه والذي تم وضعه كدليل عمل لنا في هذا المجال، حيث سنتناول في هذا الفصل الدراسات السابقة تبعا لهذا المخطط.

شكل رقم (3 .1) كيفية عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

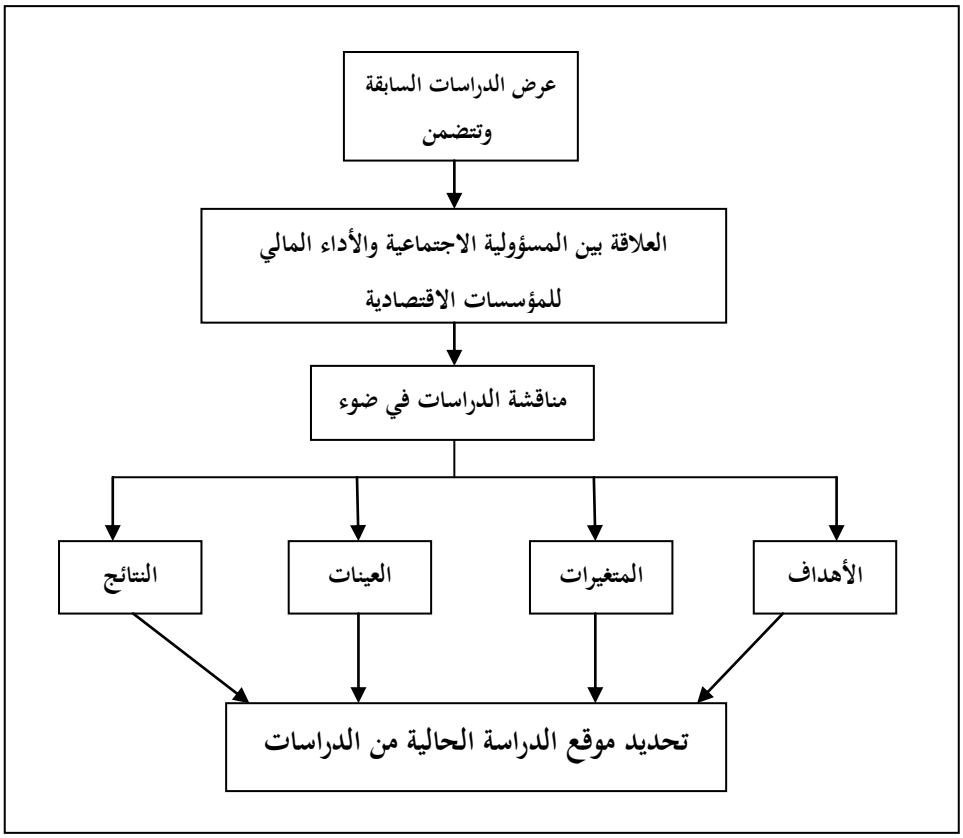

المصدر : فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك:دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2003 ،ص 18، بتصرف.

1. **دراسة Alexander, G.J. et R.A. Buchholz (1978)** [1] **:** قام هذين الباحثين بإجراء دراسة بعنوان "**Corporate social Responsibility and Stock Market Performance** "، حيث عملا على إبراز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأداء سوق الأسهم لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حساب المخاطر وعوائد الأوراق المالية لمدة خمس سنوات خلال الفترة 1970-1974 ، كانت قياسات العائد خلال الفترات الخمس في تناقص، وقد أشارت نتائج تحليل الارتباط إلى عدم وجود علاقة بين أداء السوق ودرجة المسؤولية الاجتماعية.

2. **دراسة Kenneth Aupperle, Archie B. Carroll, John D Hatfield (1985)** [2] **:** كان عنوان هذه الدراسة " **An Empirical Examination of the relationship between CSR and profitability** " الهدف منها هو البحث في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (المقاسة من خلال الفئات الرئيسية الأربعة لـ Carroll وهي المسؤولية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والخيرية) والربحية (المقاسة من خلال العائد على الأصول)، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون بتوزيع استبيان على 818 من المسيرين في المؤسسات الأمريكية المدرجة ضمن الدليل السنوي لمجلة Forbes 1981، وقد تم إجراء مقارنة لنتائج الدراسة في المدى القصير (سنة واحدة) والمدى الطويل (خمس سنوات)، كما تم استخدام تحليل الارتباط بالإضافة إلى التحليل العاملي لتفسير هذه العلاقة.

في النهاية تم التوصل إلى عدم وجود علاقة واضحة ذات معنوية إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية، كما وجد الباحثون أن انتهاج المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يقلل من قدرتها التنافسية، لأنّ هذه المؤسسات تدفع تكاليف إضافية في مشاريع المسؤولية الاجتماعية والتي لا تدفعها المؤسسات المنافسة الأخرى التي لا تنتهج المسؤولية الاجتماعية، وقد استعملوا تكاليف مشاريع التقليل من التلوث كمثال على ذلك.

3. **دراسة McGuire, Jean B., Alison Sundgren, and Thomas Schneeweis (1988)** [3] **:** هذه الدراسة بعنوان" **Corporate social responsibility and firm financial performance**"، حاول أصحابها التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي، ولتحقيق ذلك قام الباحثون باستخدام تصنيفات مجلة Fortune لسمعة المؤسسة التي قامت بعملية مسح لتصنيفات المسؤولية الاجتماعية

[1] Alexander, G.J. et R.A. Buchholz, Op.Cit.
[2] Kenneth Aupperle,Archie B. Caroll, John D Hatfieled, An Empirical Examination of the relationship between CSR and profitability , Academy Management Journal, 1985.
[3] McGuire Jean B, Alison Sundgren, and Thomas Schneeweis, Op.Cit.

لعينة مكوّنة من 131 مؤسسة أمريكية تنتمي إلى (20 -25) مجموعة صناعية (عدد المجموعات الصناعية يختلف من سنة إلى أخرى) خلال الفترة مابين 1983 و1986.

وقد تم اعتماد تصنيفات هذه المجلة لتوفّرها على المزايا التالية: أولها توفر بيانات قابلة للمقارنة على مدى فترة ممتدة، ثانيا عدد العينة مماثل أو متفوّق عن غيره من التصنيفات الأخرى، ثالثا المؤسسات محل العينة معروفة، أما الأداء المالي الذي تم قياسه بناءا على ثلاث مؤشرات رئيسية هي: العائد على الأصول ، المخاطر المالية ومؤشرات متعلقة بالسوق خلال فترتين منفصلتين 1982 - 1984 و 1977 – 1981.

أظهرت النتائج وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية، إلا أن هذه العلاقة هي عكسية أي أن زيادة الربحية هي التي تؤدي إلى زيادة مدى انتهاج المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية وليس العكس، حيث أن توفر موارد للمؤسسة يجعلها قادرة على أن تستثمر في مجالات اجتماعية خاصة بالعمال، المجتمع والبيئة.

4. **دراسة Sandra A.Waddok and Samual B. Graves (1997)**[1]**:** تناولت هذه الدراسة التي كانت بعنوان "**The Corporate Social Performance – Financial Performance Link** " مسألة العثور على العلاقة القائمة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي، وللوصول إلى نتائج قام الباحثون بجمع معلومات حول 469 مؤسسة أمريكية تنتمي إلى القطاعين الصناعي والخدمي، معظمها تنتمي إلى مؤشر S&P 500 (Standard and Poors 500) خلال الفترة (1989 - 1991) واعتمد الباحثان على تحليل الانحدار ومصفوفة الارتباط بين عناصر المسؤولية الاجتماعية المحددة بستة عناصر أساسية تم تحديدها من خلال مؤشر KLD للمسؤولية الاجتماعية، أما الأداء المالي فقد تم تقييمه من خلال العائد على الأصول (ROA) ، العائد على المبيعات (ROS) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي دعما للنظرة القائلة بوجود علاقة ايجابية بين توفر الموارد والأداء الاجتماعي،كذلك وجد الباحثون علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي المستقبلي أي على المدى الطويل دعما للنظرية القائلة بوجود علاقة ايجابية بين الإدارة الجيدة والأداء الاجتماعي.

[1] Sandra A.Waddok and Samual B. Graves, Op.Cit.

5. **دراسة** (**A Mc. Willims, D. Siegel and SH. Teoh (1999**[1] : تم عنونة هذه المقالة بـ " **Issues in the use of event study methodology: A critical analysis of corporate social responsibility studies"**، هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى إجراء تحليل نقدي لتقييم تأثير القرارات الإستراتيجية على أداء المؤسسات من خلال استخدام منهج دراسة الحالة، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون بدراسة خمس دراسات حول المسؤولية الاجتماعية كانت تنم عن نتائج متضاربة وهذا لكون أغلب الباحثين يستخدمون منهج دراسة حالة لتقييم تأثير القرارات الإستراتيجية على أداء المؤسسة، ولكن حسب الباحثون فإن دراسات الحالة وحدها ليست كافية لأنها توفر تقديرات لتأثير على المدى القصير على المساهمين فقط وليس على أطراف أصحاب المصلحة الآخرين.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذه النتائج المتضاربة تنشأ من اختلافات كبيرة في تصميم وتنفيذ البحوث أخيرا حدد أصحاب المقال منهجيات بديلة تمكن الباحثين من استخدام منهج دراسة حالة لتقييم الأثر الشامل للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أصحاب المصلحة أما فيما يخص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، فلم يعطي الباحثون أي تفسير لوجود علاقة بين هاذين المتغيرين.

6. **دراسة** : **Ronald M. Roman, Sefa Hayibor, and Bradley R. Agle (1999)**[2] **:** تناولت هذه المقالة التي كانت بعنوان " **The Relationship Between Social and Financial Performance: Repainting a Portrait** " البحث عن دليل للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون بتحليل ومناقشة أبحاث الدراسات السابقة والتي تمتد على مدى 25 سنة من البحث والعمل على تصنيف وإعادة تصنيف تلك الدراسات والأبحاث وإحصاء عدد المقالات التي عالجت موضوع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حسب الباحثين فإن استخدام عمر الأصول ونفقات الدعاية وحجم السيولة غير مقبولة لقياس الأداء المالي واقترحوا العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كأفضل مؤشرات لذلك.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود ثلاث حالات لهذه العلاقة وجود أثر ايجابي وأثر سلبي وعدم وجود أثر وقد صنف الباحثون 33 دراسة توصلوا إلى وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي و14 دراسة لم تجد أية علاقة و5 دراسات وجدت أثر سلبي لهذه العلاقة.

[1] A Mc. Willims, D. Siegel and SH. Teoh, Issues in the use of event study methodology: A critical analysis of corporate social responsibility studies, Organizational Research Methods, 1999.
[2] Ronald M. Roman, Sefa Hayibor, and Bradley R. Agle , Op.Cit.

المبحث الثاني: دراسات متعلقة بالفترة (2001 -2013)

في هذا المبحث نتناول الدراسات المتعلقة بالفترة الممتدة ما بين 2001 و 2013 حيث تميزت هذه الفترة بتطور الأبحاث حول موضوع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي بشكل عام خاصة مع انتشار الوعي في أوساط المجتمعات وتزايد تصاعد جهود مختلف جماعات الضغط عبر العالم، وعليه سيتم تناول أحدث الدراسات في مجال العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حيث صاحبت هذه الحقبة فترة ظهور الأزمة المالية لسنة 2008 وقد اختلفت هذه الدراسات من حيث حجم العينة، الفترات الزمنية، القطاعات المدروسة والدولة محل الدراسة.

7. **دراسة Amy J. Hillman and Gerald D. Keim (2001)** [1] **:** حاول الباحثان من خلال هذه المقالة التي كانت بعنوان " **Shareholder Value, Management, And Social Issues: What's The Bottom Line?** " اختبار العلاقة بين قيمة حقوق المساهمين، وإدارة أصحاب المصلحة والمساهمة في القضايا الاجتماعية، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث بتجميع بيانات 500 مؤسسة أمريكية مدرجة ضمن مؤشر (S&P 500) خلال الفترة ما بين 1995 و 1996، استخدمت الباحثتان العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية الحجم (المقاس اعتمادا على حجم المبيعات)، القطاع، المخطر، المساهمات في القضايا الاجتماعية، إدارة حقوق المساهمين كمتغيرات للدراسة وركزت على مؤشر القيمة السوقية المضافة باعتباره مقياس يعكس النجاح النسبي للمؤسسات في تعظيم قيمة المساهمين، من خلال كفاءة تخصيص وإدارة الموارد.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار أنه يمكن بناء علاقات أفضل مع أصحاب المصلحة الأساسيين مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة ثروة المساهمين عن طريق مساعدة المؤسسات على تطوير قيمة الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تكون مصادر للميزة التنافسية، من جهة أخرى توصلت الباحثتان إلى أن استعمال نصيب من موارد المؤسسة لصالح قضايا اجتماعية ليس له علاقة بأصحاب المصلحة الرئيسيين قد لا يعمل بالضرورة على خلق القيمة للمساهمين، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن إدارة أصحاب المصلحة تؤدي إلى تحسين القيمة للمساهمين، خاصة بالنسبة للعلاقات مع العمال والتنوع أو الاختلاف فوجد أن لهما علاقة ايجابية مع مؤشر القيمة السوقية المضافة.

[1] Amy J. Hillman and Gerald D. Keim, Op.Cit.

8. **دراسة (2005) Allouche José, Larouche Patrice**[1] : هذه الدراسة هي بمثابة تجميع لنتائج الدراسات التجريبية والبحوث الأكاديمية المتقدمة حول التفاعلات بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات لذا تمت عنونتها بـ" **Responsabilité Sociale et Performance Financière Des Entreprises : une synthèse de littérature** "، حيث استهل الباحثان دراستهما بتوضيح الجذور المتعددة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وحاولا إعطاء تعريف عملي للأداء الاجتماعي، ثم استعرضا عددا من النماذج المفسرة للعلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، حيث بيّنا نماذج وجدت علاقة ايجابية بينهما وأخرى كشفت عن علاقة سلبية أخرى أشارت لوجود تآزر بين الأثر السلبي والايجابي، في حين أن نماذج أخرى لم تجد أية علاقة بينهما، ونماذج أخرى ترى أن العلاقة جد معقدة.

أجمع الباحثان عن وجود تنوع في الأبحاث التجريبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وأرجعا هذا التنوع إلى وجود العديد من القيود المنهجية أبرزها عدم الانتظام أو التماثل في قياس المسؤولية الاجتماعية وحتى الأداء المالي وكذا عدم صدق وثبات الدراسات نتيجة اختلاف العينات من حيث العدد والقطاع والحجم.

9. **دراسة (2006) Catherine J. Morrison-Paul and Donald S. Siegel**[2] : جاءت هذه المقالة المعنونة بـ " **Corporate Social Responsibility and Economic Performance** " لتصف بعض وجهات النظر بشأن المسؤولية الاجتماعية وذلك بالبحث في الدوافع والآثار المترتبة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لتحقيق ذلك الهدف قام الباحثان بتلخيص وربط الدراسات السابقة حول الموضوع لإضافتها إلى جدول الأعمال المقترح حيث قدّما موجزا من هذه الدراسات وآثارها على الإنتاجية والتكاليف، وقد توصل الباحثان إلى إقتراح برنامج لإجراء مزيد من البحوث النظرية والتجريبية على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في الأخير أوصى الباحثان بضرورة توضيح المنافع الاجتماعية الضمنية للمسؤولية الاجتماعية لتحفيز المؤسسات على تنفيذ مثل هذه الأنشطة.

10. **دراسة (2006) Alexander Kempf , Peer Osthoff**[3]**:** قام الباحثان بإنجاز دراسة عنوانها " **The Effect of Socially Responsible Investing on Financial Performance** " حاولا من خلالها التحقيق في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للأسهم الأمريكية، وذلك نظرا للاعتقاد السائد أن المستثمرين المسؤولين اجتماعيا يعانون من خسارة في الأداء ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بجمع بيانات حول المحافظ

[1] Allouche José, Larouche Patrice, Responsabilité Sociale et Performance Financière Des Entreprises : une synthèse de littérature, Op.Cit.

[2] Catherine J. Morrison-Paul and Donald S. Siegel , Op.Cit.

[3] Alexander Kempf , Peer Osthoff, The Effect of Socially Responsible Investing on Financial Performance, Department of Finance and Centre for Financial Research, University of Cologne, Germany, 2006.

الاستثمارية للمؤسسات لمدة 14 سنة من عام 1991 حتى عام 2004، غطت البيانات مجموعة (S&P 500) وأسهم مؤشر Domini 400 الاجتماعي وتم استخدام تصنيفات مؤشر (KLD) لقياس المسؤولية الاجتماعية.

كشفت نتائج تحليل الانحدار ومصفوفة الارتباط أن المستثمرين المسؤولين اجتماعيا لا يعانون من خسارة في الأداء بل على العكس من ذلك، فإن محافظ الأسهم غير مسؤولة اجتماعيا هي التي تعاني في الغالب من خسارة في الأداء، وهكذا فإن إستراتيجية التداول التي تستند إلى محفظتي أسهم، إحداها أسهم ذات مسؤولية اجتماعية عالية وأخرى منخفضة تؤدي عموما إلى أداء إيجابي، وعموما فإنّه يمكن للمستثمرين تحقيق أهدافهم الأخلاقية دون الإضرار بالأداء المالي.

11. **دراسة Jon Jungbien Moon (2006)** [1] : أنجز هذا الباحث دراسة بعنوان " **In Good Companies? A Critical Evaluation of the Corporate Social Performance - Corporate Financial Performance Link**" حاول من خلالها تقييم النتائج الأخيرة حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حيث تم الاستناد إلى منهج السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل هذه العلاقة على عيّنة مكونّة من 500 مؤسسة أمريكية تنتمي إلى قطاعات متنوعة والمدرجة ضمن مؤشر (S&P 500) وذلك خلال فترة زمنية دامت 07 سنوات مابين عامي 1998 و 2005. استخدم الباحث تصنيفات مؤشر (KLD) لقياس المسؤولية الاجتماعية أما البيانات المالية فقد تم جمعها من خلال قاعدتي بيانات: البيانات المحاسبية تم الحصول عليها من قاعدة بيانات Compustat لأمريكا الشمالية والبيانات المتعلقة بالسوق تم الحصول عليها من قاعدة بيانات CRSP والتي تمثلت في: ROS, ROE, ROA و Tobin's q[2] .

أشارت نتائج الباحث إلى أن الأثر الايجابي الذي وجد في الدراسات الحديثة لكل من (Waddok and Graves ,1997) و(Berman et al, 1999) راجع إلى عدم التجانس في مستوى المؤسسات محل الدراسة وبعد ضبط هذا التجانس على مستوى المؤسسات وجد الباحث عدم وجود أي ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، حيث وجد الباحث أن الأداء الاجتماعي السلبي لا يؤثر سلبا على الأداء المالي وكذا في دراسته لم يجد أي تأثير ايجابي للأداء الاجتماعي الإيجابي على الأداء المالي.

[1] Jon Jungbien Moon, In Good Companies? A Critical Evaluation of the Corporate Social Performance - Corporate Financial Performance Link, The Wharton School, Univ. of Pennsylvania, 2006.

[2] يمثل القيمة السوقية للمؤسسة مقسومة على تكاليف أو قيمة استبدال الأصول.

12. **دراسة (2006) Michael L. Barnett and Robert M. Salomon** [1] **:** هدف الباحثان من خلال دراستهما المعنونة بـ " **Beyond Dichotomy : The Curvilinear Relationship Between Social Responsibility And Financial Performance**" إلى قياس العلاقة بين الأداء المالي والاجتماعي داخل صناديق الاستثمار التي تمارس الاستثمار المسؤول اجتماعيا (SRI)، ولتحقيق ذلك افترض الباحثان أن الخسارة المالية التي يتحملّها صندوق الاستثمار المسؤول اجتماعيا، ترجع إلى ضعف التنويع أو عدم التجانس داخل هذه الصناديق، ويحاول المسؤولون عن هذه الصناديق تعويض ذلك الضعف بتكثيف عمليات الفحص أو الفرز الاجتماعي (social screening) التي مست 12 جانبا هي الكحول التبغ، القمار، الأسلحة، التجارب على الحيوانات، جودة المنتج / الخدمة، البيئة، حقوق الإنسان علاقات العمل، المساواة في فرص العمل، الاستثمار في المجتمع والعلاقات بين أفراد المجتمع، ليتم اختيار أفضل المؤسسات المدارة وأكثرها استقرارا في محفظتها.

تم استخدام الأداء المعدل حسب المخاطر[2]كمتغير تابع **(**Risk-adjusted performance**)** وصناديق الاستثمار المسؤول اجتماعيا كمتغير مستقل وعمر الصندوق وإجمالي الأصول كمتغيرات ضابطة ومنهج السلاسل الزمنية المقطعية كأداة للدراسة .

وجد الباحثان دعما لهذه الفرضية من خلال إجراء اختبار تجريبي للبيانات الشهرية لعينة مكونة من 67 صندوق استثمار أمريكي مسؤول اجتماعيا من 1972 إلى 2000. وقد أظهرت النتائج أنّه كلّما تزايد عدد عمليات الفرز أو الفحص الاجتماعي من قبل صناديق الاستثمار المالية، فإن العوائد المالية ستنخفض في البداية ولكن بعد الأبحاث حول عمليات الفرز ووصولها إلى حد أقصى، وجد الباحثان أن الأداء المالي يختلف مع أنواع عمليات الفرز الاجتماعي المستخدم، حيث وجد أن العلاقات مع المجتمع تعمل على رفع الأداء المالي على عكس العلاقات البيئية والعمالية.

13. **دراسة (2006) Janicke E. S. Falkenberg** [3] **:** قام هذا الباحث بدراسة عنوانها " **The Value of Corporate Social Responsibility Looking Beyond the Bottom Line** " هدف من خلالها إلى توضيح مدى إمكانية أن تضيف إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قيمة للمؤسسة، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث بدراسة حالة ثلاث مؤسسات نرويجية تتبنى استراتيجيات جيدة للمسؤولية الاجتماعية وهي

[1] Michael L. Barnett and Robert M. Salomon, Beyond Dichotomy : The Curvilinear Relationship Between Social Responsibility And Financial Performance, Strategic Management Journal, 2006.

[2] الأداء المعدل حسب المخاطر (RAP) يعرف بأنه متوسط العائد الشهري يتم قياسه على أساس النسبة المئوية للتغير في القيمة السوقية للصندوق من البداية وحتى نهاية شهر معين، ويكون معدل من خلال قيمة بيتا للصندوق (Sharpe, 1964) .

[3] Janicke E. S. Falkenberg , The Value of Corporate Social Responsibility Looking Beyond the Bottom Line, Masters Thesis in the area of Strategy and Management Norwegian School of Economics and Business Administration, 2006.

The Body Shop وهي مؤسسة لصناعة مستحضرات التجميل لها تاريخ طويل في مجال المسؤولية الاجتماعية Stormberg وهي مؤسسة لصناعة الملابس الرياضية تعد الأصغر سنا من بين المؤسسات الثلاث وتقوم هذه المؤسسة على فرضية ممارسة الأعمال التجارية بطريقة أخلاقية ومسؤولة اجتماعيا،و Kaffehuset Friele وهي مؤسسة إنتاج القهوة التي تم تسجيلها رسميا ضمن قائمة المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية.

تم جمع البيانات بطرق متنوعة من بينها المواقع، المقالات، المنشورات، العروض التقديمية، أما المعلومات الأكثر تفصيلا فتحصل عليها الباحث من خلال إجراء مقابلات مع كبار المديرين في المؤسسات الثلاث خلال الفترة مابين 2004 و2005، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تضيف قيمة تنظيمية بالنسبة لـ : الموارد البشرية والسمعة.

14. **دراسة Ayub Mehar and Farah Rahat (2007)** [1] **:** كانت هذه الدراسة بعنوان " **Impact of Corporate Social Responsibility on Firm's Financial Performance** " تناول من خلالها الباحثان دراسة المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات من وجهة نظر قطاع الصناعة الصيدلانية ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث باستخدام اختبار t للعينة المستقلة بهدف المقارنة بين المتوسط الحسابي للعينتين المستقلتين، تم الحصول على بيانات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الكتب والمجلات ومواقع المؤسسات على شبكة الإنترنت.

استعمل الباحثان مؤشر كراتشي للأوراق المالية (KSE (Karachi Stock Exchange الذي يضم 08 مؤسسات باكستانية متخصصة في صناعة الأدوية؛ 05 منها تقوم بأنشطة فعالة للمسؤولية الاجتماعية أما الثلاث الأخرى فهي مبتدئة، تم استخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة للدراسة، أما فترة الدراسة فقد دامت لفترة 06 سنوات، وقد توصل الباحثان إلى أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.

[1] Ayub Mehar and Farah Rahat, Impact of Corporate Social Responsibility on Firm's Financial Performance, South Asian Journal of Management Sciences, 2007.

15. **دراسة Roberto Garcia-Castro, Miguel A. Ariño, Miguel A. Canela (2007)**[1]**:** أنجز هؤلاء الباحثون دراسة بعنوان " **Does social performance really lead to financial performance? Accounting for endogeneity** " حاولوا من خلالها إثبات أن السبب في عدم تجانس النتائج المتعلقة بالبحث في العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة وأدائها المالي لا يعود فقط إلى المشاكل المتعلقة بالقياس أو إلى العينات المستخدمة وإنما مضمون القرارات الإستراتيجية الاجتماعية له دور فاعل في إحداث عدم التجانس في النتائج.

قام الباحثون باستخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات 658 مؤسسة مدرجة ضمن مؤشر (KLD) لمدة 15 سنة خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2005، وتم اعتماد المؤشرات التالية لقياس الأداء المالي : ROE ، ROA ،Tobin's Q ،MVA أما لقياس المسؤولية الاجتماعية فقد تم اعتماد المؤشرات التالية : العمال، العملاء المجتمع، التنوع والبيئة، كما استخدم الحجم، القطاع والمخطر كمتغيرات ضابطة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن بعض من النتائج التي عثر عليها في الأبحاث السابقة قد تغيرت عندما تم أخذ مضمون القرارات الإستراتيجية الاجتماعية بعين الاعتبار.

16. **دراسة Joshua D. Margolis, Hillary Anger Elfenbein and James P. Walsh (2007)**[2]**:**

تعرضت هذه الدراسة المعنونة بـ " **Does It Pay To Be Good ? A Meta –Analysis And Redirection Of Research On The Relationship Between Corporate Social And Financial Performance** " إلى البحث في العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للمؤسسات ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون باستخدام التحليل البعدي (تحليل ميتا)[3] لـ 167 دراسة من الفترة 1972 إلى 2007، تم جمع ستة عشر دراسة سابقة التي تعتبر الأولى في استعراضها لموضوع العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، ثم البحث في قاعدة معطيات أهم المواقع الالكترونية المتخصّصة في نشر المقالات العلمية ABI/Inform, JSTOR, EBSCO التي نشرت مقالات حول موضوع العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، وتم التركيز في جدول المحتويات لسبعة من المجلات العالمية في مجال الإدارة (Academy of Management Journal, Administrative Science Quarterly, Journal of Management, Journal of Organizational Behavior, Organization Science, Organizational Studies and Strategic Management Journal).

[1] Roberto Garcia-Castro, Miguel A. Ariño, Miguel A. Canela, Op.Cit.

[2] Joshua D. Margolis, Hillary Anger Elfenbein and James P. Walsh , Op.Cit.

[3] وهو الأسلوب الذي يجمع ويدمج بين نتائج العلاقات بين المتغيرات المتماثلة في الدراسات التجريبية القابلة للمقارنة، بحيث يعتمد على تحويل النتائج المتحصل عليها من كل دراسة تجريبية إلى أرقام موحدة، بما يسمح بمقارنة النتائج بين الدراسات التجريبية المختلفة وبين المقاييس المختلفة المستخدمة لحساب النتائج في كل دراسة، وتتم عملية التحويل هذه عن طريق حساب قيمة "حجم الأثر" ، كما يعتمد على تجميع معاملات الارتباط من هذه الدراسات وتصحيحها بهدف تقدير العلاقات بين التحيّزات، ومنه يهدف هذا الأسلوب إلى التوصل إلى وصف كمي دقيق غير متحيز لنتائج مجموعة من البحوث والدراسات حول موضوع معين.

كما تم الحصول على المعلومات من خلال جهود غير رسمية، مثل الاستفسارات مع الباحثين والاقتراحات والأبحاث المقدمة من طرفهم. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأثر كان ايجابيا عموما ولكنه ضعيف (المتوسط = 0.13، المدى = 0.08)، ووجد أن هذه العلاقة تكون قوية عند تحليل أبعاد محددة في المسؤولية الاجتماعية (تتعلق بالمساهمات الخيرية، والأداء البيئي)، وتكون ضعيفة عند تحليل أبعاد أخرى (تتعلق بصناديق الاستثمار المشترك) استنتج الباحثون أنه يجب استمرار عملية البحث لفهم الدوافع التي تجعل المؤسسات تسلك منهج المسؤولية الاجتماعية .

17. **دراسة** (**2007**) **مروان سليم إبراهيم الأغا**[1]: عنوان هذه الدراسة "**العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة**"، هدف الباحث من خلالها إلى التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق لدى المؤسسات الصناعية، وأثر ذلك على أدائها المالي، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث بتطبيق الدراسة على مجموعة من القطاعات الصناعية في فلسطين، وهي الصناعات الغذائية والأعلاف، الصناعات الهندسية والإنشائية، الصناعات الخشبية والأثاث الصناعات المعدنية والكهربائية والزراعية، الصناعات البلاستيكية والكيماوية والورقية وصناعة المنسوجات واعتمد الباحث على مؤشرات مالية لقياس الأداء المالي تمثلت في: معدل العائد على الاستثمار معدل العائد على الملكية ومعدل العائد على المبيعات.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية بين المؤسسات الصناعية من حيث التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك تبعاً لطبيعة منتجاتها، وتبعا لحجم تلك المؤسسات، سواء كان ذلك الحجم متعلق بعدد العاملين أو بقيمة أصولها.

كما وجد الباحث علاقة ارتباط معنوية بين التزام المؤسسات الصناعية بمسؤولياتها الاجتماعية، وبين أداءها المالي سواء كان هذا الالتزام الاجتماعي تجاه القضايا الاجتماعية أو البيئية أو تجاه العاملين، وكذا توصل الباحث إلى وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا الاجتماعية والبيئية، وبين كلا من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الملكية فقط، ولم تظهر أي علاقة مع معدل العائد على المبيعات.

[1] مروان سليم إبراهيم الأغا، العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة ، أطروحة دكتوراه مقدمة من جامعة أسيوط، القاهرة، 2007 .

18. **دراسة Zeribi-Benslimane et Olfa Boussoura Ezzeddine (2007)** [1] : عالجت هذه الدراسة المعنونة بـ " **Responsabilité sociétale des entreprises et performance financière: le cas des entreprises tunisiennes cotées** " مسألة مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة تونس، ولتحقيق ذلك الهدف قامت الباحثتان ببناء استبيان تم توزيعه على 33 شركة تونسية تنتمي إلى قطاعات متنوعة خلال الفترة مابين 2004 و2007، والدافع وراء هذا الاختيار هو توافر المعلومات المالية (المحاسبية وحول سوق الأسهم) إضافة إلى أنّ هذه الشركات كبيرة الحجم نسبيا سواء من حيث عدد الموظفين أو من حيث إجمالي الأصول، وغالبا ما تكون ناجحة في ممارستها للأنشطة الاجتماعية.

ثم عمل الباحثان على استخلاص هذه العلاقة من خلال مؤشرات الأداء المالي التي كانت على نوعين: المؤشرات المحاسبية (ROA) ، (ROE) وكذا مؤشرات السوق المالي، ربحية السهم والانحراف المعياري للعائد، وقد تم اعتبار أثر الحجم والمخطر كمتغيري ضبط، أما أبعاد المسؤولية الاجتماعية فقد تعلقت بالأبعاد الأربعة لـ Carroll الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، نتائج هذا البحث كشفت عن وجود علاقة إيجابية ولكنها كانت ضعيفة، كما أشار الباحثان إلى أن المشاركة في الممارسات الاجتماعية يفضّل أن تكون وفقا لحجم المؤسسة.

19. **دراسة Heli Wang, Jaepil Choi, Jiatao Li (2008)** [2] : عنوان هذه الدراسة " **Too Little or Too Much? Untangling the Relationship Between Corporate Philanthropy and Firm Financial Performance**"، تناول الباحثون من خلالها العلاقة بين العمل الخيري والأداء المالي للمؤسسات حيث يرى بعض الباحثين أنّ العمل الخيري للمؤسسات يسهّل تعاون أصحاب المصلحة ويساعد على الوصول الآمن إلى الموارد الحيوية التي يسيطر عليها أصحاب المصلحة، مما يوحي بأنّ العمل الخيري يرتبط بشكل إيجابي مع الأداء المالي للمؤسسات.

في المقابل، غيرهم من الباحثين اتخذوا موقفا سلبيا، حيث رأوا بأن العمل الخيري يميل إلى تثبيط الأداء المالي للمؤسسات، ولم تعثر الدراسات التجريبية على دليل قطعي لهذه العلاقة، وقد توصّل الباحثون إلى هذه النتائج بفضل اعتماد منهج السلاسل الزمنية المقطعية للوحة بيانات مكونة من 817 مؤسسة مدرجة في دليل Taft للمؤسسات خلال الفترة 1987-1999 ولقياس الأداء المالي تم اعتماد مؤشري ROA و Tobin's q، إضافة إلى المتغيرات الضابطة حجم المؤسسة، عمر المؤسسة ونسبة الدين، وقد وجدوا دعما قويا لهذه الحجج.

[1] Zeribi-Benslimane et Olfa Boussoura Ezzeddine, Op.Cit.

[2] Heli Wang, Jaepil Choi, Jiatao Li, Too Little or Too Much? Untangling the Relationship Between Corporate Philanthropy and Firm Financial Performance, Organization Science, 2008.

20. **دراسة J.C. Arias, Kate Patterson (2009)** [1] **:** هذه الدراسة المعنونة بـ " **Relationships between corporate social responsibilities promotion and corporate performance in the multinational corporations** " هي عبارة عن مراجعة نقدية للأدبيات العلمية السابقة لتحديد أهم القضايا التي ساهمت في نظرية أصحاب المصلحة من حيث تطبيقها على الشركات المتعددة الجنسيات، وما يمكن للشركات القيام به اليوم لضمان الربحية على المدى الطويل بمجاراة مع تحقيق التوازن بين احتياجات جميع أصحاب المصلحة، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثان بتجميع وجهات النظر المختلفة حول الموضوع عبر الزمن، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أصحاب النظرية النيوكلاسيكية ركزوا على فكرة أن الالتزامات الأساسية للشركات القائدة هي تعظيم العائد على الاستثمار للمساهمين، ولكن أصحاب نظرية أصحاب المصلحة برروا منطقهم بمثال واقعي هو كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات تحقيق أهدافها على حساب أطراف أخرى تضررت من ممارستهم لمشروعاتهم.

21. **دراسة Fu-Ju Yang, Ching-Wen Lin and Yung-Ning Chang (2009)** [2] **:** هذه الدراسة كانت بعنوان" **The linkage between corporate social performance and Corporate Financial performance** " حدّد الباحثون فيها العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة التايوان، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون باستخدام الشركات المدرجة في مؤشر تايوان TSEC Taiwan 50 ومؤشر Mid-Cap Taiwan 100 كعينات لتحليل العلاقة بين الأداء الاجتماعي والمالي خلال الفترة مابين 2005 و 2007، كما تم استخدام تحليل الارتباط لبيرسون وتحليل الانحدار لفهم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

لقياس الأداء المالي تم اعتماد المؤشرات المالية التالية : ROA، ROE، ROS ، تم قياس المسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة في المجالات التالية: العمال ، الموردين، المستهلكين والمجتمع، هذا بالأخذ بعين الاعتبار أثر البحث والتطوير وكذا أثر الحجم كمتغيرات ضابطة، نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الأداء الاجتماعي له علاقة ايجابية مع العائد على الأصول وعلاقة سلبية مع العائد على حقوق المساهمين وهذا في القطاع المالي، وليس له أي تأثير على الأداء المالي في مجال الصناعات الالكترونية.

[1] J.C. Arias, Kate Patterson , Relationships between corporate social responsibilities promotion and corporate performance in the multinational corporations, Business Intelligence Journal, 2009.

[2] Fu-Ju Yang, Ching-Wen Lin and Yung-Ning Chang, The linkage between corporate social performance and Corporate Financial performance, African Journal of Business Management, 2009.

22. **دراسة Sofyan Rais and Robert V (2009)** [1] **:** عنوان هذه الدراسة " **Corporate social performance and financial performance. The case of Indonesian firms in the manufacturing industry** " الهدف منها إبراز العلاقات مع أصحاب المصلحة كمقياس قوي للأداء الاجتماعي ومعرفة تأثيره على 04 متغيرات هي: قيمة الربح (VG) ، الربح النقدي (MG) بالإضافة إلى ROE ROA ، وقد تم تحديد 05 فئات رئيسية من أصحاب المصلحة : المساهمين، المستهلكين، المجتمع، الموردين الموظفين ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثان بتصميم استبيان وزع على 101 مؤسسة صناعية في جاكرتا بأندونيسيا التي تم سحبها من قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بأندونيسيا.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات مع أصحاب المصلحة ذات دلالة في الأداء الاجتماعي وهذا كون المسؤولية الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الوضع التنافسي للمؤسسة وأداءها المالي كما تضيف ميزة تنافسية للمؤسسة، فالمؤسسات التي تطبّق استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية تؤدي نشاطها بشكل أكثر فعالية بالمقارنة مع غيرها التي لا تطبق مثل هذه الاستراتيجيات.

23. **دراسة Cristiana Manescu (2010)** [2] **:** أطروحة دكتوراه بعنوان " **Economic Implications of Corporate Social Responsibility and Responsible Investments**" هدفت الباحثة من خلالها إلى إجراء تحليل متعمق للعلاقة بين عشرة أبعاد من المسؤولية الاجتماعية على الربحية المقاسة من خلال العائد على الأصول (ROA) ومؤشر Tobin's Q لعينة تكونت من 405 مؤسسة تنتمي إلى جنسيات مختلفة : 45% أوروبا 30% شمال أمريكا، 15% اليابان و10% من دول أخرى، تنشط في المجالات التالية : (10.2%) النفط والغاز (23.8%) الصناعات الثقيلة، (16.9%) الصناعات الغذائية، (6.5%) الصناعات الصيدلانية، (13.6%) الخدمات (4.4%) الاتصالات، (9.9%) المرافق، (8%) تكنولوجيا المعلومات و (6.7%) المواد الأولية، بلغ الإطار الزمني للدراسة 16 سنة من 1992 إلى 2008، وجدت الباحثة أن طرق الانحدار غير الخطي تعطي تفسيرات هامة للربحية، كما وجدت أن عددا من متغيرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مثل: حوكمة المؤسسات، الإبداع مدونات السلوك يمكن أن تكون لها بعض القوة التفسيرية.

تقترح الباحثة في هذه الدراسة مؤشر جديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعتمد على نموذج مغلف البيانات (DEA). وقد توصلت الباحثة أن المؤسسات قد تفضل أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي توفر مزايا تنافسية

[1] Sofyan Rais and Robert V, Op.Cit.

[2] Cristiana Manescu , Op.Cit.

إستراتيجية، وتظهر أن المؤشر الذي تم بناؤه اعتمادا على مغلف البيانات يعد مقياسا جيدا لإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية.

وجدت الباحثة كذلك أن العلاقات مع المجتمع كان لها تأثير إيجابي على عوائد الأسهم، كما تم تغيّر أثر العلاقات مع الموظفين من إيجابي إلى سلبي خلال الفترة ما بين جويلية 2003 وجوان 2008، كذلك تم العثور على ضعف الأثر السلبي للبعد المتعلق بحقوق الإنسان وحماية المستهلك على عوائد الأسهم، أما بالنسبة للآثار المتعلقة بالبيئة، المجتمع والحوكمة فلم يظهر لها أي تأثير على عوائد الأسهم.

24. **دراسة Jean-Marie Cardebat and Nicolas Sirven (2010)** [1] **:** عنوان هذه الدراسة " **What corporate social responsibility reporting adds to financial return?**"، وبهدف معرفة تأثير مؤشر المسؤولية الاجتماعية (KLD) على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)[2] قام الباحثان باستخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية على بيانات مكونة من 154 مؤسسة أوربية موزعة بين 06 دول (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا اسبانيا، السويد والدنمارك) خلال الفترة مابين 2000 و2008 ميزة هذه المؤسسات أنها توظف أكثر من 1000 شخص وتنشط في ثلاث قطاعات رئيسية هي القطاع الصناعي، الخدمي وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وقد أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود أثر سلبي لمؤشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء المالي المرتبط بالعائد المتوقع على الأصول الرأسمالية، في وجود المتغيرات الضابطة الحجم والقطاع وعائد السهم .

25. **دراسة Supriti Mishra and Damodar Suar (2010)** [3] : في هذه الدراسة المعنونة بـ **" Doses Corporate Social Performance Influence Firm Performance Of Indian Companies ?**" حاول الباحثان معرفة فيما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين تؤثر على الأداء المالي وغير المالي للمؤسسات الهندية، ولبلوغ هذا الهدف قام الباحثان بجمع البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من كبار المسؤولين في المؤسسات الهندية، تكونت العينة من 150 مؤسسة صناعية منها المدرجة في بورصة نيودلهي؛ 119 منها تنتمي إلى القطاع الخاص و31 منها تنتمي إلى القطاع العام، تتمركز في شمال، جنوب وشرق الهند والمدرجة ضمن قاعدة بيانات CMIE التي تعد أكبر قاعدة بيانات للشركات الهندية.

[1] Jean-Marie Cardebat and Nicolas Sirven, What corporate social responsibility reporting adds to financial return?, Journal of Economics and International Finance, 2010 .

[2] يقدم لنا هذا النموذج تنبؤات دقيقة حول العلاقة التي يجب أن نلاحظها بين مخاطر الأصل وعائداته المتوقعة.

[3] Supriti Mishra and Damodar Suar , Op.Cit.

تم مراعاة ثلاث معايير رئيسية في اختيار مؤسسات العينة هي: الحد الأدنى لرأس المال هو 250 مليون روبية هندية، عدد العمال لا يقل عن 100 موظف، مدة الشروع في العملية الإنتاجية لا تقل عن 5 سنوات، أجريت الدراسة لمدة 03 سنوات في الفترة مابين 2003 و2006، وقد تم الاعتماد على 06 مجموعات من أصحاب المصلحة هم : العمال، المستهلكين، المستثمرين، المجتمع، البيئة والموردين.كمتغيرات مستقلة للمسؤولية الاجتماعية أما الأداء المالي فقد تم تقييمه من خلال مؤشر العائد على الأصول .

توصل الباحثان في الأخير إلى أن المؤسسات المدرجة في البورصة أظهرت ممارسات مسؤولة اجتماعيا وأداء مالي أفضل من تلك المؤسسات الغير المدرجة، ويعود ذلك إلى وجود تصور إيجابي من طرف المديرين في هذه المؤسسات على أن المسؤولية الاجتماعية تترافق مع زيادة في الأداء المالي وغير المالي لمؤسساتهم،كما أظهرت النتائج أن الممارسات المسؤولة اجتماعيا للمؤسسات الهندية تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن أن تكون مربحة ومفيدة على عكس مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى.

26. **دراسة Tebini Hadjer et Bouchra M'Zali (2010)** [1] **:** جاءت هذه الدراسة بعنوان" **Relation entre la performance sociale et la performance financière: analyse des facteurs de divergence dans les résultats** "، لتفسّر التناقض بين الدراسات حول العلاقة بين الأداء الاجتماعي (PS) والأداء المالي (FP)، ولتحقيق ذلك الهدف قامت الباحثتان بدمج قاعدتي بيانات إحداها تتضمن مقاييس للأداء الاجتماعي التي قدمتها وكالة التنقيط KLD، حيث تم استخدام تصنيفاتها الـ12 كمتغيرات لقياس الأداء الاجتماعي والأخرى تتضمن معطيات مالية ومحاسبية تم الحصول عليها من خلال قاعدة البيانات Compustat.

تم قياس PF عن طريق ثلاث مؤشرات مالية هي: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على المبيعات (ROS)، كما تم اعتبار الحجم، المخطر، القطاع كمتغيرات ضابطة، تمثلّت العينة المدروسة في مجموعة من المؤسسات الأمريكية تنتمي إلى 13 صناعة، عدد هذه المؤسسات بلغ سنة 1991 : 524 مؤسسة و2437 عام 2007. أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن وجود العلاقة يتوقف على قياس الأداء الاجتماعي العينة المدروسة وكذا فترة الدراسة وأن هذه العلاقة ليست خطية بالضرورة،كما تفترض بعض الدراسات.

[1] Tebini Hadjer et Bouchra M'Zali , Op.Cit.

27.دراسة [1] Yaghoub Alavi Matin ,Hamed Thaghafian ,Kamal Esapour ,Mohammad Amin Alavi and Arash Farhoodi (2011)

عنوان هذه الدراسة " **A Study of the Relationship between Corporate Social Responsibility and Firm Financial Performance** " تناول فيها الباحثون العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأداءها المالي وقد تم تحديد عينة الدراسة بـ 20 شركة مساهمة عامة مختصة في تصنيع المنتجات الصيدلانية في شرق أذربيجان وطهران لسنة 2005، شملت أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كل من: ظروف العمل البيئة، سلوك الأعمال، المجتمع المحلي وحوكمة الشركات.

قام الباحثون باستخدام الإستبانة لجمع البيانات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها الخمسة واعتبروا حجم المؤسسة ومخاطر المؤسسة كمتغيرين ضابطين، كما استخدم معدل العائد على الأصول لقياس الأداء المالي، وقد أشارت نتائج تحليل الارتباط لـ Spearman وتحليل الانحدار إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأي من أبعادها الخمسة على الأداء المالي، وكذا وجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة ومخاطر المؤسسة والأداء المالي.

28. **دراسة (2011) Malika Ahmed Zaid – Chertouk [2] :** هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة المعنونة بـ" **Contribution Performance financière et performance sociale dans les entreprises publiques algériennes** " إلى الإشارة إلى أن الأداء المالي غير كاف لتقييم أداء المؤسسة، لذا يتعين على المؤسسات العمومية الجزائرية قياس التقدم الذي تحرزه من أداء أكثر شمولا بحيث يشمل ذلك البعد الاقتصادي والاجتماعي والأبعاد البيئية، كما هدفت الدراسة إلى الإشارة إلى مفهوم الأداء الإجمالي وكيفية قياسه.

وتشير الباحثة إلى أن التزام المؤسسات بتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في الجمع بين الأداء والمسؤولية الاجتماعية في الأخير تقترح الباحثة كيف يمكن للمؤسسة العمومية الجزائرية إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة من جهة ومن جهة أخرى عملت الباحثة على تقييم مدى آثار مساهمة المؤسسة العمومية الجزائرية في التنمية البشرية المستدامة.

[1] Yaghoub Alavi Matin and others, Op.Cit.

[2] Malika Ahmed Zaid – Chertouk, Contribution Performance financière et performance sociale dans les entreprises publiques algériennes, Universidad Politécnica de Valencia & Ciriec-Espana.

29. **دراسة (2011) Ioannis Oikonomou[1] :** وهي أطروحة دكتوراه معنونة بـ" **Empirical Investigations of the Relationship between Corporate Social and Financial Performance**" تمحورت حول البحث في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي وقد اعتمد الباحث على مؤشر (KLD) لقياس المسؤولية الاجتماعية ومؤشر (ROA) لقياس الأداء المالي ومخطر السوق كمتغير ضابط لعينة المؤسسات الأمريكية المدرجة ضمن مؤشر (S&P500) لفترة دامت 17 سنة من 1991 إلى 2008، كما تم دراسة أثر الثروة على سلوك المؤسسات نحو المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة علاقتها بخطر السهم.

أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ المسؤولية الاجتماعية ترتبط وبقوة بالمخطر المالي، فالممارسات الاجتماعية للمؤسسة لها مخاطر مالية تؤثر على مستقبل هذه الممارسات والعكس بالعكس، واعتمادا على نتائج تحليل الانحدار المتعدد لم يتم العثور على أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات الاجتماعية والعائد على الأصول، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة تملك محافظ استثمارية ومساهمات مالية تصبح هذه العلاقة موجودة.

30. **دراسة (2012) Korathotage Kamal Tilakasiri [2]** : وهي أطروحة دكتوراه بعنوان " **Corporate Social Responsibility and Company Performance: Evidence from Sri Lanka**" هدفت إلى استكشاف العلاقة طويلة الأمد بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي لـ50 مؤسسة مدرجة في بورصة كولومبو في سريلانكا، لمدة خمس سنوات من 2004 إلى غاية 2009، كشفت جميع هذه المؤسسات عن ممارساتها الاجتماعية وبياناتها المالية إما في التقارير السنوية أو تقارير الاستدامة أو على موقع المؤسسة.

استخدم الباحث طريقة دلفي[3]، الإستبانة، المقابلة ومنهج السلاسل الزمنية المقطعية لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة التي هي عبارة عن متغيرات نوعية تم تحويلها إلى بيانات كمية لإجراء الاختبارات الإحصائية عليها تتمثل هذه الأخيرة في: الموظفين، المستهلكين، البيئة، المجتمع والمساهمات في مجال التعليم والصحة، أما بالنسبة للمتغيرات التابعة فقد تمثلت في المؤشرات المحاسبية الثلاث : ROS، ROE ROA .

---

[1] Ioannis Oikonomou , Empirical Investigations of the Relationship between Corporate Social and Financial Performance, Thesis of Doctorat, ICMA Centre Henley Business School University of Reading, 2011.

[2] Korathotage Kamal Tilakasiri, Op.Cit.

[3] أسلوب الدلفي هو طريقة تنبؤ منهجية وتفاعلية تعتمد على لجنة من الخبراء، ، يقومون بإجراء بحوث مشتركة حول موضوع معين بالتشاور فيما بينهم، وبأن يطلع كل منهم على آراء الآخرين في جو من التوافق، وألا يتم دحض أو تجاهل آراء الآخرين، يقوم هؤلاء الخبراء بالإجابة على الاستبيانات المتعلقة بالموضوع المطلوب استشرافه في جولتين أو أكثر، بعد كل جولة، يقوم وسيط بإرسال موجز مجهول الهوية يحتوى على خلاصة توقعات الخبراء من الجولة السابقة والأسباب التي بنيت على أساسها أحكامهم. وبالتالي، يتم تشجيع الخبراء على مراجعة إجاباتهم السابقة على ضوء الردود من الأعضاء الآخرين من لجنة الخبراء، ويعتقد أنه خلال هذه العملية أن نطاق الإجابات سيقلص وسوف تتقارب آراء مجموعة الخبراء نحو الإجابة "الصحيحة"، أخيرا، يتم إيقاف العملية عند في حال تحقيق التوافق واستقرار النتائج.

تم تحليل البيانات النوعية المحصل عليها من المقابلة والتي من خلالها حدد الباحث 28 نشاطا للمسؤولية الاجتماعية تمارسه المؤسسات بشكل واضح، وقد تم اعتبار حجم المؤسسة كمتغير ضابط في هذه الدراسة، كان الهدف من تصميم طريقة دلفي المستخدمة في هذه الدراسة هو السماح للخبراء بتبادل الأفكار، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي، كما حاول الباحث تطوير مؤشر لقياس أداء المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المختارة.

31. **دراسة (2012) Rupal Tyagi** [1] : وهي أطروحة دكتوراه بعنوان " **Impact Of Corporate Social Responsibility On Financial Performance And Competitiveness Of Business: A Study Of Indian Firms** " عالجت فكرة أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي والتنافسي، طبقت الدراسة على 215 مؤسسة هندية تنتمي إلى قطاعات متنوعة مدرجة ضمن مؤشر S&P ESG 500 للهند خلال الفترة 2005 إلى 2010، استخدم الباحث الإستبانة لجمع البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ومنهج السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل البيانات ، تمثل المتغيرات التابعة EPS (ربحية السهم) ، ROE، ROA، ROCE (العائد على رأس المال العامل)، ROS، أما المتغيرات الضابطة فتمثلت في (RD) البحث والتطوير ، (DE) نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، (MCAP) رسملة السوق، (IS) القطاع الصناعي، واستخدم الباحث البيئة، المجتمع والحوكمة (ESG) كمتغيرات مستقلة، كما استخدمت متغيرات أخرى لقياس الأداء التنافسي.

من خلال نتائج مناقشة الأداء الاجتماعي والمالي بالموازاة مع الأداء التنافسي، خلص الباحث إلى تحديد العوامل الدافعة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الهندية وتحديد أهميتها في تشكيل العلاقة FP – CSP وفي الأخير أوصى بضرورة إجراء مزيد من البحوث حول قطاعات أخرى.

32. **دراسة Hossein Khanifar, Kamran Nazari, Mostafa Emami, Hossein Ali Soltani** [2] **(2012)** الهدف من هذه الدراسة المعنونة بـ " **Impacts corporate social responsibility activities on company financial performance** " هو إيجاد تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والبحث في أسسها وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسة ولتحقيق ذلك الهدف قام أصحاب المقال بتقييم البحوث التجريبية المتاحة حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي وذلك من خلال البحث في مختلف الآثار الايجابية والسلبية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في القطاع الخدمي وقد جرت الدراسة على

[1] Rupal Tyagi , Impact Of Corporate Social Responsibility On Financial Performance And Competitiveness Of Business: A Study Of Indian Firms, Ph.D. Thesis in management studies , Indian Institute Of Technology Roorkee , India , 2012 .

[2] Hossein Khanifar, Kamran Nazari, Mostafa Emami, Hossein Ali Soltani, Impacts corporate social responsibility activities on company financial performance, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research in Business, 2012.

الفندق، المطعم وشركات الطيران، وقد أشارت نتائج البحث إلى نتائج مختلفة في هذه العينة والتي ستساعد المؤسسات على صنع القرارات الإستراتيجية الملائمة حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير المعلومة الدقيقة المتعلقة بآثار أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

33. دراسة (2012) ابن سالم عامر و بلخضر محمد العربي[1]

تعرض الباحثان من خلال دراستهما المعنونة بـ "**تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية**"، إلى مجموعة الأبحاث التي درست العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على ربحية المؤسسات، وقد لوحظ أن هناك اختلاف في نتائج هذه الأبحاث ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الدراسات تناولت تأثير المسؤولية الاجتماعية على ربحية المؤسسات التي اختيرت من مجالات اقتصادية مختلفة، حيث وُجد أن كل مجال اقتصادي تتأثر ربحيته ايجابيا أو سلبيا بأبعاد معينة من المسؤولية الاجتماعية.

فمثلا نجد أن بُعد الاختلاف وُجد له تأثير ايجابي على الربحية في نشاط اقتصادي كالفندقة، في حين أنه لم يوجد له أي تأثير في نشاطات اقتصادية أخرى كالطيران والمطاعم مثلا. أما بعد جودة المنتوج فقد وُجد له تأثير ايجابي على الربحية في المدى الطويل في مجال صناعة الطيران، كما أن له نفس التأثير على الربحية في المدى القصير في مجال المطاعم، وله نفس التأثير كذلك على النوعين من الربحية في مجال خدمات الفندقة .

وهكذا فقد خلُص الباحثان إلى أن على المؤسسات أن تستثمر أكثر في أبعاد معينة من أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتي أثبتت الأبحاث أن لها تأثير ايجابي على الربحية .

34. دراسة (2013) Majid Khan, Abdul Majid, Muhammad Yasir, Muhammad Arshad [2] **:**

عنوان هذه الدراسة " **Corporate Social Responsibility and Corporate Reputation: A Case of Cement Industry in Pakistan** " الهدف منها هو استكشاف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وسمعة المؤسسة في باكستان ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون باتخاذ سمعة المؤسسة كمتغير تابع وحيد حيث تم توزيع 125 استبيان على المساهمين في شركة صناعة الاسمنت في باكستان، وقد قام الباحثون بدراسة أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي: البيئة، العملاء، المجتمع والمسؤوليات القانونية، ثم عملوا على تحليل البيانات التي تم جمعها بمساعدة الإحصاء الاستدلالي (تحليل الارتباط لـ Pearson وتحليل الانحدار)، نتائج هذه الدراسة أظهرت علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية وسمعة المؤسسة وهذا في مؤسسة صناعة الاسمنت في باكستان.

[1] ابن سالم عامر و بلخضر محمد العربي، مرجع سابق.

[2] Majid Khan, Abdul Majid, Muhammad Yasir, Muhammad Arshad, Corporate Social Responsibility and Corporate Reputation: A Case of Cement Industry in Pakistan, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, VOL 5, NO 1, 2013.

35. **دراسة (2013) Georgeta Vintilã, Florinita Duca** [1] : تناولت الباحثتان من خلال دراستهما المعنونة بـ " **A Study of the Relationship between Corporate Social Responsibility - Financial Performance - Firm Size** " مسألة إمكانية التأثير المحتمل لكل من الربحية وحجم المؤسسة على مستويات المسؤولية الاجتماعية، طبقت الدراسة على عينة من المؤسسات في رومانيا المدرجة في بوصة بوخارست لسنة 2008، قياس المسؤولية الاجتماعية تبعا للمجالات التالية : التعليم، الثقافة، البيئة، المجتمع، حقوق الإنسان والرياضة أما الربحية فقد تم قياسها استنادا إلى العائد على الأصول باستخدام تحليل الارتباط والانحدار توصلت الباحثتان إلى أن حجم المؤسسة وربحيتها لهما تأثير قوي في اتجاه المؤسسات نحو المسؤولية الاجتماعية.

36. **دراسة (Without year) Allouche José, Larouche Patrice** [2] **:** عرض الباحثان في هذه الدراسة المعنونة بـ " **A Meta-Analytical Investigation of the Relationship Between Corporate Social and Financial Performance** " الخلفيات النظرية للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي من خلال توضيح كافة النماذج المختلفة التي بينّت طبيعة هذه العلاقة، وقد تم استخدام تحليل ميتا كأداة للدراسة الذي يعتمد على قاعدة بيانات واسعة من الأبحاث، وقد أسفرت عمليات البحث هذه عن مجموعة مكوّنة من 82 دراسة تجريبية قدّمت إحصاءات واختبارات حول العلاقة بين الأداء الاجتماعي (CSP) والأداء المالي للشركات (CFP).

معظم الدراسات (75 من أصل 82) طبّقت على مؤسسات من الولايات المتحدة والتي تم العثور فيها على تأثير إيجابي للعلاقة، في هذه الدراسات تم مراعاة آثار الدولة محل الدراسة، التسلسل الزمني، المجلة الناشرة، البيانات وأساليب القياس، أفضل الممارسات الاجتماعية للمؤسسات، من خلال نتائج الإحصاء الوصفي، الارتباط والتحليل العاملي، خلص الباحثان إلى إثبات أنّ CSP على علاقة قوية بـ CFP، وجد الباحثان أيضا أن القياس والأسلوب الذي ميّز الأبحاث السابقة غالبا ما يشير إلى وجود علاقة بين CSP وCFP.

[1] Georgeta VINTILĂ, Florinita DUCA, Op.Cit.

[2] Allouche José, Larouche Patrice, A Meta-Analytical Investigation of the Relationship Between Corporate Social and Financial Performance, Université Paris 1 – Panthéon-Sorbonne et Université Nancy 2.

37. **دراسة (Juliana Pavie, Luiz Filho (Without year[1] :** تناولت هذه الدراسة المعنونة بـ " **Corporate social responsibility and financial performance: a meta-analysis**" إشكالية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثان بجمع نتائج 112 دراسة تجريبية نشرت خلال العشر سنوات الأخيرة مابين جانفي 1998 إلى غاية ديسمبر 2007 في دول متعددة وتم اختبار هذه العلاقة من خلال فرضيات بالاعتماد على المنهج الإحصائي التحليل البعدي Meta-Analysis .

اعتمدت الأبحاث محل الدراسة على المتغيرات التالية للأداء المالي : ROE ،Tobin's Q ROS ، ROA وربحية السهم أما للأداء الاجتماعي فاعتمد الباحثان على أبعاد كل من Carroll ومؤشر KLD، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مختلف القياسات التي تم تحليلها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي.

38. **دراسة (Hichem Dkhili and Henda Ansi (Without year[2] :** تعرّض الباحثان في هذه الدراسة التي وردت بعنوان " **The Link between Corporate Social Responsibility and Financial Performance : The Case of the Tunisian Companies** " إلى معرفة آثار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أداءها المالي ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثان بقياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال استبيان وجه إلى 30 مؤسسة تونسية تنتمي إلى قطاعات مختلفة، أما قياس الأداء المالي فكان من خلال البيانات المالية من عام 2004، إلى غاية 2007، وقد ركز الباحثان على مؤشري: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) لمعرفة الأثر المالي.

أما فيما يخص متغيرات المسؤولية الاجتماعية فاعتمدت الدراسة على البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري، البعد البيئي، وتم اعتبار الحجم، المخطر، القطاع كمتغيرات ضابطة. وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة بين RSE والأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، في حين أن هناك علاقة إيجابية إذا تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق المساهمين.

[1] Juliana Pavie, Luiz Filho, Corporate social responsibility and financial performance: a meta-analysis , Rio de Janeiro - RJ – Brazil, Without the Year.

[2] Hichem Dkhili and Henda Ansi, The Link between Corporate Social Responsibility and Financial Performance: The Case of the Tunisian Companies, IBIMA Publishing Journal of Organizational Knowledge Management, Without the Year.

39. **دراسة** : **Marc Orlitzky, Frank L. Schmidt, Sara L. Rynes (Without year)** [1] : من خلال هذه الدراسة التي وردت بعنوان " **Corporate Social and Financial Performance: A Meta-analysis** " حاول الباحثان إثبات أن التيار القائل بعدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي مبني على أسس هشة، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون بتقديم استعراض منهجي للدراسات السابقة حول الموضوع مستعملين في ذلك التحليل البعدي (تحليل ميتا) وذلك لـ 52 دراسة تعود إلى عينة بلغ حجمها 33878 ملاحظة.

أشارت نتائج هذا التحليل إلى إمكانية وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وأنّ CSP يعتمد على القياسات القائمة على المحاسبة في حين أنّ CFP يعتمد على مؤشرات السوق، وأن مؤشرات السمعة للأداء الاجتماعي مرتبطة بشكل أكبر بالأداء المالي، التحليل البعدي يؤكد وجود هذه العلاقة والتي تم إثباتها من قبل العديد من الباحثين في هذا المجال.

40. **دراسة** **Belen Lopez Vazquez and Gaston Fornes (Without year)** [2] **:** تناولت الدراسة المعنونة بـ" **Corporate Social Responsibility In Emerging Markets : Evidence From Spanish MNCs In Latin America** " التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في الأسواق الناشئة المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات الاسبانية في أمريكا اللاتينية، ويستند التحليل على مقابلات أجريت مع 08 من كبار المستثمرين الاسبانيين في أمريكا اللاتينية، تمثل أنشطة هذه الشركات 85٪ من الاستثمارات الأوربية في أمريكا الجنوبية تنشط في المجالات التالية: الخدمات المصرفية والتأمين، السياحة، الطاقة والاتصالات خلال الفترة ما بين 1999 و2005 وقد ركزت الدراسة في تحليلها للمسؤولية الاجتماعية على الجوانب التالية: إدارة المواهب حوكمة الشركات أخلاقيات الإدارة، البيئة، برامج تكافؤ الفرص والتطوع للشركات.

أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ هذه الشركات تستخدم مبادرات المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ولتعزيز سمعتها، لذا يتوقع وجود علاقة ايجابية بينها وبين الأداء المالي لهذه الشركات، كما يرى الباحثان وجود دور فعّال للمسؤولية الاجتماعية يظهر على مستوى الشركات المتعددة الجنسيات المدرجة ضمن الأسواق الناشئة، في الأخير أشار الباحثان إلى أن هذه الدراسة لم تتجاوز هدف تحفيز المناقشة في هذا المجال الناشئ

[1] Marc Orlitzky, Frank L. Schmidt, Sara L. Rynes , Corporate Social and Financial Performance: A Meta-analysis, Organization Studies, SAGE Publications (London, Thousand Oaks, CA & New Delhi), Without the Year.

[2] Belen Lopez Vazquez and Gaston Fornes, Corporate Social Responsibility In Emerging Markets : Evidence From Spanish MNCs In Latin America, School of Sociology, Politics and International Studies University of Bristol Working Paper No. 02-11-spain-, Without the Year.

للبحوث بسبب القيود التي قدمها صغر حجم العينة لذا هناك حاجة لتقديم دعم إضافي إلى النتائج وتطويرها من خلال عينات أكبر وسلاسل زمنية أطول.

41. **دراسة Mustaruddin Saleh ,Norhayah Zulkifli and Rusnah (Without year) Muhamad**[1]**:** تم انجاز هذه الدراسة التي كانت بعنوان " **An Empirical Examination of the Relationship Between Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance in an Emerging Market**" ، بهدف إجراء دراسة تطبيقية للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تم قياسها من خلال أربعة أبعاد رئيسية هي: العلاقات مع العمال، البيئة، خدمة المجتمع والمنتج والأداء المالي في الأسواق الناشئة الذي تم قياسه من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية هي : عائد السهم (R_i) ، ROA و Tobin's q، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحثون باستخدام تحليل البيانات الزمنية المقطعية، في محاولة للتعرّف ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية ترتبط بالأداء المالي.

تم تطبيق هذه الدراسة على 200 مؤسسة مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة الممتدة مابين 2000 و2005 وقد تم اختيار هذه الفترة لسببين أولهما أنّ هذه الفترة هي فترة التعافي من الأزمة المالية التي ضربت الدول الآسيوية وخاصة سوق العاصمة الماليزية، ثانيا، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لازال في بداياته في أسواق رأس المال الناشئة .

نتائج هذه الدراسة تدعم بقوة غالبية النتائج التي تم الحصول عليها في الأسواق المتقدمة، وقد وجد أن هناك علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، هذا يشير إلى أن المؤسسات الماليزية يمكنها تحقيق مستويات متقدمة من الأداء المالي إذا كانت تساهم في الأنشطة الاجتماعية، وأكدت نتائج هذه الدراسة كذلك أن هناك أدلة محدودة على وجود تأثير كبير للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات في المدى الطويل.

[1] Mustaruddin Saleh ,Norhayah Zulkifli and Rusnah Muhamad, An Empirical Examination of the Relationship between Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance in an Emerging Market , University of Malaya, Malaysia, Without the Year.

المبحث الثالث : ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنقوم بالتعليق على الدراسات السابقة ونقدها بشكل عام وتوضيح الفرق بينها وبين دراستنا الحالية ومساهمتنا الخاصة من خلال هذا البحث.

يلاحظ من خلال قراءة ومناقشة الدراسات السابقة أنّ هناك نقاط مشتركة بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية، فالعديد منها لجأ إلى أداة الإستبانة التي تم توجيهها إلى المسؤولين في المؤسسات بهدف القياس والكشف عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة وذلك لكون هذه الأداة تعتبر الأنسب من بين الأدوات المعتمدة لقياس المتغيرات النوعية، وهذا تماما ما قمنا به في دراستنا هذه حيث اعتمدنا على توزيع إستبانة لعينة عشوائية من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تكونّت من 51 مؤسسة لفترة زمنية بلغت 05 سنوات تنتمي هذه المؤسسات إلى عدة قطاعات.

كذلك استعمل بعض الباحثين منهج السلاسل الزمنية المقطعية للكشف عن أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي وهي تمثل نفس الخطوة التي قمنا بها حيث اعتمدنا على نفس الأداة مستندين إلى برنامج افيوس 08، وهذا بهدف الكشف عن أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة.

ما يمكن قوله كذلك أنّ هذه الدراسة تتفق مع غيرها من الدراسات السابقة في توضيح مدى أهمية وحاجة المؤسسات إلى برامج للمسؤولية الاجتماعية، فأغلب هذه الدراسات أيّدت تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ونحن من خلال بحثنا في حيثيات المسؤولية الاجتماعية نرى بضرورة تطبيقها، خاصة أن الكثير من الأبحاث وافقت على أثرها الايجابي في الأجل الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النتائج التي توصل إليها الباحثون كانت مختلفة تبعا لعدة عوامل منها: الدولة التي أجريت فيها الدراسة القطاع موضوع البحث، الأحجام المختلفة للمؤسسات (صغيرة، متوسطة، كبيرة)، حجم العينة المدروسة، الفترة الزمنية التي أجريت خلالها الدراسة وبعض الخصوصيات المتعلقة بكل دراسة، وقد يؤخذ على هذه الدراسات أنها لم تحدد الهيكل الاجتماعي الأمثل لأهم الأنشطة أو طبيعة الأنشطة التي تساهم في الرفع من الأداء المالي.

وعليه تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بشكل عام في النقاط التالية:

- اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بسرد النظريات التي فسرت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي حيث تناولت هذه الفكرة بطريقة وصفية وإنشائية عن طريق توزيع استبيان على المسؤولين، أما هذه الدراسة فقد جاءت استكمالا لسابقاتها لتحدد المشكلة، وتعالجها من خلال القياس النقدي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الصناعية والخدمية بمنطقة الجنوب الشرقي والوسط الجزائري.

- من خلال تجارب ناجحة لمؤسسات أجنبية في ميدان الممارسات الاجتماعية حاولنا اقتراح نموذج لبرنامج للمسؤولية الاجتماعية الذي يسمح للمؤسسات بالمساهمة في الرفع من الأداء المالي ؛

- هذه الدراسة ركزت على استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هي : نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ونظرا لعدم وجود أو ندرة (حسب علم الباحثة) دراسة قياسية لأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية فإن الدراسة الحالية تعتبر مساهمة للمكتبة الجزائرية في ميدان العلوم المالية والاقتصادية التي تهدف إلى البحث عن سبل تحسين الأداء المالي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة أنّ مثل هذه الدراسات تقل بشكل كبير في البلدان النامية وتكون أكثر توفرا لدى البلدان المتقدمة.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض الدراسات السابقة حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي التي سبقتنا في البحث في هذا الموضوع معتمدين في هذا الاستعراض على أهداف كل دراسة، المتغيرات التي تم الاستناد عليها، العينات المستخدمة ومعرفة الأدوات التي تم من خلالها الحصول على النتائج .

وقد تم تقسيم هذه الدراسات بناءا على مجالها الزمني إلى دراسات متعلقة بالفترة (1978-1999) وأخرى متعلقة بالفترة (2001 -2013) وفي الأخير تعرّضنا إلى أهم ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

وقد كانت نتائج هذه الدراسات مختلفة باختلاف قطاعات الأعمال، أحجام المؤسسات، طبيعة النشاط حجم العينة وحتى درجة تقدّم ونمو الدول التي جرت فيها الدراسة بالإضافة إلى عدد السنوات التي تم فيها البحث، ثم قمنا بتحديد مدى الاختلاف والتوافق بين دراستنا والدراسات السابقة والتي تم تطبيقها في الجزائر على مؤسسات تنتمي إلى قطاعات مختلفة بأحجام متنّوعة ولفترة زمنية دامت لخمس سنوات.

الفصل الرابع:

دراسة لمظاهر المسؤولية الاجتماعية في الجزائر وتحليل البيانات

تمهيد

تسعى العديد من الدول بما فيها الجزائر إلى البحث عن سبل الرفع من القدرة التنافسية لمؤسساتها وتحسين أداءها المالي، وبناءا على الدراسات الحديثة في هذا الموضوع فقد تم التوصّل إلى أنّ هناك معايير غير مالية يمكن الاعتماد عليها في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات وتحسين تنافسيتها، تتمثّل هذه المعايير في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تم إجراء عدة أبحاث على مستوى عدة دول توّصلت إلى قدرة المسؤولية الاجتماعية على تعظيم الأرباح، ونظرا لقلة الأبحاث التي أجريت في الجزائر في هذا المجال سنحاول الكشف عن علاقة تبني المسؤولية الاجتماعية بربحية المؤسسات .

لتحقيق هذا الهدف قمنا بعرض لتوجهات السلطات العمومية في الجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية كما تطرّقنا إلى الطريقة والمنهجية المتّبعة في الدراسة الميدانية والمتمثلة أساسا في تصميم استمارة الإستبانة والاستعانة بمنهج السلاسل الزمنية المقطعية، وقد تم تطبيق ذلك على عيّنة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013، وفي الأخير قمنا بإجراء دراسة إحصائية للمتغيّرات المستخدمة وتحليل لدرجة الارتباط بين هذه المتغيرّات من خلال مصفوفة الارتباط لـ Pearson.

المبحث الأول : توجهات السلطات العمومية في الجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية

هذا المبحث هو بمثابة تعريف بالمسؤولية الاجتماعية لدى الدولة الجزائرية بشكل عام حيث يتكون من مطلبين رئيسيين الأول يتعلق الإطار التشريعي للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر، أما الثاني فنتناول فيه تقييم للإمكانيات المتاحة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر من خلال إبراز أهم الجهود المبذولة لتطبيق مواصفة ايزو 26000.

المطلب الأول : الإطار التشريعي للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من الدول النامية على سن بعض القوانين التنظيمية والمراسيم التنفيذية في مجال المسؤولية الاجتماعية حرصا منها على تحقيق التنمية المستدامة والالتحاق بركب الدول المتقدّمة في هذا الإطار وذلك في مجالات عدة نذكر منها :

الفرع الأول: في مجال المحافظة على البيئة

سعت الجزائر باعتبارها أحد الدول الملوثة في العالم[1] بإصدار قوانين تحفظ المحيط البيئي والطبيعة وقد قامت بفرض ضرائب متعلقة بالبيئة لحماية هذه الأخيرة من الأضرار التي قد تسببها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نتيجة ممارسة النشاط الصناعي وقد شملت عدة مجالات.

أولا: النفايات الصناعية:

وتشمل النفايات الصناعية إثارة الضجيج، الإفرازات الصناعية السائلة، النفايات الصناعية الصلبة وسيتم التفصيل في هذه العناصر كالآتي:

1. **إثارة الضجيج :**

حدد القانون الجزائري مستوى الضجيج الأقصى الذي يمكن قبوله في المناطق السكنية وفي الطرق والأماكن العامة والخاصة بـ 70 دسيبل في النهار (من الساعة السادسة إلى الثانية والعشرين) وبـ 45 دسيبل في الليل (من الساعة الثانية والعشرين إلى السادسة) ، كما حدد مستوى الضجيج الأقصى الذي يمكن قبوله بجوار

[1] حسب التقرير الذي أعدته الهيئة الألمانية "جيرمان واتش" فقد احتلت الجزائر المرتبة 39 بين الدول الملوثة في العالم من مجموع 58 دولة في مؤشر تغير المناخ لسنة 2015.

المستشفيات والمدارس وفي مساحات التسلية والاستراحة وكذا داخل هذه المؤسسات[1]، واعتبر القانون الجزائري أن إثارة الضجيج التي تفوق الحدود القصوى المبينة تعدّ إخلالا للالتزام بالهدوء العام في الجوار وإزعاجا شديدا وإضرارا بالصحة وتعريضا لطمأنينة السكان، وألزم بوضع معدات لكبت الضجيج أو كاتمة للصوت على كل شخص أو مؤسسة تستعمل محركات وأدوات مولدة للضجيج يفوق مستواها مستوى الحدود المضبوطة[2].

2. **الإفرازات الصناعية السائلة:** وتتضمن عدة جوانب تتمثل في: تنظيم مكافحة تلوث البحر وإحداث مخططات استعجاليه لذلك، تنظيم نشاط معالجة الزيوت المستعملة وتجديدها، ضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، تحديد الخصائص التقنية لأنظمة تصفية المياه القذرة .

3. **النفايات الصلبة الصناعية:**

تتعدد أوجه النفايات الصلبة الصناعية وقد نظمت الدولة الجزائرية كيفية تسيير هذه النفايات بكافة أنواعها وتتعلق في العموم بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، نفايات التغليف، تسيير نفايات النشاطات العلاجية، معالجة نفايات التغليف، نقل النفايات الخاصة الخطرة، تسير النفايات المشعة...الخ.

ثانيا : التلوث الجوي

في إطار التلوث الجوي أصدر المشرّع الجزائري ثلاثة مراسيم متعلقة بتحديد المستويات القصوى لانبعاث الغازات الملوثة للجو وتتعلّق بالتفصيل بما يلي[3] :

1. المستويات القصوى لانبعاث الأدخنة والغازات السامة و الضجيج من السيارات؛
2. القيم القصوى ومستويات الإنذار ونوعية الهواء في حالة تلوث جوي؛
3. انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها.

[1] المادة 02 ، المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 93-184.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 93- 184 مؤرخ في 07 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو 1993، ينظم إثارة الضجيج.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 03-410 مؤرخ في 10 رمضان عام 1424 الموافق 5 نوفمبر 2003،يحدد المستويات القصوى لانبعاث الأدخنة و الغازات السامة و الضجيج من السيارات.
مرسوم تنفيذي رقم 06-02 مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1426 الموافق 7 يناير2006 يضبط القيم القصوى و مستويات الإنذار و أهداف نوعية الهواء في حالة تلوث جوي.
مرسوم تنفيذي رقم 06-138 مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1427 الموافق 15 أفريل 2006 ينظم انبعاث الغاز و الدخان و البخار و الجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو و كذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها .

ثالثا: الرسوم البيئية

أصدرت الجزائر عدة رسوم بيئية منها التحفيزية ومنها الجزافية وتتمثل في :

1. **رسوم النشاطات الملوثة أو الخطرة:**

يحدد الرسم بـ 3000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والتي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح، والتي لا تشغل أكثر من شخصين يخفض الرسم إلى 750 دج وبـ 30000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والتي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، ويخفض الرسم إلى 6000 دج بالنسبة للمؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص، وتضاعف نسبة الرسم إلى 10٪ إذا لم يتم تسديد المبالغ المطابقة في الآجال المحددة[1].

2. **رسوم الوقود:** وتحدد تعريفته بدينار واحد لكل لتر من البنزين العادي أو الممتاز أو الرصاص[2].
3. **رسوم الزيوت والشحوم الزيتية:** يشمل هذا الرسم المؤسس في قانون المالية لعام 2006 استيراد أو تصنيع الزيوت محليا، وتحفيز زيوت التشحيم وحدد هذا الرسم بـ 12500 دج للطن[3].
4. **رسوم التلوث الجوي:** أسس قانون المالية لعام 2000 رسما على التلوث الجوي وعلى الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة، ويحسب هذا الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 إلى 5 الذي يعكس نسبة تجاوز القيم المحددة[4].
5. **رسوم الإفرازات الصناعية السائلة:** أسس قانون المالية لسنة 2003 رسما إضافيا على المياه المستعملة يتم حسابه وفق نفس المبادئ للتلوث الجوي ذو المصدر الصناعي[5].
6. **رسوم النفايات الصناعية الصلبة** : وتشمل :

- **رسم تحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة:**

حدد قانون المالية لسنة 2000 رسم لتشجيع عدم التخزين بمبلغ 10500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة[6].

- **رسم تحفيزي لإنقاص المخزون من نفايات النشاطات العلاجية:**

أنشأ قانون المالية لعام 2000 رسما خاصا بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات ومراكز العلاج لتقليص النفايات الملوثة كيمياويا عند المنبع حيث حددت الرسم بمبلغ 24000 دينار للطن[7].

---

[1] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ، 2000 ، ص 336 .

[2] قانون رقم 11-2002 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، والمتضمن قانون المالية لعام 2003 ج ر ، العدد 86 ، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2002، ص 36 .

[3] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 338 .

[4] قانون رقم 2003-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2002 والمتضمن قانون المالية لعام 2003، ج ر العدد 83 ، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 36 .

[5] قانون رقم 2003-22 ، نفس المرجع السابق.

[6] قانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالماء، ج ر العدد 60 الصادر بتاريخ : 04 سبتمبر 2005، ص 03 .

[7] قانون رقم 11-2002 ، مرجع سابق.

- **رسم نفايات التغليف:** أسس قانون المالية لعام 2004 رسما على الأكياس المستوردة أو المنتجة محليا، ويوزّع عائد الرسم (10.50 دج) للكيلوغرام للصندوق الوطني للبيئة[1].
- **رسم النفايات المنزلية:** تحدد من 500 إلى 1000 دج سنويا للعائلة، وفقا لقانون المالية لسنة 2002[2] وقد نص قانون المالية لسنة 2003 على ترتيبات تحفيزية ، وبهذا يعاد 15٪ من الرسم عند تسليم التجهيزات القابلة للرسكلة.

من خلال عرضنا لبعض المراسيم التنفيذية والقوانين الجزائرية التي تم إصدارها بهدف المحافظة على البيئة يمكن القول أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة في هذا الإطار، ومع زيادة الوعي البيئي والتطوّر الاقتصادي خصصت قوانين المالية مبالغ معتبرة موجهة لمجال المحافظة على البيئة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل بياني رقم (4. 1) الميزانية المخصصة لوزارة البيئة خلال الفترة 2001 – 2015

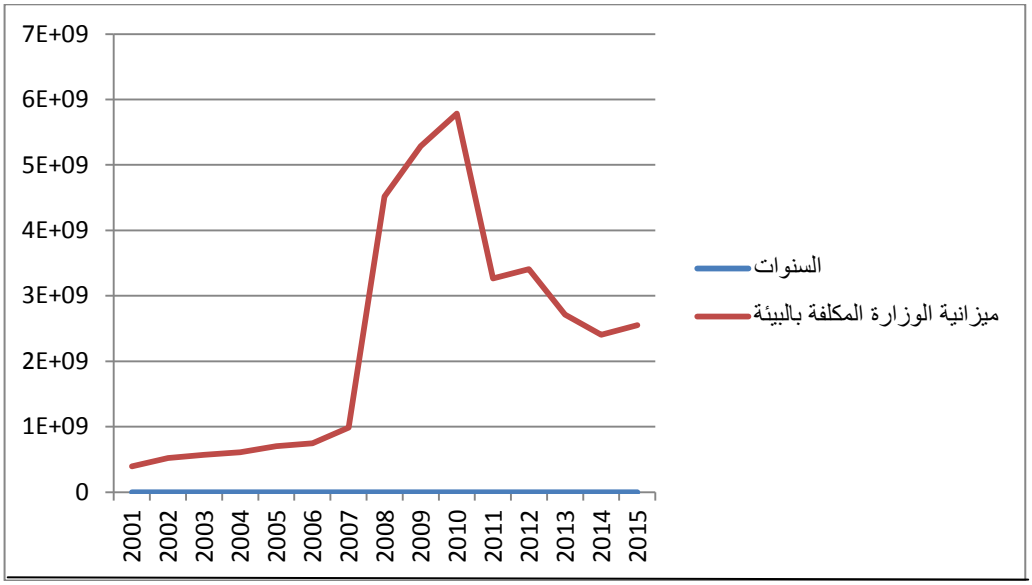

المصدر : بالاعتماد على القوانين المالية خلال الفترة 2001 – 2015

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن الأغلفة المالية الموّجهة لتمويل نشاط حماية البيئة شهدت تزايدا مستمرا عبر السنوات، بالأخص ابتداء من سنة 2001، ومنذ سنة 2007 ارتفع حجم الموارد المالية لتمويل وزارة البيئة بشكل ملحوظ، حيث بلغ أعلى قيمة له والمقدّرة بـ 52849940.00 دج سنة 2009، ثم انخفضت قيمة هذه

[1] قانون رقم 2003-22 مرجع سابق، ص 03 .

[2] قانون رقم 21-2001 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، والمتضمن قانون المالية لعام 2002، ج ر ، العدد 79 ، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001 ، ص 03 .

الموارد بعد هذه السنة مباشرة لتصل إلى 57840690.00 دج سنة 2010، ثم عادت للارتفاع سنة 2011 بمبلغ قدره 32667590.00دج لتنخفض سنة 2012 وتستمر في الانخفاض إلى غاية 2014 بمبلغ قدره 24051410.00 أين عاد حجم التمويل للارتفاع حتى 2015 بمبلغ قدره 25502610.00 دج.

وقد عرضت الجزائر العديد من الرسوم التحفيزية البيئية للمؤسسات كالرسم التحفيزي لإنقاص الوزن من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج والنفايات الصناعية وغيرها من الرسوم الجزافية، وهذا كلّه بهدف التشجيع على حماية البيئة من طرف المؤسسات، ويقوم بتحصيل هذه الرسوم الصندوق الوطني للبيئة الذي يتولّى مهمة تجميع الموارد من الرسوم والغرامات والهبات والتبرعات وغيرها بهدف تغطية النشاطات البيئية[1].

بالرغم من هذا كلهّ، إلا أنه لا يمكن الحكم على قدرة الدولة على حماية البيئة إلا من خلال قيمة الرسوم فحسب، بل بكيفية الاستغلال الفعّال لهذه الرسوم من أجل حماية البيئة، وعدم اعتبارها مجرد إيرادات فقط تحصل عليها الصناديق المخصصة لذلك.

كذلك بالرغم من كثرة القوانين إلا أنّه لا تزال بعض المؤسسات تصّب نفاياتها في الطبيعة بشكل مباشر وهذا يعكس ضعف فعالية تدّخل الدولة لحماية البيئة،كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك معوّقات تحول دون قدرة الهيئات الحكومية على تحقيق الأهداف المرجوة في إطار حماية البيئة منها:

- نقص اليد العاملة المؤهلة في مجال حماية البيئة، فمن غير الممكن اعتماد سياسة فعالة دون توافر الكفاءات اللازمة لذلك؛
- عدم توفر التكوين البيئي الذي يضمن تطبيق القوانين والمراسيم التنفيذية البيئية بالشكل المناسب.

في الأخير يمكن القول بأنّه لابّد من توفير الآليات اللازمة لنجاح مشاريع حماية البيئة وتطبيق مبادئ حوكمة الموارد المشتركة[2] لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] تتمثل هذه الأنشطة في : مراقبة التلوث، الدراسات والبحوث حول التلوث، التدخلات المستعجلة، الإعلام والتوعية والإعانات للجمعيات ذات المنفعة العامة، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك صناديق كثيرة تتولى مهمة الحفاظ على البيئة منها : الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، صندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة، الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية، الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، صندوق الجبل.

[2] يمكن تعريف حوكمة الموارد المشتركة بأنها " مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الحماية والاستدامة للموارد المشتركة من خلال إشراك المستخدمين الفعليين لها عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة" (Elinor Ostrom, 1990).

الفرع الثاني: في مجال حقوق العمال

عملت الجزائر كغيرها من الدول على وضع الأسس والقوانين التي يقوم عليها عالم الشغل والمتعلقة بتنظيم كل علاقات العمل على اختلاف الوظائف التي يمارسها العمال أو درجاتهم أو القطاع الذي ينتمون إليه وأصدرت بذلك قانون العمل[1] الذي نظّمت من خلاله الحقوق والواجبات الفردية والجماعية للعمال،كما أصدرت مراسيم تنفيذية عديدة تتعلق بمعايير الوقاية والأمن في مكان العمل واهتمت كذلك بإصدار قوانين أخرى متعلقة بتقاعد العمال.

ويعتبر الاهتمام بتكوين العامل أحد أهم العناصر التي يحتاجها هذا الأخير للنجاح في الوظيفة وتحقيق أهداف المؤسسة، لذلك خصصت الجزائر مراسيم عدّة تتعلق بالتكوين المهني ووضعت رسوما تحفيزية للمؤسسات التي تهتم بتكوين عمالها.

ويقصد بالتكوين المهني عموما الحصول على المهارات العملية والمعرفة المحددة اللازمة لممارسة المهنة، بحيث يتمكن العمال من ممارسة الواجبات الموكلة إليهم بكفاءة لتلبية احتياجات المستخدمين [2].

والرسم على التكوين هو اقتطاع يتم تحديد طريقة حسابه من قبل الدولة، كل المؤسسات المستخدمة التي لم تستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون يخضعون إلى رسم التمهين في إطار الشروط المحددة في القانون وهي 2 % من رقم الأعمال[3]، وتهدف الدولة الجزائرية من خلال فرضها لهذا النوع من الرسوم إلى[4]:

- تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب المهارات في جميع مجالات النشاط الاقتصادي؛
- التنمية الاجتماعية والمهنية للعمال؛
- تلبية احتياجات سوق العمل؛
- تطوير مهارات العمال وزيادة فرص حصولهم على مستويات مختلفة من المؤهلات المهنية العالية تمكنهم من التكيف مع التغيرات التكنولوجية.

---

[1] من بينها : الأمر 75 -31 المؤرخ في 29 أفريل 1975 . القانون المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص (العدد 39).
قانون 06 -12 المؤوخ في 14 نوفمبر 2006 (العدد 72) المتضمن الموافقة على الأمر 06 – 03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية (العدد 46).

[2] Fonds National de Développement de L'apprentissage et de la Formation Continue (FNAC), Recueil de textes législatifs et règlementaires, Edition 2010 .

[3] مرسوم تنفيذي رقم 09 -262 مؤرخ في رمضان عام 1430 الموافق ل 24 أوت 2009 .

[4] FNAC, Op. Cit.

كما تحاول السلطات العمومية في هذا المجال العمل على وضع آليات محددة لتدريب المعوقين والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا تهيئة الظروف من أجل المساواة الحقيقية، وخاصة بين الرجل والمرأة للحصول على الدرجات والوظائف المختلفة.

من خلال هذا العرض الموجز لمساهمات الدولة في مجال حماية حقوق العاملين نستنتج أن الجزائر عملت على إصدار قوانين عديدة ومفصلة تتعلق بحقوق العامل، لكن ما تشهده البلاد من كثرة الإضرابات للعمال وفي كافة القطاعات يعكس نقص فعالية هذه القوانين أو عدالتها أصلا، مما يعطل من وتيرة وصول الجزائر إلى أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثالث : في مجال حماية المستهلك

حدد القانون رقم 09- 03 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلّق بحماية المستهلك وقمع الغش جميع معالم حماية المستهلك وقمع الغش خلال جميع مراحل وضع المنتوج للاستهلاك والتي يقصد بها" مجمل المراحل المتعلقة بعملية الإنتاج والاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة"[1]، أي كل العمليات المتعلقة بأمن المستهلك وسلامته وهذا حماية له من بعض المنتجات الخطيرة التي تمس بأمنه مثل: الأسلحة، المواد السامة والمخدّرة والمتفجرّة، عناصر ومستخلصات الدم البشري.

فالمنتوج الذي يقتنيه المستهلك يستلزم فيه المطابقة للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية والمتطلبات الصحية والبيئية والسلامة والأمن وهو ما يولد إلزامية النظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها، زيادة على إلزامية المطابقة حتى يستجيب المنتوج للرغبات المشروعة للمستهلك.

وقد تعرّض المشرّع الجزائري لعدة تفاصيل متعلقة بحماية المستهلك يظهر ذلك من خلال العديد من المراسيم والأوامر التي أصدرت على مدى عدد من السنوات[2].

يبدو من خلال القانون رقم 09- 03 المتعلّق بحماية المستهلك وقمع الغش حرص المشرّع الجزائري على ضمان منتجات تحقّق احتياجات المستهلك وتوفّر له السلامة والأمن عند استعماله لهذه المنتجات، كما عملت

[1] قانون رقم 09 – 03 المؤرخ في 25 / 02 / 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، العدد 15.

[2] يمكن الإطلاع مثلا على : المرسوم التنفيذي رقم 90 –39 المؤرخ في 30 جانفي 1990 المتعلق بمراقبة الجودة وقمع الغش، العدد 05 ، 1990 .
المرسوم التنفيذي رقم 90 –40 المؤرخ في 30 جانفي 1990 المتعلق بإجبارية بيع ملح اليود لاتقاء الافتقار إلى اليود، العدد 05 ، 1990 .
المرسوم التنفيذي رقم 93 –47 المؤرخ في 06 فيفري 1993 المتعلق بمراقبة مطابقة المنتوجات المحلية والمستوردة المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92 –65 ، العدد 09 1993 .

الجزائر على إنشاء العديد من الهيئات تهدف من خلالها إلى حماية المستهلك الجزائري من الغش والتظليل أبرزها المجلس الوطني لحماية المستهلك، بالإضافة إلى الحرص على إصدار مواصفات قياسية للسلع والخدمات لحماية المستهلكين، والملاحظ أن هناك جهود معتبرة لا يمكن إغفالها في هذا الإطار يتم بذلها من طرف الدولة الجزائرية لتنظيم هذا الجانب، ناهيك عن توفر هيئات أخرى في الدولة مثل منظمات وجمعيات حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني التي تلعب دور المتعاون والحارس لحقوق المستهلكين في حالة التهاون في هذا الإطار باعتبارها تلعب دور جماعات الضغط على الدولة.

الفرع الرابع : في مجال التفاعل مع المجتمع

شجعت الدولة الجزائرية مؤسساتها الاقتصادية على المساهمة في خدمة المجتمع بحيث تستفيد الشركات المواطنة من خصم لتكاليف الأنشطة الاجتماعية قبل فرض الضريبة على أرباح الشركات، حيث تم تحديد بعض من هذه التكاليف والتي تظهر كما يلي[1]:

- الهدايا التي لها طابع إشهاري ما لم تتجاوز قيمتها مبلغ 500 دج والإعانات والتبرعات الممنوحة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني ما لم تتجاوز مبلغا سنويا قدره 200000دج؛
- مصاريف حفلات الاستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض المثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة؛
- يمكن كذلك خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرة الشباب من أجل تحديد الربح الجبائي شريطة إثباتها في حدود نسبة 10٪ من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/أو الطبيعيين وفي حد أقصاه عشرة ملايين دينار (10000000دج)؛

كما تستفيد من هذا الخصم، النشاطات الثقافية المتعلقة بالتالي:

- ترميم المعالم الأثرية والمناظر التاريخية المصنفة، وتجديدها ورد الاعتبار لها وتدعيمها وإصلاحها وترقيتها؛
- ترميم التحف الأثرية والمجموعات المتحفية وحفظها؛
- توعية الجمهور وتحسيسه بجميع الوسائل في كل ما يتعلق بالتراث التاريخي المادي والمعنوي؛
- إحياء المناسبات التقليدية المحلية؛
- المهرجانات الثقافية المؤسسية أو في إطار النشاطات المساهمة في ترقية الموروث الثقافي، ونشر الثقافة وترقية اللغتين الوطنيتين؛

[1] المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

من خلال ما ورد من معلومات حول دعم الدولة للمؤسسات الاقتصادية المساهمة في خدمة المجتمع، لا يبدو أن هناك تحفيزات فعلية تشجع رجال الأعمال على الخوض في هذا المجال، كما تجدر الإشارة أنه لا يكفي أن يكون التشجيع في إطار خصومات مالية فقط فبرامج المسؤولية الاجتماعية قد تعتبر هي في حد ذاتها استثمار مربح للمؤسسة.

المطلب الثاني : الإمكانيات المتاحة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر

في هذا الجانب سنحاول تتبع أبرز الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتطبيق أحدث وأهم المواصفات القياسية وهي مواصفة الأيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية .

تعتبر الجزائر عضوا في منظمة أيزو منذ سنة 1976، وقد قامت مؤخرا بالمصادقة على المواصفة القياسية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، وتعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (RS Meena)[1] وتعني المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمتد من 2012 إلى 2014 وتشمل هذه المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر الأردن، سوريا ، لبنان والعراق، وتشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين ومرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج.

ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية الاجتماعية (RS Meena) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة).

وبناءا على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (إيزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، Cevital بجاية ومجمع Condor (ثلاث مؤسسات صناعية ومؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات).

[1] Responsabilité Sociale de la Médiane East et le Nord d'Afrique.

وبخصوص 2013، فإن هناك مؤسستين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان في قائمة الانتظار، وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام ومؤسسة أشغال الطرق والري والبناء من القطاع الخاص، ويتم اختيار المؤسسات بناءا على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية والإقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع المستخدمين والبيئة.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنّها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقياس إيزو 26000، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها الاجتماعية، كما تعمل كلّ من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسيّر للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيّف وتطبيق معايير الجودة (أيزو 26000) في إطار نفس البرنامج المذكور[1].

[1] وهيبة مقدم ، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي ، مرجع سابق، ص 11 .

المبحث الثاني : متغيرات وأدوات الدراسة

يتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب رئيسة حيث نتناول في المطلب الأول المراحل والخطوات المبدئية للدراسة، أما المطلب الثاني فيتم فيه توضيح المتغيرات التي تم اعتمادها في دراستنا هذه وأخيرا في المطلب الثالث نتناول الطرق والأدوات المستخدمة في هذا البحث للخروج بالنتائج.

المطلب الأول : المراحل و الخطوات المبدئية للدراسة

في هذا المطلب يتم التطرّق إلى الخطوات والمراحل المتّبعة في الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى الأساليب التي من خلالها تم جمع البيانات حول المؤسسات وكذا سنوضّح بعض التفاصيل المتعلقة بالعينة التي تم استهدافها.

الفرع الأول : خطوات الدراسة الميدانية و أساليب جمع البيانات

وفي هذا الإطار سوف نتعرض إلى المراحل التي اتبعناها والأدوات والبرامج الإحصائية المعتمدة للقيام بالدراسة الميدانية وبعدها نتناول الطرق التي من خلالها تم جمع البيانات بهدف دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لعينة المؤسسات محل الدراسة .

أولا : خطوات الدراسة الميدانية

حاولنا في هذا الجزء عرض خطوات الدراسة الميدانية المتبّعة للخروج بنتائج؛ حيث قمنا بتصميم إستبانة موجهة لمسؤولي المؤسسات محل الدراسة لقياس المسؤولية الاجتماعية، ثم جمعنا القوائم المالية لهذه المؤسسات المتمثلة في : الميزانية، جدول حسابات النتائج، ميزان المراجعة والملحقات للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2009 و 2013.

بعدها تم تفريغ بيانات الإستبانة بواسطة برنامج معالجة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 20 لتحليل ومعالجة آراء المسؤولين حول مدى تبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسساتهم، من جهة أخرى قمنا بحساب النسب المالية المتعلقة بالمتغيّرات التابعة لقياس الأداء المالي وكذا تم حساب نسب تكاليف متغيرات المسؤولية الاجتماعية من خلال القوائم المالية التي تم الحصول عليها من قبل هذه المؤسسات، بعد ذلك قمنا بعملية تفريغ نتائج هذه النسب للمتغيّرات المستخدمة بواسطة برنامج Excel على برنامج Eviews النسخة 08 واعتبار كل نسبة منها متغير من متغيرات الدراسة.

وفي الأخير عملنا من خلال هذه المعطيات على بناء معادلات التقدير التي تفسر طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات.

ثانيا : أساليب جمع البيانات

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة في البحث، اعتمدنا على عدة مصادر منها النظرية ومنها التطبيقية التي لها علاقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية وكذا موضوع الأداء المالي بشكل عام بالإضافة إلى موضوع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي بصفة خاصة، وهذا لغرض الإلمام بالموضوع بما يخدم أهداف البحث .

أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد تم استخدام أداة الإستبانة وأداة المقابلة الشخصية مع عدة مسؤولين في المؤسسات محل الدراسة وذلك لقياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالمسؤولية الاجتماعية، كما تم الحصول على القوائم المالية من طرف هذه المؤسسات لحساب المؤشرات ROA و ROE وROS لقياس الأداء المالي.

الفرع الثاني : العينة المستهدفة

تتكون عينة الدراسة من 51 مؤسسة اقتصادية جزائرية تنتمي هذه المؤسسات إلى قطاعات مختلفة (صناعي، خدمي، تجاري، أشغال عامة) ، وتتركز هذه المؤسسات جغرافيا في منطقة الجنوب الشرقي والوسط الجزائري في كل من الوادي، بسكرة، الأغواط، غرداية، ورقلة وشملت منطقتي تقرت وحاسي مسعود بالإظافة إلى منطقة وسط الجزائر وقد تم جمع بيانات العينة المستهدفة لفترة زمنية تقدر بخمس سنوات تمتد من 2009 إلى غاية 2013.

تم اختيار عينة من رؤساء المصالح والمديرين في هذه المؤسسات حيث تم توزيع استمارات الإستبانة عليهم عن طريق البريد الالكتروني وشخصيا.

وكما سبق الإشارة إليه أننا اخترنا عينة من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاعات متنوعة فبالنسبة للقطاع الصناعي فقد شمل عدة مجالات تتمثل في كل من : الصناعة الغذائية، المواد الصيدلانية، قطع الغيار، بلاستيك محروقات ومواد البناء، والشكل التالي يبيّن توزيع لنوع النشاطات في القطاع الصناعي:

شكل بياني رقم (4 .2) توزيع نوع النشاطات في القطاع الصناعي

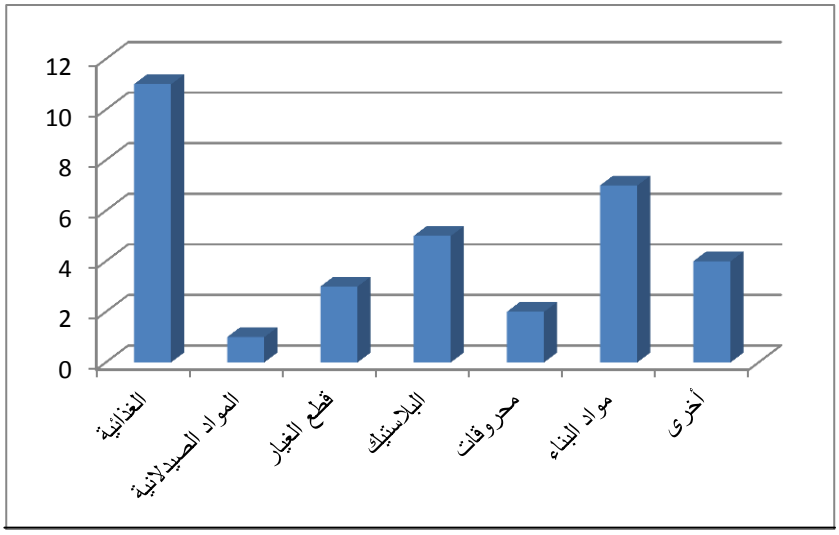

المصدر : استنادا إلى مخرجات Excel

بناءا على الشكل البياني أعلاه يتبيّن أن الصناعة الغذائية تصدرت باقي الصناعات الأخرى حيث حددت نسبتها بـ 22٪ من إجمالي العينة في القطاع الصناعي تمثلت هذه الصناعات في: صناعة البسكويت، العجائن، التمور، السميد ومشتقاته، العصائر والمياه، تليها مواد البناء والتي قدرت نسبتها بـ 14٪، ثم الصناعات البلاستيكية التي بلغت نسبتها 10٪، بعدها توفرت صناعات أخرى كصناعات الأسلاك الكهربائية وبعض التجهيزات كخزانات التبريد والتي بلغت نسبتها 8٪، قطع الغيار قدّرت بـ 6٪، المحروقات (إنتاج الغاز الصناعي وإنتاج الكهرباء) حصلت على نسبة 4٪، وأخيرا المواد الصيدلانية بلغت نسبتها 2٪.

ويلاحظ أنّ من بين أهم خصائص القطاع الصناعي بالجزائر تركيزه بشكل مكثّف على الصناعات التركيبية والاستثمارات ذات العائد السريع أكثر منه على الصناعات الثقيلة، كما تجدر الإشارة إلى أنّه ما يزال أداء القطاع الصناعي (خارج المحروقات) لا يسهم بشكل فعّال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها[1]:

- إنتاجية عوامل الإنتاج ضعيفة وحتى سلبية؛
- عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير ؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا؛
- إنتاج لايتماشى وقواعد التنافسية؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات؛

[1] وهيبة مقدم ، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي ، مرجع سابق، ص 10 .

- عدم التنّوع في الصادرات؛
- ضعف وتأخر تكنولوجيا الإنتاج.

أما بالنسبة لنوع الخدمات المعتمدة ضمن القطاع الخدمي فتتمثل في : نقل البضائع، التأمين، الفندقة الاتصالات، خدمات مقدمة لقطاع المحروقات، والشكل البياني التالي يوضح توزيع لنوع النشاطات في القطاع الخدمي .

شكل بياني رقم (4 .3) توزيع نوع النشاطات في القطاع الخدمي

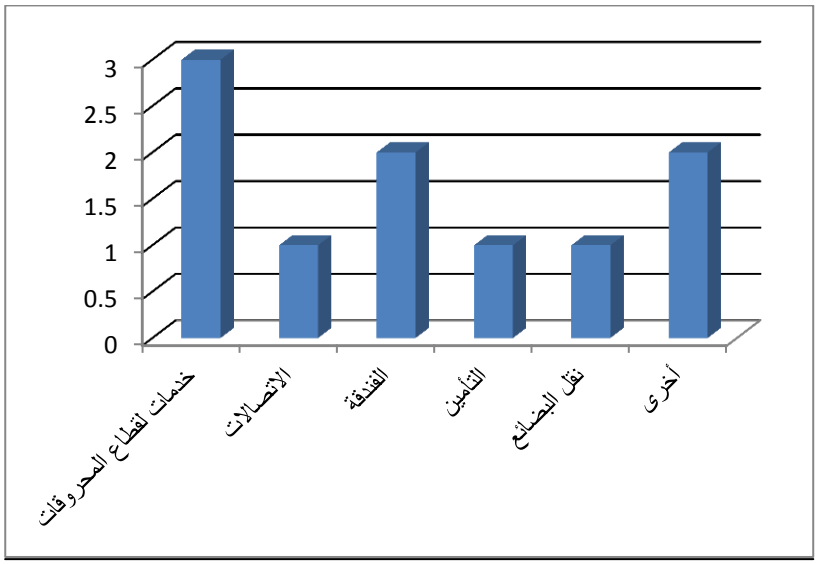

المصدر : استنادا إلى مخرجات Excel

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضّح أنّ الخدمات المقدمة لقطاع المحروقات نالت أعلى حصة من بين إجمالي الخدمات، وقد بلغت نسبتها 6٪، تليها الفندقة والخدمات الأخرى الممثلة في خدمات مقدّمة إلى قطاع الري وأشغال الديكور بنفس النسبة مقدرة بـ 4٪، كما تحصلت خدمات الاتصالات، التأمين ونقل البضائع على نفس النسبة كذلك مقدرة بـ 2٪ .

بالنسبة للقطاعين المتبقين فقد شكلا نسبة 14٪ مثلّت قطاع البناء والأشغال العامة ونسبة 5٪ شكلّت القطاع التجاري، ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن القطاع الصناعي تصدّر قائمة إجمالي القطاعات محل الدراسة بنسبة 61٪، أما القطاع الخدمي فقد شكّل ما نسبته 20٪.

المطلب الثاني: متغيّرات الدراسة

يمكن تقسيم المتغيّرات المستخدمة في الدراسة إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة التي بدورها تنقسم إلى متغيّرات مستقلّة رئيسية وأخرى فرعية تتمثل في المتغيرات الضابطة:

الفرع الأول: المتغيرات التابعة

وتمثّل بعض المؤشرات المالية التي تم الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي والتي سبق الإشارة إليها في الجزء النظري والتي تمثّلت في:

1. **العائد على الأصول (ROA)** : يعبرّ هذا المتغيّر يعبرّ عن نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة ؛
2. **العائد على حقوق الملكية (ROE)** : يعبّر هذا المتغيّر عن مدى النجاح الذي تحققه المؤسسة في جني وتحقيق الأرباح من خلال استخدام مصادر المال الداخلية؛
3. **العائد على المبيعات (ROS)** : ويعبّر هذا المتغيّر عن النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية.

وقد استخدمت معظم الدراسات السابقة البيانات المحاسبية لقياس الأداء المالي، على سبيل المثال استخدم Waddock and Graves (1997) و Tsoutsoura (2004) ثلاثة متغيرات محاسبية تمثلت في العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على المبيعات (ROS)، بينما استخدم Simpson and Kohres (2002) العائد على الأصول (ROA) وخسائر القروض، في حين Berman, Wicks, Kotha and Jones (1999) قد استخدموا العائد على الأصول (ROA) فقط. أيضا Cochran and Wood (1987) استخدما البيانات المحاسبية لقياس الأداء المالي من خلال: العائد على الأصول، العائد على المبيعات، أمـــــــــا Han and Suk (1998) فقد استخدما عوائد الأسهم كمتغير تابع لقياس الأداء المالي .

ووفقا لـ McGuire, Sundgreen, and Schneeweis (1988) فإنه يمكن استخدام المتغيرات المحاسبية بالموازاة مع متغيرات السوق المالي، فقد توصل كل من Demsetz and Villalonga (2001) إلى أنّ الاعتماد على البيانات المحاسبية قد يحّد من جودة النتائج لأنها تتأثر بالتضخم فهذه القياسات تعتمد على معلومات تاريخية للمؤسسة McGuire et al (1988)، كما أن عوائد الأسهم في المدى القصير تكون متقلّبة جدا لهذا لا يمكن الاعتماد عليها لقياس موثوق للأداء المالي على عكس عوائد الأسهم في المدى الطويل التي يمكن أن تعطي صورة أكثر تمثيلا للأداء المالي Han and Suk (1998) ، وقد أظهرت الأبحاث وجود خلافات حول قياس الأداء المالي.

وتركّز العديد من الدراسات السابقة على مؤشر (Tobin's q) كنسبة لقياس الأداء المالي للمؤسسات ومن بين أهم الدراسات التي استخدمت مؤشر Tobin's q لقياس الأداء المالي دراسة أجراها Elsayed and Paton (2004) للبحث في العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي، وقد تم إدراج العائد على الأصول في دراستنا هذه كأحد المتغيرات التابعة لقياس الأداء المالي لأنه أقل عرضة للتلاعب وهو الأكثر استخداما على نطاق واسع لقياس الأداء للمؤسسة Yoshikawa and Phan (2003)[1].

الفرع الثاني : المتغيرات المستقلة

تنقسم المتغيرات المستقلة المعتمدة في الدراسة إلى متغيرات مستقلة رئيسية ومتغيرات مستقلة أخرى فرعية (متغيرات ضابطة):

أولا: متغيرات مستقلة رئيسية

والتي تمثل المجالات التي تعبر عنها المسؤولية الاجتماعية والتي استعملت في الدراسة وهي :

1. **متغير المحافظة على البيئة (ENV)** : يعبر هذا المتغير عن التكاليف المتعلقة بحماية البيئة موجهة لحماية أفراد المجتمع بهدف دفع الأضرار عن البيئة المحيطة المتولدة عن الأنشطة الصناعية كتكاليف حماية تلوث الهواء والمزروعات والمياه.
2. **متغير التفاعل مع المجتمع (SOC)** : يشير هذا المتغير إلى مساهمة المؤسسات في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية والإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
3. **متغير الاهتمام بالعاملين (PER) :** يعبّر هذا المتغير عن ما يمكن للمؤسسات أن تقدّمه للعاملين من خلال الالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الاجتماعي.
4. **متغير حماية المستهلك (CSMAT) :** يشمل هذا المتغير على كافة تكاليف الأداء التي تنصّب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدّمة إلى المستهلكين.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسة السابقة منها دراسة Kempf , Waddok and Graves (1997) ، Osthoff (2006) ، Moon (2006) ، Tebini et M'Zali (2010) ، Oikonomou (2011) استخدمت المتغيرات التي يعتمد عليها مؤشر (KLD) لقياس المسؤولية الاجتماعية الممثلّة في العناصر التالية : العلاقة مع

[1] Mustaruddin Saleha , Norhayah Zulkifli, Rusnah Muhamad, Op. Cit, P 06.

المجتمع، الحوكمة، احترام التنوع، العلاقة مع العمال، حماية البيئة، حقوق الإنسان، جودة المنتوج، عدم النشاط في مجال في مجال إنتاج الكحول، الأسلحة العسكرية (محددة معايير)، الأسلحة النارية، الأسلحة النووية، المقامرة والتبغ، وقد اخترنا أن نركز في دراستنا هذه على الأربع متغيرات الموضحة أعلاه التي في اعتقادنا أنها تعد أساسية في التعبير عن المسؤولية الاجتماعية فضلا عن إمكانية توفر المعلومات حولها بالمقارنة مع غيرها من المتغيرات داخل البيئة الجزائرية.

ثانيا : متغيرات ضابطة

أظهرت أبحاث كل من Ullmann (1985)، Waddock and Graves (1997) أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي ليست مطلقة، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وزن عناصر محددة لكل مؤسسة والتي يمكن أن يكون لها تأثير محتمل على أداء المؤسسات مثل قطاع الصناعة، الحجم، المخطر، البحث والتطوير ...الخ[1]، وقد اخترنا في دراستنا هذه كمتغيري ضبط الحجم والمخطر:

1. الحجم :

أشارت الدراسات السابقة أبرزها دراسة Waddock and Graves (1997) إلى أن المؤسسات الكبيرة تتجه أكثر على أن يكون لها سلوك مسؤول اجتماعيا مقارنة مع المؤسسات الصغيرة لأنها قد تكون أكثر انتباها لأصحاب المصلحة الخارجيين، كما أن النفقات الاجتماعية والبيئية والقدرة على التواصل قد تختلف بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تجذب المزيد من الاهتمام من الجهات المعنية مع نموها، ويتم حساب الحجم عادة بناءا على اللوغاريتم العشري للأصول وهي الطريقة التي تم استعمالها في دراستنا هذه أو عدد العمال.

2. المخطر :

أشارت الدراسات السابقة من بينها دراسة Oikonomou (2011) إلى متغير آخر من المتغيرات الضابطة هو المخطر، حيث أظهرت هذه الدراسات أنه يمكن للمخطر أن يسيطر على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حيث المؤسسات ذات المخاطر المنخفضة تتمتع بنموذج أداء مستقر وبميزة ممارسة أنشطة اجتماعية على عكس غيرها من المؤسسات ذات المخاطر العالية وبالتالي فإن هذا يبدو مواتيا للاستثمار في الأنشطة المسؤولة اجتماعيا، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن حساب المخاطر يكون باستخدام نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول وهي تمثل النسبة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة أو نسبة الدين إلى إجمالي رأس المال.

[1] Rupal Tyagi, Op. Cit, p 106.

المطلب الثالث : طرق وأدوات الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة لجأنا إلى ثلاث وسائل رئيسية تمثلت في: القوائم المالية وهذا لحساب مؤشرات الأداء المالي وكذا نسب تكاليف المساهمة في المسؤولية الاجتماعية، أداة الإستبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات محل الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على منهج السلاسل الزمنية المقطعية لبناء نموذج التقدير الأمثل لتأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي .

الفرع الأول : الإستبانة

يطلق عليها في بعض المراجع اسم القوائم المقننة، إذن تعد الإستبانة أداة قياس جد هامة لأنها تناسب الكثير من البحوث والدراسات الوصفية، فهي تمثل أحد الأدوات الملائمة والمستخدمة في ميدان الدراسات الوصفية بصورة عامة وميدان التسيير بصورة خاصة، وهي تتضمن الفقرات التي تصف وتشمل المتغيرات المراد قياسها في الدراسة .

أولا: بناء الإستبانة

تحقيقا لأهداف الدراسة وللإجابة على الإشكاليات المطروحة، فقد تم تصميم استمارة استبيان الغرض منها قياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية، وتم استخدام مقياس Likert الثلاثي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة، وذلك لكونه المقياس الأنسب خاصة في الدراسات الاقتصادية والمالية، والذي يتوزع من أعلى وزن والذي أعطيت له (3) درجات والتي تمثل في حقل الإجابة (صحيح) إلى أقل وزن له والذي أعطي له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (غير صحيح) وبينهما وزن واحد والذي أعطي له الدرجة (2) والتي تمثل حقل الإجابة (محايد).

وقد كان الغرض من ذلك إتاحة الفرصة أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقديرهم، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم اقتباس نموذج الإستبانة من خلال إستبانة تم إعدادها من طرف لجنة أمريكية قامت باختبارها على عينة من المؤسسات في أمريكا الشمالية وقد أجرينا بعض التعديلات على هذه الإستبانة بما يتوافق مع خصوصية الاقتصاد الجزائري الملحق رقم (01)، وقد تكونّت وثيقة الإستبانة من قسمين:

القسم الأول : يتضمن مجموعة من العبارات الغرض منها التعرف على الخصائص العامة لعينة المؤسسات.

القسم الثاني : يتكون من عدة فقرات تهدف إلى معرفة مدى التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية.

وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS النسخة 20 لتنظيم البيانات واختبار المتغيّرات وتحليل النتائج والذي يمكننا من الحصول على نتائج جاهزة تتميز بالسرعة والدّقة.

ثانيا : صدق الإستبانة

بعد اتمام إعداد وثيقة الإستبانة تم اختبار صدق هذه الإستبانة بطريقتين : الأولى تتعلّق بعرضها على مجموعة من المحكميّن والثانية تتعلق بالاعتماد على اختبار الثبات Alfa Cronbach :

1. صدق المحكمين :

قمنا بعرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين (الملحق 02) تألفت من سبعة أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية وكذا كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة بالإضافة إلى المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية والتسيير INSIM بحاسي مسعود متخصصين في الإدارة والمالية والإحصاء (الملحق03) ، وطبقا لما جاء به (Ebel (1972[1] من أنّ أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري لأداة القياس أن يقوم عدد من الخبراء المتخصصين بتقرير مدى كون الفقرات ممثلة للصيغة المراد قياسها. وبعد استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم، وعلى ضوء كل ذلك أجريت التعديلات اللازمة وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية. وقد أعدت النسخة التي أرسلت إلى المؤسسات باللغتين العربية والفرنسية وهذا بعد إجراء التجربة على أساس النسخة باللغة العربية وذلك كله بهدف الحصول على إجابات صحيحة.

2. اختبار ثبات نموذج الدراسة :

للتأكد من مدى ثبات المقاييس فقد استخدمنا اختبار ألفا كرونباخ (Alfa Cronbach) الذي يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا تم تطبيقه على نفس العينة وهو يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا[2].

جدول رقم (4 . 1) قيمة معامل الثبات العام Alpha Cronbach

البيان	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المحافظة على البيئة	08	0,540
الاهتمام بالعاملين	05	0,134
التفاعل مع المجتمع	11	0,517
حماية المستهلك	03	0,383
قيمة ألفا كرونباخ الكلية	27	0,602

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

[1] فؤاد محمد حسين الحمدي ، مرجع سابق، ص 15.

[2] وليد عبد الرحمان خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص 38 .

وقد ظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمقياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بلغ (0.60) ويمكن اعتبار هذا المعامل جد مقبول في البحوث الإدارية والاجتماعية الحديثة، بالرغم من أنه عادة ما يفضل أن تكون قيمته تتجاوز 0.70 ويمكن قبوله إذا تجاوزت 0.50 ولكن لكون الدراسات في العلوم الاجتماعية ووجهات النظر فيها ليست محكومة برقم لذلك يصعب أن تكون وجهات النظر مضبوطة وقد يعزى ذلك لضعف وعي المسؤولين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية الذي لا يزال في بداياته .

ثالثا : تطبيق الإستبانة على عينة استطلاعية

تم توجيه الإستبانة إلى عيّنة مصغرة يتم اختيارها على أساس عشوائي، ثم قمنا بإجراء تعديلات في المحتوى بناءا على إجابات العينة حيث لاحظنا ضرورة تغيير بعض المصطلحات وكذا إعادة صياغة بعض الأسئلة نظرا لعدم استيعابها أو صعوبة فهمها من طرف العينة المصغرة، والهدف من هذه الخطوة هو استكشاف أي خطأ أو قصور قبل الشروع في مرحلة توزيع الإستبانة.

رابعا : إرسال الإستبانة واستقبال الإجابات

وجود المرونة في تطبيق الإستبانة أمر ضروري وذلك حسب كبر حجم العينة أو بعدها عن مكان الباحث وهناك أساليب متعددة لتطبيق الإستبانة منها ؛ أسلوب إستبانة السلة حيث يوجد الباحث ومعه الصندوق توضع فيه الإجابة، إستبانة المواجهة والتي يتواجد فيها الباحث مع المجيبين أثناء تعبئة الإستبانة، إستبانة المخابرة "المرسلة بالبريد" حيث يكون فيها الباحث غائبا وقد تكون المخابرة عن طريق الهاتف، الفاكس أو الإيميل...الخ، وأخيرا التطبيق بمساعدة الآخرين حيث يمكن أن يقوم باحث أو أكثر بمساعدة الباحث الرئيسي في شرح الفكرة للمستجوبين وتوزيع استمارة الإستبانة عليهم [1].

وبعدما قمنا بتطبيق الإستبانة على عينة مصّغرة، تم إرسالها إلى المؤسسات المستهدفة عن طريق البريد الالكتروني، الهاتف والفاكس (إستبانة المخابرة) والمقابلة الشخصية (إستبانة المواجهة) وكذا الاستعانة في عملية التوزيع بباحثين آخرين والجدول التالي يوضّح حصيلة الإستبانات المرسلة والردود المتحصل عليها :

[1] زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، سلسلة أدوات البحث العلمي، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، ص 88 .

جدول رقم (4. 2) حصيلة الإستبانات المرسلة والردود المتحصل عليها

الحصيلة	العدد
عدد الإستبانات المرسلة عبر البريد الإلكتروني	980
عدد الإستبانات المجاب عنها عبر البريد الإلكتروني	07
عدد الإستبانات المجاب عنها عن طريق المقابلة	10
عدد الإستبانات المجاب عنها عن طريق الهاتف	11
عدد الإستبانات المجاب عنها عن طريق الفاكس	09
عدد الإستبانات المحصل عليها بالتعاون مع باحثين آخرين	18
عدد الإستبانات المعادة لخطأ أو تغيير في البريد الإلكتروني أو لعدم الرغبة في الرد	973
إجمالي الإستبانات المرسلة	1028
إجمالي الردود	55
عدد الإستبانات الملغاة	04
إجمالي الإستبانات القابلة للدراسة	51

المصدر : من إعداد المترشحة

ويمكننا التفصيل في معطيات الجدول أعلاه الذي كما سبق وأن ذكرنا أنه يمثّل حصيلة الإستبانات المرسلة عبر البريد الإلكتروني، شخصيا وعن طريق باحثين آخرين والردود المتحصل عليها من خلال المقابلة والهاتف والفاكس كالآتي :

1. إستبانة المخابرة :

تم إرسال استمارة الإستبانة إلى (980) مؤسسة عن طريق البريد الإلكتروني وذلك لتجنب مساوئ البريد العادي مثل الإهمال، البطء والتكلفة...الخ، وقد وجهنا الرسالة مباشرة إلى المسؤول المستهدف مرفقة بملف إلكتروني يتضمن الإستبانة وطريقة ملء الاستمارة، ورغم المجهودات المبذولة ومدة الانتظار التي وصلت إلى ثمانية أشهر فإننا لم نتمكن من الحصول سوى على سبعة ردود فقط .

ونظرا لضيق وقت بعض المسؤولين فقد تمكنا من الحصول على 11 ردا من خلال الهاتف بينما لم تتجاوز الردود من خلال الفاكس تسعة ردود.

2. الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية :

تم إجراء العديد من الزيارات الميدانية للعديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذا العديد من الهيئات الحكومية منها : مديرية البيئة لولاية ورقلة، مديرية التمهين والتكوين المهني لولاية ورقلة، مؤسسة موبيليس مؤسسة Lind Gaz، مؤسسة SNVI، مؤسسة Sonalgaz، وحدة تحويل البلاستيك للجنوب ورقلة، مؤسسة رياض سطيف – وحدة تقرت–، مؤسسة إنتاج السميد بورقلة، مؤسستين للصناعات الغذائية والآجر ببسكرة، وقد تم إجراء عشرة مقابلات مع عدد من المدرين ورؤساء المصالح –كما هو موضح في الملحق (04)– قمنا فيها بتوزيع استمارة الإستبانة عليهم شخصيا للإجابة عليها مع تقديم شرح عن الدراسة والهدف منها والإجابة عن الأسئلة التي يتم طرحها من طرفهم.

وقد مثّل المسؤولون ذوي الخبرة ما بين 5 إلى 10 سنوات نسبة 55٪، مما يشير إلى أن أغلب المسؤولين في المؤسسات محل الدراسة على اطلاع ومعرفة جيدة بنشاط هذه المؤسسات وكيفية التعامل مع المسؤولية الاجتماعية، أما الذين تجاوزت خبرتهم الـ 10 سنوات فقد مثلوا 45٪ ولم نلتق بأي مسؤول كانت خبرته أقل من 5 سنوات .

شكل بياني رقم (4. 4) يبين توزيع المسؤولين حسب الخبرة والمنصب المشغول

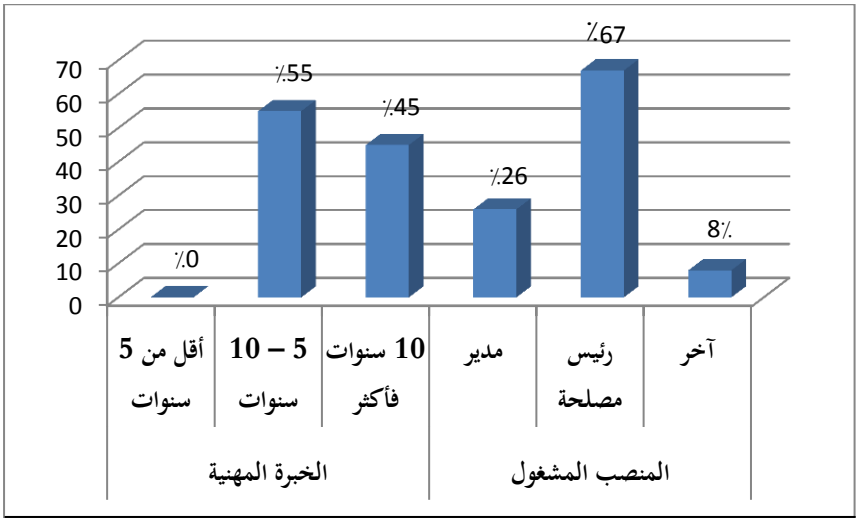

المصدر : من إعداد المترشحة استنادا إلى مخرجات Excel

من خلال الشكل البياني الموضّح أعلاه نجد أنّ 67٪ من المسؤولين الذين تم استجوابهم شغلوا منصب رئيس مصلحة إما مصلحة المحاسبة أو المالية أو مصلحة الموارد البشرية، مما يشير إلى أن أغلب المسؤولين الذين تم استجوابهم هم من ذوي المستوى الإداري العالي الذين يعوّل عليهم في عملية اتخاذ القرار أكثر من غيرهم و 26٪ منهم كانوا مدرين بينما 8٪ كانوا بمسميّات وظيفية أخرى تنّوعت مناصبهم بين مهندس ومحاسب ونائب مدير ومساعد بمصلحة المحاسبة والمالية .

ومن خلال المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع بعض المسؤولين لمسنا تنوع في مستوى إطارات المؤسسة من الناحية الأكاديمية وهذا يخدم مصالح المؤسسات، كما تبّين أن نسبة هامة منهم مدركين لأهمية تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في مؤسساتهم ويتوّفر لديهم الوعي لفهم مدى آثارها الايجابية على هذه المؤسسات حتى وإذا كان تطبيقها لم يأخذ شكله الكامل في مؤسساتهم.

3. التعاون مع الباحثين :

نظرا لتعذرنا عن التنقل لكل المؤسسات شخصيا وإجراء مقابلات مع مسؤوليها قمنا بطلب المساعدة من باحثين آخرين- هذا بعد قيامنا بشرح الفكرة الرئيسية التي تناولتها الاستمارة والهدف منها- حيث قام هؤلاء الباحثون بتوزيع الإستبانة في مناطق جغرافية مختلفة في كل من : غرداية ، الأغواط وحاسي مسعود وبعد انتهاء المستجوبين من الإجابة على الاستمارة قمنا باسترجاعها منهم للقيام بإجراءات التحليل الإحصائي.

بعدما تم جمع استمارات الإستبانة بالطرق المشار إليها قمنا بمراجعة الإجابات فوجدنا أن أربع استمارات غير صالحة للمعالجة وذلك يتضّح من خلال الإجابات المتناقضة للمستجوبين أو لعدم توفرهم على تكاليف للمسؤولية الاجتماعية في الأساس .

الفرع الثاني : القوائم المالية

لقياس الأداء المالي تم الاستعانة بالقوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة وذلك لخمس سنوات من الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2013 وتمثل القوائم المالية "الوسائل التي بموجبها تنقل للإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية"[1].

فهي تتضمن كافة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الخاصة بالمؤسسة خلال السنة وعادة ما يكون الغرض من هذه القوائم توضيح مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المرجوة، وهي تشمل عادة : الميزانية جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة تكميلية للملحقات .

وتتمثل القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة في: الميزانية، جدول حسابات النتائج ميزان المراجعة، الملاحق.

[1] فالتر ميجس، روبرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1983، ص43.

الفرع الثالث : منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL)

تم اللجوء بالإضافة إلى الأدوات السابقة إلى منهج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) والمقصود ببيانات Panel المشاهدات المقطعية المقاسة في فترات زمنية حيث تشمل هذه المشاهدات : الدول، الأسر، السلع المؤسسات...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية[1].

وفي هذه الدراسة تتمثل بيانات الـ Panel في دمج بيانات عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (البعد المقطعي)، وعددها 51 مؤسسة، عبر فترة زمنية تمتد من 2009 إلى 2013 (البعد الزمني) هذا بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 08 ويتم المزج بين البيانات المقطعية والزمنية من خلال استخدام ثلاثة مناهج هي:

أولا : نموذج الانحدار المجمع (PRM)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع معاملات نموذج الانحدار ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن) ويفترض في هذا النموذج أنه يفي بكل الافتراضات المعيارية لنموذج الانحدار الخطي متعدد المتغيرات وبالتالي يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار التجميعي بالمعادلة التالية [2]:

$$\gamma_{it}= \beta_0 + \Sigma^k{}_{j=1}\, \beta_j\, x_{j\,(it)} + \mu_{it}.....i=1,2.....N$$
$$t=1,2,.....T$$

حيث γ_{it} : المتغير التابع، x_j : المتغير المستقل، β_j : معاملات المتغيرات المستقلة، β_0 : معامل الحد الثابت

μ_{it} : الخطأ، i : عدد المؤسسات، t : الزمن

ثانيا : نموذج الآثار الثابتة (FEM)

إن نموذج الآثار الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى، وعليه يمكن صياغة نموذج الآثار الثابتة بالمعادلة التالية[3] :

$$\gamma_{it}= \beta_{0(i)} + \Sigma^k{}_{j=1}\, \beta_j\, x_{j\,(it)} + \mu_{it}.....i=1,2.....N$$
$$t=1,2,.....T$$

[1] Badi H. Baltagi, PANEL DATA METHODS, preparedfor the Handbookof Applied Economic Statistics,edited by Aman Ullah and David E.A. Giles, Marcel Dekker, New York.

[2] ناصر الحمدان، علي القضاة، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 04 ، جامعة الملك سعود،الرياض، 2013 ، ص 171 .

[3] ناصر الحمدان، علي القضاة، المرجع السابق، ص 171 .

ثالثا : نموذج الآثار العشوائية (REM)

في نموذج الآثار الثابتة يكون حد الخطأ ذو توزيع طبيعي ولكي تكون معلمات نموذج الآثار الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفترض بأن تباين الخطأ الثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حال وجود خلل في واحد من الفروض المذكورة أعلاه وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إليها الحد العشوائي[1] Manez, Rochina, and Sanchis (2004) .

ولنتمكّن من اختيار أي من هذه النماذج يجب اختياره نقوم بتطبيق اختبارين أولهما اختبار F-Fisher وهذا بهدف الاختيار بين نموذج الانحدار المجمّع ونموذج الآثار الثابتة، فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أكبر من أو تساوي القيمة الجدولية عندئذ فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنّص على قبول النموذج التجميعي ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختيار الأنسب سيتجّه نحو نموذج الآثار الثابتة[2] ، وثانيهما هو اختبار Hausman والذي يستعمل لغرض الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ويعتمد هذا الاختبار على قيمة احتمال أو مستوى المعنوية الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (الفرضية البديلة) وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (الفرضية الصفرية)[3] .

[1] زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، العراق، 2012 ، ص 272 .

[2] زكريا يحي الجمال، المرجع السابق ، ص 275 .

[3] ناصر الحمدان، علي القضاة، مرجع سابق، ص 171 .

المبحث الثالث : الدراسة الوصفية للمتغيرات وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـــ Pearson

سنحاول في هذا الإطار تحليل نتائج الدراسة الوصفية للمتغيّرات التابعة، المستقلة والضابطة وذلك استنادا إلى نتائج البرنامج الإحصائي Eviews 08، كما سنقوم بتحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson لكل المتغيرات المستخدمة في الدراسة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS .

المطلب الأول : الدراسة الوصفية للمتغيرات

في هذا العنصر سيتم تقديم تلخيص للدراسة الوصفية للمتغيّرات المستقلّة المتعلّقة بعناصر المسؤولية الاجتماعية وكذا المتغيّرات الضابطة باعتبارها متغيّرات مستقلة والمتغيّرات التابعة، حيث يظهر المتوسط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

الفرع الأول : الدراسة الوصفية لمتغيرات الأداء المالي

تتمثل المتغيرات التابعة المستخدمة في الدراسة في : العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات وهي تمثّل إحدى أهم مؤشرات الربحية التي من خلالها سنحاول التعبير عن الأداء المالي، ويمكن توضيـــح الدراسة الوصفية لهذه المتغيرات في الجدول التالي :

جدول رقم (4 . 3) الدراسة الوصفية للمتغيرات التابعة

	ROA	ROE	ROS
المتوسط	0.113444	0.438725	1.120964
أعلى قيمة	5.022926	32.96621	78.47329
أدنى قيمة	-0.490429	-18.21277	-5.377277
الانحراف المعياري	0.362613	2.949796	6.806207
عدد المشاهدات	255	255	255

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال تفسير النتائج الموضّحة في الجدول أعلاه نجد :

أولا : متغير العائد على الأصول (ROA)

بلغ متوسط العائد على الأصول 0.11 ، وهي تعتبر نسبة مقبولة تدّل على كفاءة المؤسسات محل الدراسة في تحقيق الأرباح من الأصول ويعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع نتيجة الاستغلال ونجاح المؤسسات في تحقيق مستوى عال من الدخل وقد بلغ الانحراف المعياري للعائد على الأصول 0.36 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 5.02 وأقل قيمة والتي بلغت 0.49- ، كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط العائد على الأصول كان أقل

متوسط بالمقارنة مع متوسط مؤشري الأداء المالي محل الدراسة، ويعود هذا التذبذب الكبير إلى اختلاف أحجام المؤسسات محل الدراسة من صغيرة، متوسطة وكبيرة وبالتالي اختلاف أصول هذه المؤسسات والنتائج التي يمكن أن تحققها، إضافة إلى مدى جودة البيانات المحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسات الذي يعد عاملا مهما في عملية التحليل .

ثانيا : متغير العائد على حقوق الملكية (ROE)

تبين هذه النسبة كما ذكرنا سابقا مدى النجاح الذي تحقق من قبل المؤسسة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح، وقد بلغ متوسط (ROE) 0,43 بانحراف معياري قدر بـ 2,94 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 32,96 وأقل قيمة والتي قدرت بـ - 18,21 ، ويمكن اعتبار قيمة متوسط العائد على حقوق الملكية مقبولة تدّل على نجاح المؤسسات في استخدام الموارد الداخلية في تحقيق الأرباح.

ثالثا : متغير العائد على المبيعات (ROS)

تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية، وقد بلغ متوسط (ROS) 1,12 بانحراف معياري قدر بـ 6,80 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 78,47 وأقل قيمة له بلغت - 5,37 ويمكن اعتبار قيمة متوسط العائد على المبيعات قيمة جد عالية تعبر عن كفاءة وقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال تحقيق معدلات جيدة لرقم الأعمال.

الفرع الثاني : الدراسة الوصفية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية

تتمثّل المتغيّرات المستقلّة في متغيّر المحافظة على البيئة (**ENV**) ، متغيّر الاهتمام بالعاملين (**PER**) متغيّر التفاعل مع المجتمع (**SOC**) و متغيّر حماية المستهلك (**CSMAT**) ويمكن توضيح الدراسة الوصفية لهذه المتغيرات في الجدول التالي :

جدول رقم (4 . 4) الدراسة الوصفية للمتغيرات المستقلة

	ENV	PER	SOC	CSMAT
المتوسط	0.328551	18.21305	0.406163	7.695465
أعلى قيمة	5.788020	349.2088	50.84490	43.30985
أدنى قيمة	0.000124	0.001027	0.000000	0.000763
الانحراف المعياري	0.767271	37.78087	3.363394	8.780827
عدد المشاهدات	255	255	255	255

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال تفسير النتائج الموضّحة في الجدول السابق نجد :

أولا : متغيّر المحافظة على البيئة

حظي متغيّر المحافظة على البيئة بأقل متوسط بلغ قدره 0.32 بانحراف معياري قدره 0.76 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 5.78 وأقل قيمة والتي بلغت 0.00012 ويرجع هذا الفرق إلى اختلاف التكاليف المتعلقة بالبيئة من مؤسسة إلى أخرى بحسب القطاع الذي تنتمي إليه فالمؤسسات الصناعية تتحمل تكاليف تجاه البيئة أكثر من المؤسسات الخدمية والتجارية.

ثانيا : متغير الاهتمام بالعاملين

أخذ متغيّر الاهتمام بالعاملين على أكبر متوسط بالمقارنة مع باقي عناصر المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ 18.21 بانحراف معياري قدره 37.78 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 349.20 وأقل قيمة له بلغت 0.0010 ويبدو من خلال هذه النتائج اختلاف درجة الاهتمام بالعاملين بين المؤسسات محل الدراسة فمنهم من يرى بأن الخدمات الاجتماعية المقدّمة للعامل هي بمثابة تكاليف إضافية لا حاجة للمؤسسة إليها في حين يرى البعض أنها مهمّة لمساهمتها المباشرة في رفع الإنتاجية.

ثالثا : متغير التفاعل مع المجتمع

بلغ متوسط متغيّر التفاعل مع المجتمع 0.40 بانحراف معياري قدره 3.36 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 50.84 وأقل قيمة له بلغت 0.00 ويمكن إرجاع هذا التباين في النتائج إلى أن أغلب المؤسسات محل الدراسة هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يعود القرار فيها إلى رغبة صاحب المؤسسة وبالتالي تعتبر المساهمات الاجتماعية مسألة اختيارية تعود إليه، هذه المبادرات حتى وإذا كانت موجودة عادة لا يتم تقييدها ضمن القوائم المالية للمؤسسة فهي تعتبر بالنسبة لمالك المؤسسة بمثابة عمل خيري يتم بدافع الوازع الديني، لذا يجب حفظها وتجنّب نشرها احتراما للاعتبارات الدينية، في حين أن البعض يفصح عنها خدمة لسمعة المؤسسة في المجتمع.

رابعا : متغير حماية المستهلك

بلغ متوسط متغير حماية المستهلك 7.69 بانحراف معياري قدره 8.78 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 43.30 وأقل قيمة والتي بلغت 0.00076، ومن الملاحظ من خلال هذه النتائج أن التزام المؤسسات بحماية المستهلك هي مسألة تعود لتنفيذ اعتبارات قانونية لذا يتم تطبيقها من طرف أغلب المؤسسات وتختلف درجة الاهتمام بهذا المتغيّر بحسب طبيعة المنتج.

الفرع الثالث : الدراسة الوصفية للمتغيرات الضابطة

تمثلت المتغيّرات الضابطة المستخدمة في الدراسة في كل من الحجم والمخطر، ويمكن توضيح الدراسة الوصفية لهذه المتغيرات في الجدول التالي :

جدول رقم (4 . 5) الدراسة الوصفية للمتغيرات الضابطة

	RISQUE	TAILLE
المتوسط	24.98017	8.343755
أعلى قيمة	1337.454	11.01496
أدنى قيمة	-0.260900	5.534473
الانحراف المعياري	92.98369	1.051867
عدد المشاهدات	255	255

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال النتائج الموضّحة في الجدول أعلاه نجد :

أولا : متغير الحجم

بلغ متوسط متغيّر الحجم في هذه الدراسة 8.34 بانحراف معياري قدره 1.051 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 11.01 وأقل قيمة والتي بلغت 5.53 ، نتائج الدراسة الوصفية المتعلّقة بمتغير الحجم تعكس اختلاف أحجام المؤسسات محل الدراسة.

ثانيا: متغير المخطر

نلاحظ أن أعلى متوسط كان من نصيب متغير الضبط المخطر الذي بلغ 24.98 بانحراف معياري قدره 11.44 وتذبذب بين أعلى قيمة له بلغت 1337.4 وأقل قيمة والتي بلغت 0.26-، ويبدو من خلال هذه النتائج أن المخاطر المالية كانت متفاوتة من مؤسسة لأخرى تبعا لأحجام هذه المؤسسات حيث غالبا ما ترتفع المخاطر المالية لدى المؤسسات الكبيرة نظرا لارتفاع ديونها المالية عنها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني : تحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من جهة وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها والذي يشير إلى ما يعرف بالارتباط المزدوج بين المتغيرين والمتعدد بين أكثر من متغيرين مما يؤثر سلبيا على صدق نتائج الانحدار[1] ، وقد تم الاستناد على مصفوفة الارتباط لـ Pearson بهدف الكشف عن مدى قوة العلاقة المحتملة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، هذا وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على هذه المصفوفة أبرزها دراسات (McGuire (1988 Supriti Mishra , Ching-Wen Lin and Y ung-Ning Chang (2009) Fu-Ju Y ang, et al and Damodar Suar (2010)) ، ومن خلال الجدول أدناه تظهر نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson كالآتي:

جدول رقم (4 .6) يبين مصفوفة الارتباط لـ Pearson

		ENV	SOC	PER	CSMAT	ROS	ROA	ROE	TAILLE	RISQUE
ENV	Corrélation de Pearson	1								
	Sig. (bilatérale)									
	N	255								
SOC	Corrélation de Pearson	,101	1							
	Sig. (bilatérale)	,107								
	N	255	255							
PER	Corrélation de Pearson	,003	,040	1						
	Sig. (bilatérale)	,965	,526							
	N	255	255	255						
CSMAT	Corrélation de Pearson	,205**	,321**	,115	1					
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,067						
	N	255	255	255	255					
ROS	Corrélation de Pearson	-,029	-,022	,015	,049	1				
	Sig. (bilatérale)	,650	,726	,809	,439					
	N	255	255	255	255	255				
ROA	Corrélation de Pearson	-,097	-,024	-,038	-,097	,000	1			
	Sig. (bilatérale)	,122	,705	,542	,123	,998				
	N	255	255	255	255	255	255			
ROE	Corrélation de Pearson	-,021	-,014	-,020	-,048	-,041	-,119	1		
	Sig. (bilatérale)	,733	,821	,753	,448	,510	,058			
	N	255	255	255	255	255	255	255		
TAILLE	Corrélation de Pearson	,035	,149*	,194**	,287**	,023	-,075	-,015	1	
	Sig. (bilatérale)	,582	,018	,002	,000	,715	,232	,812		
	N	255	255	255	255	255	255	255	255	
RISQUE	Corrélation de Pearson	,062	,023	-,055	-,034	,027	,738**	-,144*	,065	1
	Sig. (bilatérale)	,325	,712	,381	,592	,666	,000	,022	,299	
	N	255	255	255	255	255	255	255	255	255

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر : استنادا إلى برنامج SPSS

[1] ناصر الحمدان، علي القضاة، المرجع السابق، ص 175 .

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن عدم وجود أي ارتباط بين المتغيرات التابعة ROA، ROE، ROS فيما بينها،كذلك من نفس الجدول يلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة: المحافظة على البيئة وحماية المستهلك قد بلغ 0.20 وبين التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك قدر بـ 0.32 أما معامل الارتباط بين متغيّر الحجم والاهتمام بالعاملين فقد بلغ 0.19 وبين متغيّر الحجم وحماية المستهلك 0,28 وبين متغيّر الحجم والتفاعل مع المجتمع 0.14 وهي تعتبر معاملات ارتباط جد ضعيفة لم تتجاوز 30 ٪ بمعنى عدم وجود الارتباط المزدوج أو المتعدد بين المتغيّرات المستقلة للنموذج، وهو ما توافق مع دراسة Mustaruddin Saleh ,Norhayah Zulkifli and Rusnah Muhamad ، وقد اعتبر Judge et al (1982) أنّه لا يمكن اعتبار الارتباط قوي بين المتغيّرات إلا إذا تجاوزت قيمته نسبة 80٪ .

ومن خلال نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson كذلك يلاحظ وجود ارتباط قوي بين متغيّر العائد على الأصول ومتغيّر المخطر قدّرت نسبته بـ 73 ٪ عند مستوى معنوية أقل من 0,05، وكذا عدم وجود ارتباط بين العائد على الأصول وكافة عناصر المسؤولية الاجتماعية الأربعة (المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعمال، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك) إضافة إلى عدم وجود ارتباط بين العائد على الأصول ومتغير الحجم .

أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية فقد تماثلت النتائج مع غيرها المتعلقة بالعائد على الأصول حيث ظهر عدم وجود علاقة ارتباط بين العائد على حقوق الملكية وأي من متغيرات المسؤولية الاجتماعية عدا المخطر حيث بلغ معامل الارتباط – 0.14 عند مستوى معنوية أقل من 0.05 ، في حين أظهرت النتائج أن متغيّر العائد على المبيعات لا يرتبط مع أي متغيّر من المتغيرات المستقلة للدراسة لا متغيرات المسؤولية الاجتماعية ولا حتى المتغيرات الضابطة.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي اعتمادا على مصفوفة الارتباط لـ (Pearson) أبرزها دراسات كل من Alexander, G.J. et R.A. Buchholz (1978)، Aupperle, Caroll, Hatfieled (1985)، (Jon Jungbien Moon, 2006) و دراسة كل من Yaghoub Alavi Matin and others (2011) من خلال مصفوفة الارتباط لـ (Spearmen).

على العكس من ذلك كانت نتائج Waddock and Graves (1997) اللذين توصّلا إلى وجود ارتباط قوي بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات عند مستوى دلالة أقل من 0.10 للبيانات المالية لسنة 1989 وعند مستوى دلالة أقل من 0.05

للبيانات المالية لسنة 1991، بينما وجد كل من Yang, Lin and Chang (2009) علاقة ارتباط بين الأداء الاجتماعي والعائد على الأصول فقط، أما دراسة (2007) مروان سليم إبراهيم الأغا فقد أثبتت وجود علاقة ارتباط معنوية بين كلا من العائد على الأصول والعائد على الملكية فقط ، ولم تظهر أي علاقة مع العائد على المبيعات.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الذي يعتبر بمثابة فصل تمهيدي للفصل الأخير أبرز الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أوساط رجال الأعمال بغية تطوير البيئة الاقتصادية الجزائرية وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في ظل عولمة الأسواق وما يشهده عالم الأعمال اليوم من انفتاح.

بعدها تطرّقنا إلى المنهجية والخطوات المعتمدة للقيام بالدراسة الميدانية من خلال إبراز خصائص العينة وعرض لمتغيرات الدراسة والأدوات التي تم استخدامها للخروج بنتائج، والتي تمثلت بالأساس في اللجوء إلى الإستبانة، القوائم المالية ومنهج السلاسل الزمنية المقطعية.

وفي الأخير قمنا بدراسة وصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة المعتمدة في الدراسة وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـPearson والتي كانت متباينة إلى حد كبير بالمقارنة مع الدراسات السابقة حول الموضوع، كل هذه التفاصيل التمهيدية قدمناها بهدف تحديد ما إذا كان لأبعاد المسؤولية الاجتماعية أي تأثير على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس:

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

في هذا الفصل الذي يمثلّ الجزء الأخير من هذه الدراسة، سنعمل على تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصّل إليها اعتمادا على منهج البيانات الزمنية المقطعية، بالإضافة إلى استمارة الإستبانة، من خلال ثلاث مباحث رئيسية، نعرض في المبحث الأول النتائج المتعلقة بتحليل استمارة الإستبانة، بحيث تتم مناقشة نتائج إجابات عينة المسؤولين حول متغيّرات المسؤولية الاجتماعية هذا بالإضافة إلى العمل على الكشف عن تأثير الخصائص العامة للمؤسسات والممثلة في (نوع الملكية، نوع القطاع وحجم المؤسسات) في تبني المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ثم في المبحث الثاني نتناول دراسة لطبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الممثلة من خلال المتغيرات الأربعة (البيئة، العمال، المجتمع والمستهلك) والأداء المالي الممثّل في مؤشرات الربحية الثلاث : العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، وأخيرا في ختام هذا الفصل حاولنا الاستفادة من النتائج المحصل عليها في بناء نموذج أو مقترح لبرنامج للمسؤولية الاجتماعية الذي في اعتقادنا أنه سيسمح بالتأثير ايجابيا على أداء المؤسسات، نعرض من خلاله أسس نجاح هذه البرامج ومراحل بناء هذا البرنامج لنوضح في النهاية أهم مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين والفرعيين .

المبحث الأول : عرض ومناقشة نتائج تحليل الإستبانة

سنحاول في هذا المبحث عرض وتحليل ومناقشة النتائج التي بينتها استمارة الإستبانة من خلال تحليل وجهات نظر أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، حيث استخدمنا بعض الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) منها : التكرارات والنسب المئوية لتحديد خصائص العينة المدروسة، المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات متغيرات المسؤولية الاجتماعية، كما يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

لجأنا إلى الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، كذلك استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة أثر بعض المتغيرات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المسؤولين.

المطلب الأول : عرض ومناقشة إجابات عينة المسؤولين حول متغيرات المسؤولية الاجتماعية

لاكتشاف مدى التزام المؤسسات عينة الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المسؤولين في هذه المؤسسات تم بناء عدة فقرات في إستبانة مثّلت أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وللتعرف على مدى الانسجام في إجابات عيّنة المسؤولين تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمجالات الأربعة الأساسية التي تمثّل في مجموعها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كما هو موضّح في الجدول التالي :

جدول رقم (5 .1) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة المسؤولين حول مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

	مجالات المسؤولية الاجتماعية	المتوسط	الانحراف المعياري
01	مجال المحافظة على البيئة	17,7843	2,94831
02	مجال التفاعل مع المجتمع	8,7765	1,89511
03	مجال الاهتمام بالعاملين	21,5837	3,60272
04	مجال حماية المستهلك	6,1825	0,97334
	المتوسط والانحراف المعياري العام	13,5775	2,35487

المصدر : من إعداد المترشحة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضّح الجدول (5 .1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمجالات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية المعتمدة في الدراسة الممّثلة في: مجال المحافظة على البيئة، مجال التفاعل مع المجتمع، مجال الاهتمام بالعاملين، مجال حماية المستهلك وسنحاول التفصيل في هذه القيم كالآتي :

الفرع الأول : عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال المحافظة على البيئة

ويضم هذا المجال كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في إطار المحافظة على البيئة وقد ركزنا في هذا الجانب على أساليب الإنتاج الأنظف، طرق تسيير النفايات والمساهمات البيئية التطوعية للمؤسسات ...الخ ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط متغير المحافظة على البيئة مثل ثاني متوسط من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية الأخرى، ويلاحظ أنه كان أعلى من المتوسط العام حيث قدر بـ 17,78، وقد حصلت الفقرة التي تقيس رغبة المؤسسات في الحصول على شهادة الأيزو 14000على أكبر متوسط حيث بلغ 2.86 وأقل انحراف معياري قدر بـ 0,49 في حين حصلت الفقرة التي تقيس مدى توفر الموارد البشرية المتخصصة في المحافظة على البيئة في المؤسسات محل الدراسة على أقل متوسط بلغ 1.27 وبانحراف معياري قدر بـ 0.69.

ويعود ذلك إلى اعتقاد المسؤولين أن مؤسساتهم تهتم بالمحافظة على البيئة بالرغم من أن إمكانياتهم لا تؤهلهم لتكوين قسم خاص يضم متخصصين في هذا المجال وهذا يتفق مع ما جاء في حديث السيد رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بمصنع البلاستيك في ماي 2014 الذي أشار إلى أن : "من الضروري أن ننظر في مستقبل الأجيال القادمة فيما يخص الحفاظ على البيئة لأن الأرض ملك للجميع، حتى وإذا عجزنا عن إنشاء قسم أو مصلحة خاصة بالمحافظة على البيئة إلا أننا نملك التجهيزات التي تدخل في العملية الإنتاجية والتي بدورها تساعدنا على القيام بإعادة التدوير".

وقد كانت أكثر العبارات ايجابية تلك المتعلقة باستخدام المؤسسات أفضل الطرق للتخلص من النفايات بمتوسط حسابي قدر بـ 2,82 وبانحراف معياري 0,55 ، وكذا عبارة مدى استخدام المؤسسات لأساليب أقل تسببا في تلوث الأرض والهواء والماء بمتوسط حسابي قدر بـ 2,62 وبانحراف معياري 0,74 وهذا تطبيقا للقوانين التي أصدرتها الدولة في هذا الإطار والتي كانت صارمة خاصة في قضية تعامل المؤسسات مع نفاياتها الصناعية.

أما العبارات الأكثر سلبية فكانت تتعلق بتعاون المؤسسات مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في إطار حماية البيئة بمتوسط حسابي قدر بـ 1,45 وبانحراف معياري 0,83 بالإضافة إلى العبارة التي تتعلق بدعم المؤسسات لبرامج حماية وتحسين البيئة بمتوسط حسابي قدر بـ 1,80 وبانحراف معياري بلغ 0,98 ، وهذا يشير إلى

ضعف جهود المؤسسات الاقتصادية في مجال التعاون والمشاركة مع باقي الأطراف في المجتمع في إطار حماية البيئة وقد كانت درجة الموافقة متوسطة فيما يخص العبارة المتعلقة بإستخدام المؤسسات أساليب إنتاجية تقتصد في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة بمتوسط حسابي قدر بـ 2,50 وبانحراف معياري بلغ 0,83 وكذا العبارة المتعلقة بارتفاع آلية الحفاظ على البيئة بمتوسط حسابي قدر بـ 2,43 وبانحراف معياري بلغ 0,80 .

ويلاحظ من خلال هذه النتائج أن أراء المسؤولين متقاربة إلى حد ما فيما يخص مجال المحافظة على البيئة حيث كانت النتائج في معظمها ايجابية وتعتبر هذه النقطة ميزة بالنسبة للمؤسسات.

الفرع الثاني : عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال التفاعل مع المجتمع

ويركز هذا المجال على العمل الخيري في كافة الميادين ومن خلال الجدول (5 .1) نجد أن متوسط متغير التفاعل مع المجتمع كان أقل من المتوسط العام حيث قدر بـ 8,77 وبانحراف معياري بلغ 1,89، وقد حصلت الفقرة التي تقيس وجود هدف للمؤسسات للحصول على مواصفة الايزو 26000 على أعلى متوسط قدر بـ 2.82 وبانحراف معياري بلغ 0.51، بينما حصلت الفقرة التي تقيس توظيف المؤسسات لأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة على أقل متوسط قدر بـ 1.52 وبانحراف معياري بلغ 0.87.

أما العبارات الأكثر سلبية فكانت تتعلق بتقديم التبرعات والهبات للمشاريع الخيرية التي حصلت على متوسط حسابي قدر بـ 1,72 وانحراف معياري بلغ 0,98 أما بالنسبة للعبارة المتعلقة بالمساهمة في دعم الهيئات الرياضية فقد قدر متوسطها الحسابي بـ 1,82 أما انحرافها المعياري بلغ 0,99 ، وقد كانت درجة الموافقة متوسطة فيما يخص العبارة المتعلقة بتوظيف عدد من الإناث في المؤسسات بمتوسط حسابي بلغ 2,09 وانحراف معياري قدر بـ 1 .

وعليه يمكن استنتاج أن المشاريع التي تقوم بها المؤسسات في إطار خدمة المجتمع تتميز بالعشوائية أي أنها ليست محددة بخطة.

الفرع الثالث : عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال الاهتمام بالعاملين

ويركز هذا المجال على كل ما تقوم به المؤسسة من مجهودات لإبراز مدى اهتمامها ومراعاتها لاحتياجات العاملين فيها، ومن خلال الجدول (5 .1) نجد أن متوسط متغير الاهتمام بالعاملين مثل أعلى متوسط بالمقارنة مع باقي المتغيرات الأخرى وقد كان أعلى من المتوسط العام حيث قدر بـ 21,58 وبانحراف معياري بلغ 3,60 .

وقد حصلت العبارة التي تقيس مدى توفير المؤسسات لدورات تدريبية للعاملين في مجال المحافظة على البيئة على أقل متوسط بلغ 1.45 وبانحراف معياري قدر بـ 0.83، في حين حصلت الفقرتان التي تقيسان مدى قدرة المؤسسة على منح الراتب في الموعد المحدد دون تأخير وتوّفر مكان للصلاة والراحة في العمل على أعلى متوسط بلغ 3 وبانحراف معياري قدر بـ 0، أي أن درجة الموافقة كانت تامة فيما يخص هاتين العبارتين، وهذا دليل على حرص المؤسسات توفير أهم سبل راحة الموظف لأداء عمله بالشكل المطلوب.

كذلك هذا يعكس مدى الاهتمام بالجانب الديني، وقد لاحظنا من خلال الزيارة الميدانية وجود مصلى للموظفين في كل مؤسسات العينة تقريبا حتى تلك التي يشتغل فيها عدد معتبر من الأجانب الذين ينتمون إلى الديانة المسيحية، وحسب مقابلة أجريناها مع رئيس مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة SONACOM وكذا مدير مؤسسة LIND GAZ اللذان اعتبرا أن:" توفير مصلّى يعتبر مكان مهم بالنسبة للموظفين خاصة أولئك القاطنين بعيدا عن مكان العمل ووجوده جد ضروري فنحن مسلمون والصلاة شيء مقدس يعبّر عن أمانة الموظف وإخلاصه في عمله".

وقد كانت أكثر العبارات سلبية تلك المتعلّقة بتوفير العلاج في حالة الأمراض المزمنة، توفير بعثات للحج والعمرة توفير النوادي والرحلات لأسر العاملين وتوفير دورات تدريبية للتوعية بأهمية حماية المستهلك بمتوسط حسابي بلغ 1,90 ، 1,56 ، 1,68، 1,78 على التوالي وانحراف معياري قدّر بـ 0,98 ، 0,90 ، 0,94 ، 0,96 على الترتيب، ويعود ذلك إلى اعتقاد أصحاب المؤسسات أن هذه الخدمات هي بمثابة تكاليف إضافية يمكن الاستغناء عنها بالرغم من أن هذه الخدمات تعزّز من الشعور بالرضا من قبل العاملين وإحساسهم بالراحة والولاء نتيجة انتمائهم لهذه المؤسسة .

أما العبارة الأكثر ايجابية فكانت تلك المتعلقة بتوفر حوافز ومكافآت ومنح للعمال بمتوسط حسابي بلغ 2,92 وانحراف معياري قدر بـ 0,33 ، وقد كانت درجة الموافقة متوسطة فيما يخص العبارات المتعلقة بتطوير تخصصات العاملين وتحديثها، توفير خدمة النقل وتقديم تسهيلات للحصول على سكن بمتوسط حسابي بلغ 2,52 ، 2,49 ، 2,01 على التوالي وانحراف معياري قدر بـ 0,85 ، 0,88 ، 1 على الترتيب.

الفرع الرابع : عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال حماية المستهلك

من خلال الجدول السابق نجد أن متوسط متغير حماية المستهلك مثل أقل متوسط بالمقارنة مع باقي المتغيرات الأخرى حيث كان أقل من المتوسط العام حيث قدر بـ 6,18 وبانحراف معياري بلغ 0,97 حيث حصلت الفقرة التي تقيس مدى اهتمام إدارة المؤسسات بشكاوى المستهلكين والعمل على حلها على أعلى متوسط بلغ 2.82 وبانحراف معياري قدر بـ 0.43، وهذا دليل على توفر القناعة لدى المسؤولين في المؤسسات عينة الدراسة على أهمية هذا الجانب ودوره في تحسين جودة المنتج، في حين حصلت العبارة التي تقيس مدى ارتفاع تكاليف حماية المستهلك على أقل متوسط بلغ 1.84 وبانحراف معياري قدر بـ 0.83 . وقد حصلت الفقرة التي تقيس استخدام المؤسسات وسائل متخصصة في تخزين المنتجات بالشكل الذي لا يؤدي إلى وقوع أضرار صحية على المستهلكين على متوسط بلغ 2,74 وبانحراف معياري قدر بـ 0,56.

ونلاحظ من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة أن درجة التزام المؤسسات تجاه مجال الاهتمام بالعاملين ومجال المحافظة على البيئة كانت أعلى من المتوسط الحسابي العام وقد يرجع ذلك إلى اعتقاد المسؤولين أن مؤسساتهم تعطي أهمية لهذين الجانبين ولكن الملاحظ أن هذا الاهتمام لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب بالمقارنة مع المعطيات المتعلقة بالمساهمات البيئية للمؤسسات ومستويات الرضا التي يعيشها العامل الجزائري. وعليه يمكن التعبير عن الفرضية الأولى كالآتي :

- ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه المحافظة على البيئة؛
- ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه الاهتمام بالعاملين؛
- ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية ضعيفة تجاه خدمة المجتمع والمستهلك.

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة الخصائص العامة للمؤسسات

قمنا بإدراج الخصائص العامة في بداية الإستبانة لاعتقادنا أنّ لهذه الخصائص أهمية كبيرة في تفسير توّجه المؤسسة نحو تبني المسؤولية الاجتماعية، وللتحقق من ذلك أجرينا الدراسة الوصفية لكل من نوع الملكية للمؤسسة، القطاع والحجم، وكذا اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى هذه الخصائص، حيث يمثّل تحليل التباين متوسط انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

ويعتمد هذا الاختبار على ما يعرف باختبار F ،فإذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية هذا يدّل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (الفرضية الصفرية) وإذا كانت قيمتها المحسوبة أكبر من الجدولية

فإنّ هذا دليل على وجود تلك الفروق (الفرضية البديلة)[1]، وسنتناول بالتفصيل كل عنصر من هذه العناصر على النحو التالي:

الفرع الأول : نوع الملكية

تضمنت العينة 22٪ مؤسسة عامة و76٪ مؤسسة خاصة و2٪ مؤسسة مختلطة، ويلاحظ من خلال هذه النتائج أن أغلب مؤسسات العينة تنتمي إلى القطاع الخاص ،وقد حاولنا التنويع في ملكية المؤسسات عينة الدراسة لنتعرف على مدى أهمية هذا المتغير في تحديد مدى ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية، حيث غالبا ما يشاع أن المؤسسات العامة تملك الهدف الاجتماعي باعتبار أنها ملك للدولة في حين قد يقل هذا الهدف لدى المؤسسات الخاصة، كما رغبنا في إدراج مؤسسات أجنبية بعد بذل جهود كبيرة ولكن لم نتمكن من ذلك نظرا لصعوبة الوصول إليها.

شكل بياني رقم (5 .1) توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب الملكية

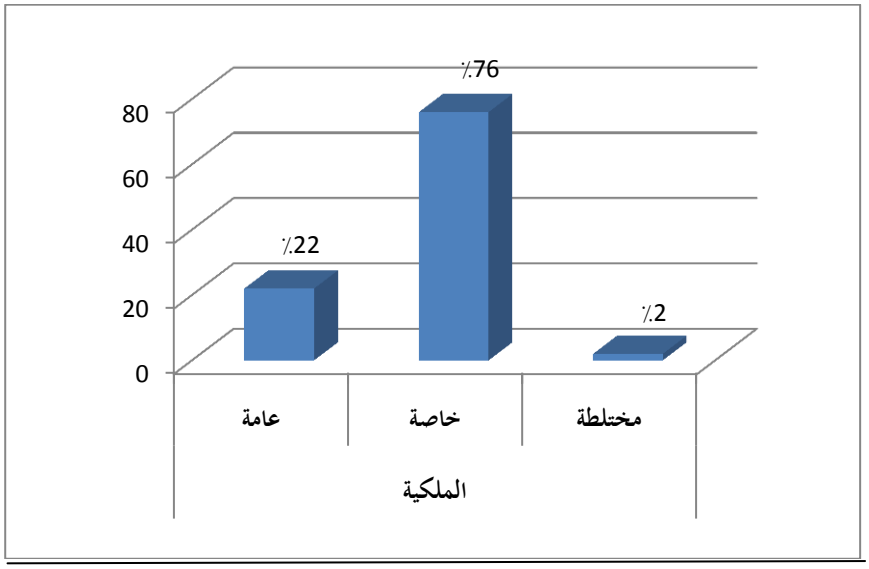

المصدر : استنادا إلى مخرجات Excel

ولمعرفة تأثير ملكية المؤسسة على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد كانت النتائج مبينة في الجدول التالي :

[1] وليد عبد الرحمان خالد الفرا، مرجع سابق ، ص 45 .

جدول رقم (5 .2) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أثر الملكية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (sig)	النتيجة
بين المجموعات	541,970	2	270,985	9,573	0,000	توجد فروق
داخل المجموعات	1358,738	48	28,307			
المجموع	1900,709	50				

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وتبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة للمسؤولية الاجتماعية يساوي 0,000 وهي أقل من 0,05 كما أن قيمة F المحسوبة التي بلغت 9,57 كانت أكبر من قيمة F الجدولية التي قدّرت بـ 3,18 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الملكية، وعليه فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن لملكية المؤسسة تأثير في ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية.

ومنه يمكن القول أن القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر من تحولات في النظام السياسي والإصلاحات الاقتصادية بعد الاستقلال مرورا بالعشرية السوداء هذا كله أخّر من نهوضه ونموّه بالشكل المطلوب.

كما أن القطاع الخاص لا يزال ينشط تحت شعار الدولة الحامية أو الدولة المالكة وهو "مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار، والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسيّر الاقتصاد وفق حاجة الشعب، فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب"[1]، ويمكن تفسير أسباب ضعف الممارسات الاجتماعية للقطاع الخاص بالجزائر من خلال عديد المداخل التي نذكر منها على الخصوص[2]:

[1] بونوة شعيب، بن يخلف زهرة ، التغيير المؤسسي الاستراتيجي لاحتواء المسؤولية الاجتماعية وتكريس التنمية(حالة الجزائر) ، ملتقى : منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار ، 2012 ، ص 08 .

[2] بونوة شعيب، بن يخلف زهرة ، المرجع السابق، ص 12 ، بتصرف .

أولا : مشكل التمويل

إن الفعالية الاقتصادية المطلوبة من القطاع الخاص لتبني برنامج للمسؤولية الاجتماعية لا تتأتى دون توفير الموارد المالية اللازمة خاصة بالنظر إلى تكاليف هذه البرامج ومن ثم ينبغي إعادة النظر في حجم التمويل المخصص لهذه البرامج ومن ثم تنظيمها.

ثانيا : دعم الدولة

القطاع الخاص بالجزائر عول بل راهن على مستوى دعم الدولة له ليس فقط كانطلاقة ولكن كحارس دائم لعثراته ما غيب نسبيا حس الأداء الاقتصادي الفعال والمساهمة في ترقية المجتمع وكرس بالمقابل ثقافة الاستفادة القصوى من مزايا الدولة بالشكلين القانوني وغير القانوني.

ثالثا :الفساد

تقل مستويات الشفافية والإفصاح ما يضاعف مستويات الفساد لخلق عائق هو الأكبر بالنسبة للقطاع الخاص (تحتل الجزائر مراتب متدنية في التقييم العالمي لمستوى الشفافية والإفصاح في تقرير الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية منذ دخولها التصنيف سنة 2003 لتبلغ المرتبة 105 من بين 178 دولة سنة 2010).

وتعزز عديد الرؤى الاقتصادية هذه الفكرة حيث يرى (Ronald Coase (1992 أنه "من المستحيل وجود اقتصاد سوق ذي قيمة دون المؤسسات المناسبة." [1] فتكريس تبني المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص في الجزائر يظل دون المستوى المطلوب خاصة إذا أشرنا إلى نقص عامل الطوعية، لأن قوة المسؤولية الاجتماعية مستنبطة أصلا من طابعها الاختياري بأخذ زمام المبادرة في مجال المساهمة الاجتماعية[2].

الفرع الثاني : نوع القطاع

احتل القطاع الصناعي النسبة الأكبر في المؤسسات محل الدراسة والذي بلغت نسبته 61٪ وهذا يعتبر مؤشر جيد لأن القطاع الصناعي يعد أكبر وأهم القطاعات التي تهتم بالممارسات الاجتماعية بالمقارنة مع باقي القطاعات، فنتيجة ممارسة المؤسسات الصناعية لنشاطها تخلف بذلك آثار بيئية واجتماعية وهذا يستدعي تحملّها للمسؤولية لذا فإنها غالبا ما تتواجد لديها أقسام خاصة بالوقاية والأمن والحفاظ على البيئة، بينما مثّل قطاع

[1] أوليفر ويليامسون، المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الاقتصاديين ،مقال منشور في كتاب معنون ب"المؤسسات والاقتصاد ، الطبعة الأولى ،دار الكتاب الحديث الأردن ،2009، ص 04.

[2] صالح مهداوي محسن العامري ،الإدارة والأعمال ، الطبعة الأولى، دار وائل ، الأردن، 2007 ، ص 94، بتصرف.

الخدمات 20٪ الذي لا يمكن أيضا إهمال أهميته تجاه المسؤولية الاجتماعية، في حين أن القطاع التجاري مثّل 5٪ وقطاع الأشغال مثّل 14٪ مع الإشارة إلى أنه لا يجب إغفال دور باقي القطاعات في مجال تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه كافة أصحاب المصالح.

شكل بياني رقم (5 . 2) توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب القطاع

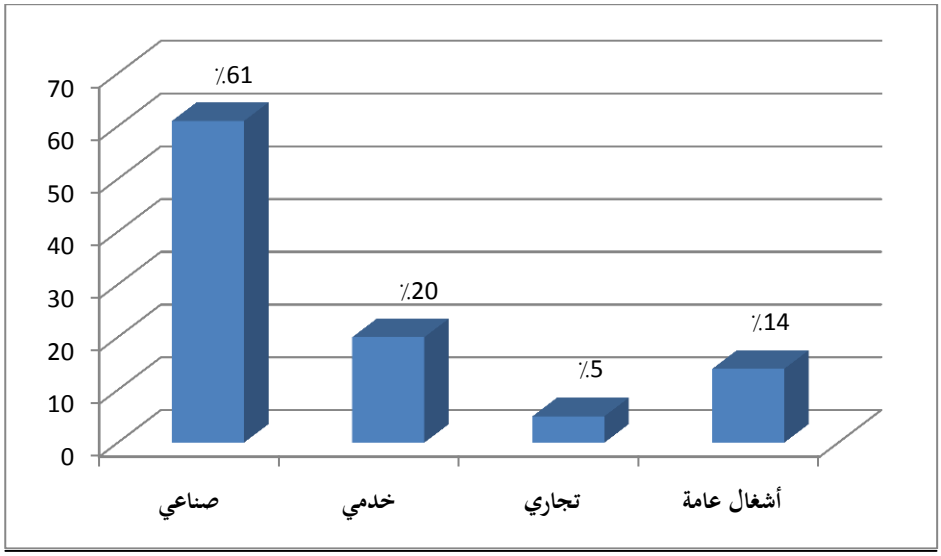

المصدر : استنادا إلى مخرجات Excel

ولمعرفة تأثير القطاع على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد كانت النتائج مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (5 .3) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أثر القطاع على ممارسة المسؤولية الاجتماعية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (sig)	النتيجة
بين المجموعات	32,616	2	16,308	0,419	0,660	لا توجد فروق
داخل المجموعات	1868,092	48	38,919			
المجموع	1900,709	50				

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وتبيّن النتائج الموضّحة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة للمسؤولية الاجتماعية يساوي 0,66 وهي أكبر من 0,05 كما أن قيمة F المحسوبة التي بلغت 0,41 كانت أقل من قيمة F الجدولية التي قدّرت بـ 3,18، مما يدل

على عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى القطاع.

هذا يعني أن متغير القطاع لم يؤثر على آراء المسؤولين فهو لم يجعل الإجابات متحيزة حيث كانت الاستجابة عامة بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسات، ومن بين الأسباب التي دعت إلى ذلك هو حداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الذي لايزال حديث النشأة ولم تتوصل العديد من المؤسسات إلى فهم المستوى أو المدى الذي ينبغي أن تبلغه المسؤولية الاجتماعية بالمقارنة مع القطاع العام أو بالمقارنة بدرجة تلويثها للبيئة أو مساهمتها الاجتماعية.

الفرع الثالث : حجم المؤسسات

تم قياس الحجم من خلال عدد العمال فقد مثلت المؤسسات الصغيرة 43٪ بينما المتوسطة فقد مثلت 41٪ أما الكبيرة فلم نتحصّل سوى على نسبة 16٪، وقد سعينا إلى أن تكون نسبة المؤسسات الكبيرة عالية ولكن نظرا لأن الحصول على معلومات من مثل هذه المؤسسات خاصة غير العمومية يعد أمرا صعبا فلم نتمكن من ذلك، ولاعتقادنا أن العاتق الأكبر لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية يقع على كاهل المؤسسات الكبيرة والتي لا تمثل سوى نسبة قليلة بالمقارنة مع نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شكل بياني رقم (3. 5) توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب الحجم

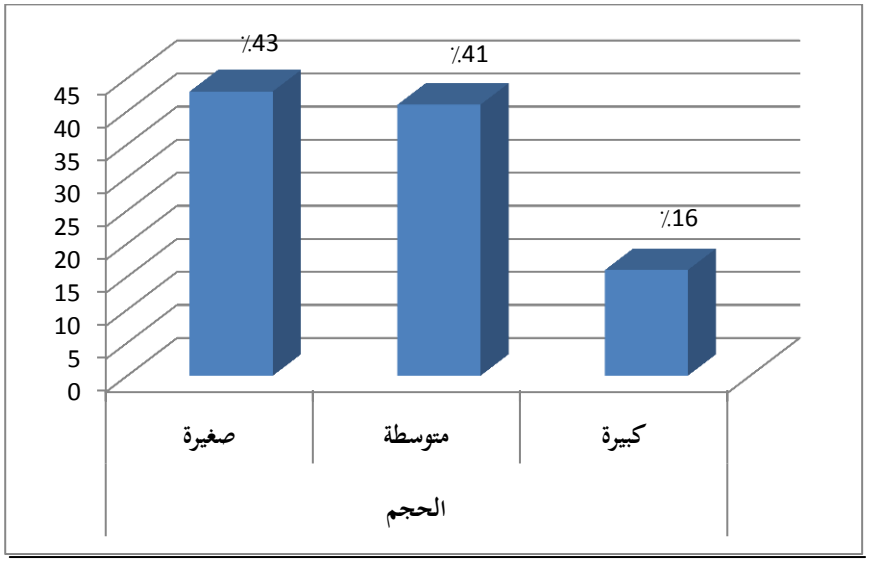

المصدر : استنادا إلى مخرجات Excel

ولمعرفة تأثير الحجم على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد كانت النتائج مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (5 . 4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار مدى وجود فروق معنوية لممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى حجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أثر الحجم على ممارسة المسؤولية الاجتماعية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (sig)	النتيجة
بين المجموعات	166,119	2	83,059	2,298	0,011	توجد فروق
داخل المجموعات	1734,590	48	36,137			
المجموع	1900,709	50				

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وتبين النتائج الموضحة في هذا الجدول أن مستوى الدلالة للمسؤولية الاجتماعية يساوي 0,01 وهي أقل من 0,05 كما أن قيمة F المحسوبة التي بلغت 2,29 كانت أكبر من قيمة F الجدولية التي قدّرت بـ 3,18 ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى الحجم، وعليه فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن لحجم المؤسسة تأثير في ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية.

من خلال هذه النتائج نستنتج أن المؤسسات الكبيرة عادة ما تعطي اهتماما كبيرا لسمعتها وتتوفر لديها الموارد المالية الكافية لتمويل مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي تخدم سمعتها بشكل مباشر، كما يمكن لها توفير الموارد البشرية المؤهلة لإدارة فعالة لهذه البرامج على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون عادة غير مشهورة ولا تتعرّض لضغوطات من طرف منظمات المجتمع المدني كغيرها من المؤسسات الكبيرة .

وتهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق أرباح في الأجل القصير والمتوسط حيث تمثل برامج المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لها تكلفة في الأجل القصير، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمارس المسؤولية الاجتماعية إلا أن ذلك ليس دائما بل يعتمد في كثير من الأحيان على مدى تحقيقها لأداء مالي جيد .

ومنه يتوجب التعامل بخصوصية أكثر عند الرغبة في نشر ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص التنظيمية والإدارية لهذا النوع من المؤسسات[1].

وعليه يمكن القول أنه يبقى موضوع المسؤولية الاجتماعية موضوع حساس لكونه يدخل ضمن ثقافة جديدة لا تزال مؤسساتنا الاقتصادية تتعرف عليه، فمن خلال دراستنا وجدنا أنه بالرغم من المنافع التي يمكن للمؤسسات جنيها من خلال المسؤولية الاجتماعية إلا أنه لم يتم الاعتراف بها بشكل منّظم وهذا نظرا لتكاليفها العالية.

ووجدنا أن تطبيقها على أرض الواقع لا يزال في بداياته نظرا لعوائق وصعوبات يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر (أهمها احتلال القطاع غير الرسمي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري) وكذا نظرا لاعتقاد أصحاب المؤسسات أنها مبادرات طوعية أكثر منها التزام، وبقاء فكرة تحقيق الربح مسيطرة إلى حد ما على نشاط بعض المؤسسات، ومنه يمكننا استنتاج أنه بما أن المؤسسات تتعامل مع العديد من الأطراف تلبية لمصالحها، فهي بذلك ملزمة بتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه حقوق هؤلاء الأطراف.

[1] وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ضرورة في الشركات الكبيرة و خيار يجب دعمه في الشركات الصغيرة و المتوسطة، 2012، ص 03 .

المبحث الثاني : دراسة طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي

في هذا الإطار نحاول اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي في المؤسسات الجزائرية باستخدام تحليل البيانات الزمنية المقطعية من خلال ما يسمّى بالتحليل الساكن، حيث سنتناول ذلك في ثلاث مطالب رئيسية أولها يتعلق بدراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول، أما الثاني فيتناول دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية والثالث يتعرّض إلى دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات.

المطلب الأول : دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA)

سنعتمد لمعرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي الممثّل في العائد على الأصول (ROA) على منهج السلاسل الزمنية المقطعية، وعليه سنقوم بتقدير نموذج الانحدار المجمّع، نموذج الآثار الثابتة والعشوائية وإجراء الاختبارات اللازمة للمفاضلة بين هذه النماذج للوصول إلى تقدير النموذج الأمثل كالآتي :

الفرع الأول : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع (PRM)

فيما يلي نعرض نتائج التقدير المبّينة في الجدول أدناه الذي يوضّح نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع (PRM) بالاعتماد على برنامج Eviews 08 والتفاصيل مبّينة بوضوح في الملحق رقم (05):

جدول رقم (5 .5) نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمع

	β	$P(t)$
C	*0.408694*	*0.0010*
ENV	*-0.064798*	*0.0013*
PER	*0.000274*	*0.4978*
SOC	*-0.000823*	*0.8610*
CSMAT	*-0.000383*	*0.8402*
TAILLE	*-0.041866*	*0.0060*
RISQUE	*0.002948*	*0.0000*
R-squared=0.58	*Prob(F-statistic)=0.000*	
Adjusted R-squared=0.57		

المصدر : استنادا إلى نتائج برنامج Eviews 08

اعتمادا على نتائج الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار التجميعي المقدرة بالشكل التالي :

$$ROA = 0.408694 - 0.064798\ ENV + 0.000274\ PER - 0.000823\ SOC - 0.000383\ CSMAT - 0.041866\ Taille + 0.002948\ Risque + 0.23 \ldots\ldots\ldots (01)$$

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (7 .5) أن المتغيّرات المستقلة المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على المتغيّر التابع والذي يمثّل العائد على الأصول (ROA) ؛ وذلك لكون قيمة احتمال اختبار F-statistic البالغة 0.0000 هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن النموذج المقدّر معنوي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدّل للنموذج (0.57) وهذا يعني أن المتغيّرات المستقلة للمسؤولية الاجتماعية تفسّر (57٪) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول وهي تعتبر نسبة جد عالية والنسبة المتبقية التي تمثل (43٪) فهي ترجع إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي .

يلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن جميع المتغيّرات المستقلة للدراسة : الاهتمام بالعاملين التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك ليس لها معنوية إحصائية لأن قيمة احتمال t-Statistic لكل منها كانت أكبر من 0.05، أما المتغيّرات المحافظة على البيئة، الحجم والمخطر فقد كانت لها معنوية إحصائية؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية لـ t-Statistic لمتغير المحافظة على البيئة 0.0073 وهي أقل من 0.05 ومنه فإن متغير البيئة له دلالة إحصائية، أما بالنسبة للمتغير المخطر فقد بلغت القيمة الاحتمالية لـ t-Statistic 0.0000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى أن هذا المتغير له دلالة إحصائية، بالنسبة للحجم بلغت قيمته الاحتمالية 0.006 وهذا يعني أن له دلالة إحصائية.

وبهدف معرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات سوف نقوم بدراسة معاملات الانحدار ومن خلال النتائج لوحظ أنّ:

- عنصر المحافظة على البيئة الوحيد من بين باقي عناصر المسؤولية الاجتماعية الذي له علاقة مع العائد على الأصول وقد كانت هذه العلاقة سلبية، حيث أن زيادة تركيز المؤسسات على مجال المحافظة على البيئة بنسبة 100% يساهم في انخفاض العائد على الأصول بنسبة 6.4%.
- هناك علاقة سلبية بين متغير الحجم و (ROA) حيث أن زيادة حجم المؤسسة بنسبة 100% يساهم في انخفاض العائد على الأصول بنسبة 4.2%.
- هناك علاقة ايجابية بين متغير المخطر و (ROA) حيث أن للمخطر دور في رفع العائد على الأصول بنسبة 0.29%.

وإذا قمنا بتعديل النموذج للحصول على أفضل نموذج انحدار تجميعي نقوم بحذف المتغيّرات التي ليس لها أية دلالة إحصائية ليصبح لدينا نموذج انحدار تجميعي مكوّن من متغيّرات البيئة، الحجم والمخطر (الملحق رقم 06) كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$ROA= 0.405367- 0.066013\ ENV - 0.041197\ TAILLE +0.002943\ RISQUE + 0.23 \ldots\ldots(02)$$

جدول رقم (5 .6) نتائج التقدير الأمثل لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمع

	β	$P(t)$
C	*0.405367*	*0.0007*
ENV	*-0.066013*	*0.0008*
TAILLE	*-0.041197*	*0.0039*
RISQUE	*0.002943*	*0.0000*
R-squared=0.57 *Adjusted R-squared=0.57*	*Prob(F-statistic)=0.000*	

المصدر : استنادا إلى نتائج برنامج Eviews 08

نلاحظ من خلال الجدول المبيّن أعلاه أن للنموذج دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية 0.05، وقد ظهر أن كل من متغيري البيئة والحجم يرتبطان بعلاقة عكسية مع المتغيّر التابع في حين ظهر متغير المخطر بعلاقة طردية، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 57٪ ما يدّل على قدرة المتغيرات المستقلة الثلاث المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في متغير المحافظة على البيئة، متغير الحجم ومتغير المخطر على تفسير الأداء المالي المعبّر عنه بالعائد على الأصول.

الفرع الثاني : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM)

فيما يلي نعرض نتائج التقدير المبينة في الملحق رقم (07) الذي يوضح نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) بالاعتماد على برنامج Eview 08 ويمكن عرض بعض هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (5 .7) نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار الثابتة

	β	$P(t)$
C	*0.890577*	*0.0067*
ENV	*0.038676*	*0.5366*
PER	*0.000229*	*0.7668*
SOC	*-0.002449*	*0.6739*
CSMAT	*0.0000224*	*0.9954*
TAILLE	*-0.104751*	*0.0078*
RISQUE	*0.003236*	*0.0000*
R-squared=0.69		*Prob(F-statistic)=0.000*
Adjusted R-squared=0.61		

المصدر : استنادا إلى نتائج برنامج Eviews 08

اعتمادا على نتائج الجدول يمكن كتابة معادلة نموذج الآثار الثابتة المقدرة بالشكل التالي :

$$ROA = 0.890577 + 0.038676\,ENV + 0.000229\,PER - 0.002449\,SOC + 0.0000224CSMAT - 0.104751\,Taille + 0.003236\,Risque + 0.23 \ldots\ldots\ldots (03)$$

يتبين من خلال نتائج التقدير أنّ قيمة احتمال اختبار F-statistic البالغة 0.0000 هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن النموذج المقدّر معنوي؛ أي أن المتغيّرات المستقلة المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على العائد على الأصول. وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج جد عالية اعتمادا على قيمة معامل التحديد المعدّل التي أظهرت أن المتغيّرات المستقلة للمسؤولية الاجتماعية تفسر (61٪) من التغيّرات الحاصلة في العائد على الأصول .

ويلاحظ من خلال النتائج الموضّحة في الجدول أعلاه أن جميع المتغيّرات المستقلة للدراسة ليس لها معنوية إحصائية لأن قيمة احتمال t-Statistic لكل منها كانت أكبر من 0.05 بإستثناء المتغيرات الضابطة الحجم والمخطر فقد كانت لها معنوية إحصائية بحيث كانت العلاقة سلبية مع متغيّر الحجم وايجابية مع متغيّر المخطر.

ولغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (F-test) لإجراء اختبارات المفاضلة بين أسلوب الانحدار المجمّع وأسلوب الآثار الثابتة، ويتم توضيح معادلة هذا الاختبار كالآتي:

$$F= (R^2_{FE} - R^2_{P}) / (N - 1) / (1- R^2_{FE}) / (NT- N-K) \sim F(N-1, NT- N-K)$$

تم استخراج القيمة المجدولة لاختبار Fisher من خلال جدول التوزيع لهذا الاختبار، وقد أشارت النتائج إلى أن القيمة المجدولة والتي قدرت بـ (1,41) كانت أقل من القيمة المحسوبة –التي تم حسابها بناءا على المعادلة المذكورة أعلاه– والتي بلغت (1.46)، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنّص على قبول النموذج

التجميعي ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختيار الأنسب سيتجّه نحو نموذج الآثار الثابتة والذي يشير إلى ضرورة العثور على التأثيرات المتعلقة بكل مؤسسة على حدى .

الفرع الثالث : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار العشوائية (REM)

فيما يلي نعرض نتائج التقدير المبيّنة في الملحق رقم (08) الذي يوضح نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار العشوائية بالاعتماد على برنامج Eviews 08 ، ويمكن عرض بعض هذه النتائج باختصار في الجدول التالي :

جدول رقم (5 .8) نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية

	β	*P(t)*
C	*0.435829*	*0.0015*
ENV	*-0.061906*	*0.0056*
PER	*0.000297*	*0.4971*
SOC	*-0.000992*	*0.8351*
CSMAT	*-0.000310*	*0.8793*
TAILLE	*-0.045554*	*0.0065*
RISQUE	*0.003019*	*0.0000*
R-squared=0.58 *Adjusted R-squared=0.57*	*Prob(F-statistic)=0.000*	

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

اعتمادا على نتائج هذا الجدول يمكن كتابة معادلة نموذج الآثار العشوائية المقدرة بالشكل التالي :

$$ROA = 0.435829 - 0.061906\,ENV + 0.000297\,PER - 0.000992\,SOC - 0.000310\,CSMAT - 0.045554\,Taille + 0.003019\,Risque + 0.22 \ldots\ldots\ldots (04)$$

اعتمادا على النتائج المحصّل عليها يتضّح أن المتغيّرات المستقلّة المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على (ROA) كون قيمة احتمال اختبار F-statistic كانت أقل من مستوى المعنوية 0.05، وقد وجد أن للنموذج قوة تفسّيرية عالية فالمتغيّرات المستقلة للمسؤولية الاجتماعية تفسّر (57٪) من التغيّرات الحاصلة في (ROA)، ويلاحظ أن المتغيّرات المستقلّة: الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك ليس لها معنوية إحصائية أما المتغيّرات المحافظة على البيئة، الحجم والمخطر فقد كانت لها معنوية إحصائية؛ وقد بلغت قيمة احتمال t-Statistic لهذه المتغيرات 0.0056 ،0.0000 ، 0.0065، على التوالي. بحيث كانت هناك علاقة سلبية بالنسبة لمتغيري المحافظة على البيئة والحجم وأخرى إيجابية بالنسبة لمتغير المخطر.

ومن خلال هذه النتائج نجد أن:

- عنصر المحافظة على البيئة الوحيد من بين باقي عناصر المسؤولية الاجتماعية الذي له علاقة مع العائد على الأصول وقد كانت هذه العلاقة سلبية، حيث أن زيادة تركيز المؤسسات على مجال المحافظة على البيئة بنسبة 100% يساهم في انخفاض العائد على الأصول بنسبة 6.1%.
- هناك علاقة سلبية بين متغير الحجم و (ROA) حيث أن زيادة حجم المؤسسة بنسبة 100% يساهم في انخفاض العائد على الأصول بنسبة 4%.
- هناك علاقة ايجابية بين متغير المخطر و (ROA) حيث أن للمخطر دور في رفع العائد على الأصول بنسبة 0.30%.

وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية نستخدم اختبار Hausman، وقد أظهرت النتائج الموضحة في الملحق رقم (09) المبين في الملاحق أن قيمة احتمال (Chi-Square) كانت أكبر من 5% وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنّص على أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب ونرفض الفرضية البديلة التي تنّص على أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب.

وعليه وبناءا على ما سبق يتبين أن أسلوب التحليل من خلال نموذج الآثار العشوائية هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج البيانات الزمنية المقطعية الذي يهتم بالبواقي الخاصة بكل مؤسسة بحيث أن هذا الباقي يختلف من مؤسسة لأخرى، وبشكل عام كانت قيم البواقي الخاصة بالمؤسسات صغيرة وهذا يدّل على أن المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة دالة في تفسير العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

ولغرض تعديل النموذج قمنا بإزالة المتغيّرات التي ليس لها دلالة إحصائية وهذا للحصول على النموذج الأمثل الذي يضم متغيّرات الدراسة لنموذج الآثار العشوائية ثم القيام بمجموعة من التوفيقات بين المتغيّرات وفي النهاية اعتماد النموذج الأمثل بناءا على أعلى قيمة لمعامل التحديد المصحّح (Adjusted R-squared) وأقل قيمة لمعيار Akaike للمعلومات، وقد ظهر النموذج بالشكل الآتي :

$$ROA = 0.427 - 0.063\ ENV - 0.044\ TAILLE + 0.003\ RISQUE + 0.22 \ldots\ldots(05)$$

جدول رقم (5 . 9) نموذج التقدير الأمثل لتأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي باستخدام نموذج الآثار العشوائية

	β	$P(t)$
C	*0.427814*	*0.0010*
ENV	*-0.063385*	*0.0030*
TAILLE	*-0.044179*	*0.0043*
RISQUE	*0.003005*	*0.0000*
R-squared=0.58		*Prob(F-statistic)=0.000*
Adjusted R-squared=0.57		

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال النتائج المحصّل عليها يتبيّن النموذج الأمثل كما هو موضّح في الجدول رقم (10) في الملاحق الذي يفسّر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة، وقد ظهر أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية بالمقارنة مع النماذج الأخرى حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل التحديد المصحّح (57٪) وأقل قيمة لمعيار Akaike للمعلومات (0.029-) وقد بلغت المعنوية الكلية للنموذج 0.0000 بمعنى أن النموذج معنوي عند مستوى الدلالة 5٪ و 1 ٪ .

الفرع الرابع: مناقشة النتائج المحصّل عليها المتعلقة بالعائد على الأصول

من خلال عرض النتائج في الأجزاء السابقة وبناءا على التحليلات التي أوردناها، سوف نقوم في هذا الإطار بإثبات أو نفي الفرضيات التي تم بناؤها في بداية الدراسة وربطها بنتائج الدراسات السابقة حول الموضوع كالآتي:

أولا : الفرضية المتعلقة بالمحافظة على البيئة

يتضح من النموذج الأخير وجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول فكلّما زادت تكاليف المحافظة على البيئة بمقدار (100٪) سيترتّب عليه انخفاض في العائد على الأصول بمقدار (6.1 %)، وعليه نرفض الفرضية التي تنّص على وجود علاقة ايجابية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول، وهذا دليل على أن هذه المؤسسات تضّحي بجزء من أرباحها في سبيل المحافظة على البيئة .

تجدر الإشارة إلى أن أغلب المؤسسات التي تم الاستناد عليها في هذه الدراسة هي مؤسسات تنتمي إلى القطاع الصناعي، مما يعني أن هذه المؤسسات تتحمل تكاليف تجاه البيئة وتتمثل معظم هذه التكاليف في أعباء استخدام أساليب إنتاجية تقتصد في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة بالإضافة إلى استعمال آلات أقل تسببا في

تلّوث الأرض والهواء والماء واستخدام أساليب للتخلّص من مخلّفات الإنتاج والنفايات والحد من التلوث الذي يعد أمرا حتميا خاصة وأن السلطات الجزائرية قد فرضت قوانين ومراسيم تنفيذية صارمة وإجبارية تنظّم التعامل مع النفايات الصناعية والتلوث الناتج عن مزاولة النشاط الاقتصادي للمؤسسات مثل: المرسوم التنفيذي رقم 94-279 يتضمن تنظيم مكافحة تلوث المياه، المرسوم التنفيذي 04-08 يتضمن تنظيم النفايات، المرسوم التنفيذي رقم 06-138 ينظم التلوث الجوي .

وهي تمثّل نفس النتيجة التي توصل إليها كل من (2011) Yaghoub Alavi Matin and others التي أجروها على عينة من شركات المساهمة العامة المختصة في تصنيع المنتجات الصيدلانية في شرق أذربيجان وطهران، وقد شملت أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لبحثهم متغير المحافظة على البيئة وتم استخدام معدل العائد على الأصول لقياس الأداء المالي وتوصل الباحثون إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين بعد المحافظة على البيئة والعائد على الأصول.

ثانيا : الفرضية المتعلقة بالاهتمام بالعاملين

يتضح من خلال النموذج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام بالعاملين والعائد على الأصول وقد أظهرت مصفوفة الارتباط لـ Pearson عدم وجود أي ارتباط بينهما، ويعود ذلك إلى اعتقاد أصحاب المؤسسات أن الخدمات المقدّمة للعاملين هي بمثابة تكاليف إضافية يمكن الاستغناء عنها –بالرغم من أن هذه الخدمات تعزّز من الشعور بالرضا لدى العاملين وإحساسهم بالراحة والولاء نتيجة انتمائهم لهذه المؤسسة وبالتالي ارتفاع إنتاجية العامل– وقد توصّلت دراسة (2010) Cristiana Manescu إلى تغيّر أثر العلاقات مع الموظفين على العائد على الأصول من إيجابي إلى سلبي من سنة لأخرى أي أن هذه العلاقة غير ثابتة وبالتالي نرفض الفرضية التي تنّص على وجود علاقة ايجابية بين الاهتمام بالعاملين والعائد على الأصول.

ثالثا : الفرضية المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع

يتضح من خلال النموذج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفاعل مع المجتمع والعائد على الأصول وقد أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson عدم وجود أي ارتباط بينهما، ويعود ذلك إلى ضعف هذه الممارسات في بعض المؤسسات إلا في حدود ضّيقة. وهذا ما أكدّته دراسة Heli Wang, Jaepil Choi, Jiatao Li (2008) حيث لم يعثروا على دليل قطعي لإيجابية هذه العلاقة حيث أوضحوا في دراستهم أن العمل الخيري يميل إلى انخفاض الأداء المالي للمؤسسات، في حين أن دراسة (2010) Cristiana Manescu أثبتت أن العلاقات مع المجتمع كان لها تأثير إيجابي على عوائد الأسهم، ولم يظهر هذا التأثير على العائد على الأصول وبالتالي يتبين رفض الفرضية التي تنّص على وجود علاقة ايجابية بين التفاعل مع المجتمع والعائد على الأصول.

ويمكن تفسير سبب عدم وجود العلاقة بين هذا البعد من المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي إلى فكرة جوهرية استنتجناها من خلال التحاور مع المسؤولين في بعض المؤسسات أن هذه المبادرات عادة لا يتم تقييدها ضمن القوائم المالية للمؤسسة، فهي تعتبر بالنسبة لمالك المؤسسة بمثابة عمل خيري يتم بدافع الوازع الديني، لذا يجب حفظه وتجنب نشره فهو في الاعتبارات الدينية بمثابة عمل للخير يفضّل عدم التشهير به.

إلا أن هناك مؤسسات من تدلي بالأرقام المتعلقة بالأعمال الخيرية إيمانا منها بضرورة ذلك؛ إنطلاقا من الوازع الديني نفسه من باب أن على رجل الأعمال إخراج ما يسمى بالصدقة عن ماله الذي حال عليه الحول فالإدلاء بها ضرورة شرعية لا بد منها، وتقدم هذه المبالغ إلى صندوق الزكاة أو توّجه إلى مشاريع خيرية للمنطقة التي تنتمي إليها المؤسسة.

رابعا : الفرضية المتعلقة بحماية المستهلك

يتضّح من خلال النموذج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حماية المستهلك والعائد على الأصول وقد أظهرت مصفوفة الارتباط لـ Pearson عدم وجود أي ارتباط بينهما، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات محل الدراسة بالأخص الصغيرة والمتوسطة منها تقوم بنشاطات للمسؤولية الاجتماعية في مجال حماية المستهلك ولكن هذا الالتزام غالبا لا يتعدى الأطر القانونية فالسلطات الجزائرية أصدرت قوانين ومراسيم تنفيذية عديدة في هذا المجال وقد كانت صارمة في ذلك.

فلم تصل هذه المؤسسات بطبيعة حجمها إلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الطوعية التي تعتبر عامل مهم في الدلالة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وقد أكدّت دراسة Cristiana Manescu (2010) وجود أثر سلبي ضعيف للبعد المتعلق بحماية المستهلك على عوائد الأسهم ولم يظهر هذا الأثر على العائد على الأصول، وبالتالي نرفض الفرضية التي تنّص على وجود علاقة ايجابية بين حماية المستهلك والعائد على الأصول.

خامسا : الحجم

يتضح من خلال النموذج وجود علاقة سلبية بين حجم المؤسسات والعائد على الأصول، وهذا يشير إلى أن الزيادة في حجم المؤسسات بنسبة 100٪ ستؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة 4٪ وذلك لانخفاض النتيجة الصافية بتأثير ارتفاع التكاليف لأن زيادة حجم المؤسسة عن الحجم الأمثل يتسبب في تحقيق لا وفورات في الحجم وهذا نتيجة ارتفاع بعض التكاليف مما يخفض من معدلات الأرباح، وبما أن المؤسسات محل الدراسة

أغلبها ذات أحجام صغيرة ومتوسطة بمعنى أن قدرتها على التحكم في التكاليف محدودة مما قد يجبر هذه المؤسسات على إنتاج السلع بتكلفة متزايدة لسعر القطعة مع ازدياد حجم الإنتاج على عكس المؤسسات الكبيرة التي لها قدرة على تحقيق وفرات في الحجم[1] التي تمكنها من الوصول إلى أسواق أكبر عن طريق توفير سلعتها إلى عدد أكبر من الناس.

على العكس من ذلك توصلت دراسة Yaghoub Alavi Matin and others (2011) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والأداء المالي، وقد أشارت كل من Georgeta Vintilã & Florinita Duca (2013) إلى أن حجم المؤسسة وربحيتها لهما تأثير قوي في اتجاه المؤسسات نحو المسؤولية الاجتماعية، وفقا للتقارير السنوية للمؤسسات الرومانية.

سادسا : المخطر

يتضح من خلال النموذج علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخطر والعائد على الأصول وقد كانت هذه العلاقة ايجابية كما يلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط لـ Pearson وجود ارتباط قوي بين العائد على الأصول والمخطر قدّرت نسبته بـ 73 ٪ ، ويمكن تفسير ذلك على أساس العلاقة الطردية بين المخاطرة والعائد فارتفاع حجم ديون المؤسسة يشير إلى أنها تتحمل درجة مخاطرة عالية بسبب دخولها في مشاريع استثمارية يتوقع من هذه المشاريع أنها تحمل عوائد عالية تمكنها من تغطية حجم تلك الديون، وهذا ما أكدته دراسة Ioannis Oikonomou (2011) وكذا دراسة Yaghoub Alavi Matin and others (2011) التي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين مخاطر المؤسسة والأداء المالي.

ويعود سبب سلبية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي عادة إلى ارتفاع تكاليف برامج المسؤولية الاجتماعية خاصة التكاليف المتعلقة بالبيئة وقد وافق هذا التوجه كل من Wright and Ferris (1997) الذين وضحا أن تكاليف التبرع للمؤسسات الخيرية أو لدعم جهود التنمية المحلية، أو تكلفة التوقف عن تصنيع منتجات معينة كالمبيدات مثلا وذلك نظرا لاعتبارات بيئية من شأنه أن يعمل على التأثير سلبا على ربحية المؤسسات ونتيجة لارتفاع هذه التكاليف قد يقلل ذلك من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وهذا ما أكده الباحثان Aupperle et al (1985) حيث وضحا أن المؤسسات المسؤولة اجتماعيا تتحمل تكاليف إضافية لا تتحملها مؤسسات منافسة واستدلوا على ذلك من خلال تكاليف مشاريع التقليل من التلوث.

[1] تمثل وفورات الحجم انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة التي حصلت عليها الشركة من خلال زيادة كمية الإنتاج. وكخاصية من خصائص العملية الإنتاجية فإن ارتفاع عدد القطع المنتجة من سلعة ما ينتج عنه انخفاض في تكلفة إنتاج هذه القطعة.

المطلب الثاني : دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE)

نحاول في هذا المطلب معرفة مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على مؤشر ثاني من مؤشرات الأداء المالي تم اعتماده في هذه الدراسة والمتمثّل في العائد على حقوق الملكية استنادا إلى منهج السلاسل الزمنية المقطعية، وعليه سنقوم بتقدير نموذج الانحدار المجمّع، نموذج الآثار الثابتة والعشوائية وإجراء الاختبارات اللازمة للمفاضلة بين هذه النماذج للوصول إلى تقدير النموذج الأمثل، وفيما يلي الأساليب الرئيسية المتبعة في التحليل .

الفرع الأول : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع (PRM)

وفيما يلي نعرض نتائج التقدير المبينة بالتفصيل في الملحق رقم (11) الذي يوضح نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع بالاعتماد على برنامج Eviews 08 والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (10 .5) نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع خاص بالعائد على حقوق الملكية

	β	*P(t)*
C	*0.394228*	*0.7962*
ENV	*-0.007504*	*0.9758*
PER	*-0.001921*	*0.7019*
SOC	*0.005339*	*0.9271*
CSMAT	*-0.018675*	*0.4279*
TAILLE	*0.040838*	*0.8278*
RISQUE	*-0.004693*	*0.0202*
R-squared=0.024 *Prob(F-statistic)= 0.41* *Adjusted R-squared=0.00053*		

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة احتمال اختبار F-statistic البالغة 0.41 هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن النموذج المقدر غير معنوي؛ أي أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع والذي يمثل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدّل للنموذج المقدر (0.000530) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة للمسؤولية الاجتماعية تفسر (0.053٪) من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية (ROE) وهي تعتبر نسبة جد ضعيفة والنسبة المتبقية (947. 99 ٪) فهي ترجع إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي.

كما يلاحظ من خلال النتائج المحصّل عليها أن جميع المتغيّرات المستقلة الرئيسية للدراسة: المحافظة على البيئة الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك ليس لها معنوية إحصائية لأن قيمة احتمال t-Statistic لكل منها كانت أكبر من 0.05.

الفرع الثاني : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM)

وفيما يلي نعرض نتائج التقدير المبّينة في الملحق رقم (12) الذي يوضّح نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة بالاعتماد على برنامج Eview 08 ويمكن عرض بعض هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (5 . 11) نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الآثار الثابتة

	β	*P(t)*
C	*-5.277258*	*0.2317*
ENV	*0.481418*	*0.5702*
PER	*-0.002080*	*0.8421*
SOC	*-0.012304*	*0.8759*
CSMAT	*0.011755*	*0.8214*
TAILLE	*0.682246*	*0.1980*
RISQUE	*-0.007296*	*0.0056*
R-squared=0.16 *Prob(F-statistic)= 0.95* *Adjusted R-squared= - 0.074*		

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

يظهر من خلال النتائج الموضّحة في الجدول أعلاه أنّها كانت مماثلة لنتائج الانحدار المجمع حيث بلغت قيمة احتمال اختبار F-statistic 0.95 أي أنّها أكبر من 0.05 وهذا يعني أن النموذج المقدّر غير معنوي؛ أي أن المتغيّرات المستقلة المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية ليس لها تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية (ROE) ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدّل للنموذج المقدر (7.4-٪) وهي تعتبر نسبة جد ضعيفة . ويلاحظ من خلال النتائج أن جميع المتغيّرات المستقلة الرئيسية للدراسة : المحافظة على البيئة ، الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك ليس لها معنوية إحصائية .

ومن خلال تطبيق اختبار F Fisher وجدنا أن القيمة المجدولة (1.41) كانت أكبر من القيمة المحسوبة لهذا الاختبار (0.64)- والتي سبق وأن أوردنا كيفية حسابها- وهذا يعني أن الاختيار الأنسب سيتجّه نحو قبول النموذج التجميعي إلا أنه يلاحظ من خلال النتائج عدم توفر معنوية كلية للنموذج لا في أسلوب التقدير من

خلال الانحدار المجمع ولا من خلال نموذج الآثار الثابتة وفي هذه الحالة يمكن القول أنه لا يمكن تفسير متغيرات المسؤولية الاجتماعية من خلال متغير العائد على حقوق الملكية .

الفرع الثالث : مناقشة النتائج المحصل عليها المتعلقة بالعائد على حقوق الملكية

من خلال النتائج المحصل عليها نجد أنه لا يوجد لدينا مشكل التعدد الخطي ويظهر ذلك من خلال مصفوفة الارتباطات لـ Pearson التي تبين أن المتغيرات مستقلة وهذا بناءا على معاملات الارتباط التي كانت قيمها جد ضعيفة كما أظهرت نتائج التقدير عدم وجود علاقة مابين العائد على حقوق الملكية وباقي المتغيرات.

وبما أن المعنوية الجزئية للمعالم لم تتحقق كما لم تظهر النتائج معنوية كلية للنموذج، إضافة إلى قيمة معامل التحديد التي كانت ضعيفة جدا، نستنتج أن المشكل يكمن في اختيار المتغيرّات؛ بمعنى أن هناك متغيرات مستقلة أخرى تؤثر في حالتنا هذه على العائد على حقوق الملكية (ROE) تختلف عن المتغيرات التي استخدمناها في دراستنا هذه، وعليه فإن هذا يدّل على أنه لا يمكن تفسير المسؤولية الاجتماعية من خلال العائد على حقوق الملكية وفي هذه الحالة فإننا ننفي الفرضية التي تنص على "وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية" وهذا يتنافى مع دراسة (Hichem Dkhili and Henda Ansi) اللذين توصلا إلى علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي إذا تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية.

وحينما تم تطبيق هذه الدراسة على قطاع المؤسسات الصيدلانية من طرف Ayub Mehar and Farah Rahat (2007) وجد أن هناك علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية، ومن خلال دراسة هذه العلاقة من طرف Jon Jungbien Moon (2006) أكد عدم وجود أي ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي حيث وجد الباحث أن الأداء الاجتماعي السلبي لا يؤثر سلبا على الأداء المالي وكذا في دراسته لم يجد أي تأثير ايجابي للأداء الاجتماعي الإيجابي على الأداء المالي.

ومن نتائج الباحثين ما كان مخالفا لذلك فمنهم من عثر على علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي منها دراسة Sandra A.Waddok and Samual B. Graves (1997) اللذين أكدا على وجود هذه العلاقة على المدى الطويل، ويفسر كل من Supriti Mishra and Damodar Suar (2010) سبب العلاقة الايجابية إلى وجود تصور إيجابي من طرف المديرين على أن المسؤولية الاجتماعية تترافق مع زيادة في الأداء المالي وغير المالي للمؤسسات، كما أظهرت النتائج أن الممارسات المسؤولة للمؤسسات تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن أن تكون مربحة ومفيدة على عكس مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى.

أما Posnikoff (1997) فقد أرجع ذلك إلى تحسن العلاقة داخل المؤسسات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء المؤسسة من ناحية أخرى، وكذا تحسن سمعة المؤسسات فتصبح مؤهلة للاقتراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين هذه المؤسسات والحكومة مما يعود عليها بالنفع .

المطلب الثالث : دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات (ROS)

في هذا المطلب نهدف إلى الكشف عن تأثير المسؤولية الاجتماعية على المؤشر الثالث للأداء المالي المتمثّل في العائد على المبيعات استنادا إلى منهج السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تقدير نموذج الانحدار المجمّع، نموذج الآثار الثابتة والعشوائية والقيام بالاختبارات اللازمة للمفاضلة بين هذه النماذج الثلاث للوصول إلى تقدير النموذج الأمثل، والتي يتم عرضها كالآتي:

الفرع الأول: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع (PRM)

وفيما يلي نعرض نتائج التقدير المبينة في الملحق رقم (13) الذي يوضح نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع (PRM) بالاعتماد على برنامج Eviews 8 والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي :

جدول رقم (5 .12) نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الانحدار المجمع

	β	*P(t)*
C	*0.397625*	*0.9109*
ENV	*-0.360249*	*0.5321*
PER	*0.001735*	*0.8820*
SOC	*-0.085240*	*0.5303*
CSMAT	*0.053114*	*0.3329*
TAILLE	*0.002419*	*0.6052*
RISQUE	*0.045010*	*0.9180*
R-squared=0.0066	*Prob(F-statistic)= 0.94*	
Adjusted R-squared= -0.017		

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمال لاختبار F-statistic البالغة 0.94 هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن النموذج المقدر غير معنوي؛ أي أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع والذي يمثل العائد على المبيعات (ROS)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر (-1.7٪) وهي تعتبر نسبة جد ضعيفة، كما يلاحظ من خلال النتائج أن

جميع المتغيرات سواء المستقلة أو الضابطة: المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع، حماية المستهلك، الحجم والمخطر ليس لها معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية لـ t-Statistic لكل منها كانت أكبر من 0.05.

الفرع الثاني : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM)

وفيما يلي نعرض نتائج التقدير المبّينة في الملحق رقم (14) الذي يوضّح نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) بالاعتماد على برنامج Eview 08 ويمكن عرض بعض هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (5 .13) نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار الثابتة

	β	*P(t)*
C	*5.311778*	*0.5626*
ENV	*-0.344496*	*0.8452*
PER	*-0.003048*	*0.8885*
SOC	*0.076829*	*0.6397*
CSMAT	*-0.224200*	*0.0397*
RISQUE	*0.000205*	*0.9699*
TAILLE	*-0.279625*	*0.7995*
R-squared=0.31 *Prob(F-statistic)= 0.0066* *Adjusted R-squared= 0.12*		

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة احتمال اختبار F-statistic البالغة 0.0066 هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي؛ أي أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لها تأثير معنوي على المتغير التابع والذي يمثل العائد على المبيعات (ROS) ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدّل للنموذج المقدر (0.12) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة للمسؤولية الاجتماعية تفسر (12٪) من التغيّرات الحاصلة في العائد على المبيعات (ROS) وهي تعتبر نسبة ضعيفة والنسبة المتبقية (88٪) فهي ترجع إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي.

كما يلاحظ من خلال النتائج المحصّل عليها أن جميع المتغيّرات المستقلة الرئيسية للدراسة: المحافظة على البيئة الاهتمام بالعاملين والتفاعل مع المجتمع ليس لها معنوية إحصائية لأن قيمة احتمال t-Statistic لكل منها كانت أكبر من 0.05، عدا متغيّر حماية المستهلك الذي ظهرت له معنوية إحصائية، ولم تظهر أي معنوية إحصائية بالنسبة للمتغيرات الضابطة.

ومن خلال تطبيق اختبار F Fisher وجدنا أن القيمة المجدولة (1.41) كانت أقل من القيمة المحسوبة لهذا الاختبار (1.80) وهذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنّص على قبول النموذج التجميعي ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختيار الأنسب سيتجّه نحو نموذج الآثار الثابتة، وهذا يشير إلى وجود آثار فردية خاصة بكل مؤسسة، وعليه يمكن إدراج هذه الآثار في النموذج والتي تمثل قيمة معدل العائد على المبيعات في حالة غياب أو انعدام المتغيرات المتضمنّة في النموذج بحيث تختلف هذه الآثار من مؤسسة لأخرى، وقد كانت هذه الآثار صغيرة جدا بحيث كانت قيمها سالبة في 38 مؤسسة من مؤسسات العينة أما 13 مؤسسة المتبقية والتي تنتمي معظمها إلى قطاع الخدمات فقد كانت الآثار فيها موجبة.

الفرع الثالث : تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار العشوائية (REM)

فيما يلي نعرض نتائج التقدير المبيّنة في الملحق رقم (15) الذي يوضح نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار العشوائية بالاعتماد على برنامج Eviews 08 ، ويمكن عرض بعض هذه النتائج باختصار في الجدول التالي :

جدول رقم (14 .5) نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار العشوائية

	β	*P(t)*
C	*0.264775*	*0.9492*
ENV	*-0.260318*	*0.7034*
PER	*0.000902*	*0.9456*
SOC	*-0.025646*	*0.8533*
CSMAT	*0.010148*	*0.8691*
TAILLE	*0.097780*	*0.8475*
RISQUE	*0.001672*	*0.7228*
R-squared=0.0014 *Adjusted R-squared=-0.022*	*Prob(F-statistic)= 0.99*	

المصدر : استنادا إلى مخرجات برنامج Eviews 08

اعتمادا على النتائج المحصّل عليها يتضّح أن المتغيّرات المستقلّة المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية ليس لها تأثير معنوي على (ROS) كون قيمة احتمال اختبار F-statistic كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وقد وجد أن للنموذج قوة تفسّيرية ضعيفة بحيث بلغ معامل التحديد المصحح (0.022-)، ويلاحظ أن جميع المتغيّرات المستقلّة المستخدمة في النموذج: الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع حماية المستهلك، المحافظة على البيئة، الحجم والمخطر ليس لها معنوية إحصائية؛ لكون قيمة احتمال t-Statistic لهذه المتغيرات كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية نستخدم اختبار Hausman، وقد أظهرت النتائج الموضحة في الملحق رقم (16) المبين في الملاحق أن قيمة احتمال (Chi-Square) كانت أكبر من 5% وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنّص على أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب ونرفض الفرضية البديلة التي تنّص على أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب.

الفرع الرابع : مناقشة النتائج المحصل عليها المتعلقة بالعائد على المبيعات

من خلال النتائج المحصل عليها نجد أنه لا يوجد لدينا مشكل التعدد الخطي وهذا بناءا على نتائج مصفوفة الارتباطات لـ Pearson التي تبيّن أن المتغيرات مستقلة وذلك من خلال معاملات الارتباط التي كانت جد ضعيفة ولا وجود لعلاقة مابين العائد على المبيعات وباقي المتغيرات.

وقد ظهرت المعنوية الكلية للنموذج من خلال أسلوب التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة وتبيّن أن لمتغير واحد فقط وهو متغير حماية المستهلك الذي كانت له دلالة إحصائية بحيث كان تأثيره سلبيا على العائد على المبيعات، إلا أن اختبار Hausman بين أن نموذج التقدير من خلال الآثار العشوائية يعد النموذج الأنسب هذا الأخير الذي لم تظهر له أي معنوية إحصائية وبما أن المعنوية جزئية للمعالم لم تتحقق من خلال نموذج الآثار العشوائية بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد التي كانت جد ضعيفة فإن هذا يعني أنه لا يمكن تفسير متغيرات المسؤولية الاجتماعية من خلال متغير العائد على المبيعات.

وفي هذه الحالة فإننا ننفي الفرضية التي تنص على "وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على المبيعات"، وهذا يتنافى مع النتائج التي توصل إليها (Korathotage Kamal Tilakasiri (2012 حيث وجد علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي المقاس من خلال ROS، ROE ، ROA. في حين أوضح (Ullman (1985 أنه من الصعب إثبات وجود علاقة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وربحيتها وإذا وجدت أي علاقة بينهما فلا نستطيع إسنادها إلا إلى محض الصدفة فقط، وأرجع (Waddock et Graves (1997 سبب عدم ظهور هذه العلاقة إلى مشكلة قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث تميل هذه المشكلة إلى إخفاء هذا الارتباط .

يمكن أن نستنتج أن عدم وجود علاقة بين عناصر المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لدى المؤسسات الجزائرية محل الدراسة يعود إلى أسباب عدة من بينها :

- صعوبة قياس المسؤولية الاجتماعية مما قد يتسبب في التعارض في النتائج؛

- عدم توّفر الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بالشكل المناسب الذي يحقق التأثير الايجابي على الأداء المالي؛
- تبني برامج للمسؤولية الاجتماعية يحتم على المؤسسات الالتزام بالإفصاح –الذي لا تزال مؤسساتنا الجزائرية سواء الخاصة أو العمومية بعيدة عنه– مما قد يجعل تلك المؤسسات تحت الرقابة من قبل منظمات المجتمع المدني، الحكومة، منظمات حماية البيئة وغيرها؛
- السبب الجوهري في عدم ايجابية هذه العلاقة يعود إلى ارتفاع تكاليف هذه البرامج وعدم توفر الموارد المالية اللازمة دوما، فغالبا ما توّجه موارد المؤسسة إلى تحسين نوعية المنتج ليكون قادر على المنافسة في السوق وبالتالي جلب الأرباح للمؤسسة وليس إلى توفير خدمات لأصحاب المصلحة.

ومن خلال جملة المقابلات التي أجريناها مع عدة من المسؤولين في المؤسسات الجزائرية، وجدنا أن هذه المؤسسات بالأخص الصغيرة والمتوسطة منها تقوم بنشاطات للمسؤولية الاجتماعية خاصة في مجال المحافظة على البيئة وحماية المستهلك ولكن هذا الالتزام غالبا لا يتعدى الأطر القانونية؛ فالدولة الجزائرية أصدرت قوانين ومراسيم تنفيذية عديدة في هذا المجال (فيما يتعلق بحماية البيئة وحماية المستهلك) وقد كانت صارمة في ذلك، فلم تصل هذه المؤسسات بطبيعة حجمها إلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الطوعية التي تعتبر عامل مهم في الدلالة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهذا يتوافق مع الفكرة التي أدلت بها كل من (2008) نهال المغربل وياسمين فؤاد والتي تقول أن[1] :

" تنظيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال وضع القواعد وسن القوانين سيجعل التزام المؤسسات لا يتعدى ماهو مطلوب منها وفق القانون دون أي زيادة في برامج قد تكون تلك المؤسسات على استعداد لتنفيذها فضلا عن ذلك فإن هذا التنظيم قد يؤدي إلى رفع تكلفة المسؤولية الاجتماعية على النحو الذي يؤثر سلبا على الأرباح واستدامتها، كما يرى البعض أن برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تختلف من مؤسسة لأخرى، ولا يمكن وضع قواعد عامة أو قوانين موحدة لتنظيمها، وبصفة عامة فإن الغالبية العظمى من المؤسسات تنادي بضرورة المحافظة على الطبيعة التطوعية للمسؤولية الاجتماعية وعدد قليل منها يؤيد عملية التنظيم من خلال القوانين والإجراءات ".

كما تجدر الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية والتي تتمثل في أنّ تبنّي المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات يختلف بحسب عدة عوامل منها : العينة المدروسة، فترة الدراسة، حجم المؤسسات، قطاع النشاط درجة تقدّم وتخلّف الدول، لذا يفضّل التعامل مع هذا الموضوع في إطار خصوصية كل بلد وهذا يؤكد فكرة كل من (2008) نهال المغربل وياسمين فؤاد اللتان أوردتا : " لا تحتاج الدول المتقدمة والشركات عابرة القارات إلى سن

[1] نهال المغربل وياسمين فؤاد،مرجع سابق، ص 06 .

قوانين خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ضوء ارتفاع درجة الوعي بأهمية هذا المفهوم وقدرة المؤسسات على القيام بالدور الاجتماعي المنوط بها، أما البلدان النامية حديثة العهد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتي تتسّم بسيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، فقد يكون من الأجدى سن بعض القوانين أو وضع بعض القواعد"[1] .

يمكن استنتاج كذلك أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي تكون قوية عند تحليل أبعاد أو عناصر محددة في المسؤولية الاجتماعية (بحسب الدراسات السابقة فإن أكثرها يتعلق بالمساهمات الخيرية والأداء البيئي)، وتكون ضعيفة عند تحليل أبعاد أخرى (تتعلق بصناديق الاستثمار والاهتمام بالعاملين مثلا) أي لا يشترط أن تكون كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لها علاقة معنوية أو ارتباط قوي مع الأداء المالي.

في الأخير بالرغم من أن نتائجنا كانت سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي إلا أن هناك ضرورات تحتّم على المؤسسات الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية منها [2]:

- الحاجة إلى توفير بيئة اقتصادية مناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي، ومستوى أفضل من الحوكمة والإفصاح واحترام القوانين؛
- تحفيز العمال على احترام قيم العمل والإبداع وإشعارهم بالولاء والانتماء لمؤسساتهم؛
- الاهتمام برفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته من خلال تطبيق المواصفات العالمية لمواجهة المنافسة المحلية الإقليمية وحتى العالمية ؛
- تحسين العلاقة بين المؤسسات وكافة أطراف أصحاب المصلحة ؛
- استخدام برامج المسؤولية الاجتماعية كوسيلة للمراقبة والتقييم الداخلي للمؤسسات؛
- تكوين علاقات تجارية واقتصادية مع الاتحاد الأوربي والو.م.أ يتطلب الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية لتحسن صورة المستثمرين والدولة الجزائرية بشكل عام في نظر الدول الأخرى؛
- الاستجابة للجهود المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني كجماعات حماية المستهلك والمحافظة على البيئة؛
- رد الاعتبار لسمعة المستثمرين الجزائريين خاصة وأن قطاع الأعمال يعاني في بلادنا من السمعة السيئة نتيجة بعض الممارسات غير الأخلاقية المتعلقة بالفساد والرشوة والتهرب الضريبي وكذا تهرب البعض منهم من سداد التزاماتهم للبنوك؛

[1] نهال المغربل وياسمين فؤاد،مرجع سابق، ص 06.

[2] نهال المغربل وياسمين فؤاد ، مرجع سابق ، ص 26 ، بتصرف.

المبحث الثالث : نموذج مقترح لتبني برنامج للمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

تنبع مشاريع المسؤولية الاجتماعية من رغبة صادقة وإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع وتصب في كل الجهات التي من شأنها الرفع من المستوى العام للمجتمع في مختلف المجالات وذلك بتوظيف الموارد والإمكانيات لتنظيم إستراتيجية موحدة تخدم المشاريع والحملات الموجهة لخدمة المجتمع، فالقوانين والتشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا كما ستخفف الحمل الذي لطالما كان واقعا على كاهل الحكومات والمؤسسات العمومية.

المطلب الأول : متطلبات برنامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

من خلال هذا المطلب سنتناول متطلبات برنامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث سنعمل على توضيح القواعد الأساسية لنجاح مشروع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بناءا على تجارب الدول السابقة في هذا الإطار، كما سنتناول أهم المراحل والخطوات اللازمة للتخطيط لهذا المشروع.

الفرع الأول : أسس نجاح المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

لكي تنجح المؤسسة في تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية هناك عدة عوامل يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي[1]:

- **ضرورة الفهم الجيد للمسؤولية الاجتماعية** : أن تفهم المسؤولية الاجتماعية على أنها مسؤولية أخلاقية أولا وأخيرا وأن هدفها لا يقتصر على تحسين سمعة المؤسسة أمام منافسيها فحسب، بل إن الالتزام بالأخلاقيات يضمن حقوق كافة أصحاب المصلحة وعلى المدى الطويل؛
- **ضرورة إيمان المسؤولين في المؤسسة بقضية المسؤولية الاجتماعية** : يجب أن تكون هناك قناعة من طرف كل مسؤول في المؤسسة ابتداء من المالكين، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالعمال حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضّل به المؤسسة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجباً عليها؛

[1] أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 2012 ، ص 10، بتصرف.

- أن يكون الدور الاجتماعي ضمن عناصر ثقافة المؤسسة ورؤيتها التي تكون مبيّنة ضمن مدونة السلوك داخل المؤسسات؛

- يجب على المؤسسة أن تخصص مصلحة كاملة خاصة بهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا حيث تعمل هذه المصلحة على التكفّل بعملية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقياس العوائد والمنافع الناتجة عن ممارسة هذا النشاط؛

- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج؛

- إجراء مراجعة بيئية لآثار مخرجات المؤسسة مع تبني السياسات اللازمة للتعامل مع النواتج العرضية وترشيد الاستهلاك لمصادر الطاقة وكل ما يتعلق بالاستخدام الآمن لمنتجات المؤسسة[1]؛

- من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة[2].

ومن خلال بحثنا في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات استنتجنا ثلاثة أفكار رئيسية لنجاح برنامج المسؤولية الاجتماعية تتمثل في :

- **حسن اختيار نوعية النشاطات التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية** : يمكن للمؤسسات أن تركز في ممارساتها الاجتماعية على الأنشطة الاجتماعية التي تمس المحيط الداخلي والخارجي الخاص بالمؤسسة، والتي تؤثر على التنافسية في الأسواق التي تنتمي إليها؛ كتقديم مؤسسة صناعة النسيج لألبسة للفقراء والمحتاجين حيث تعد هذه الخطوة كمساهمة في العمل الخيري وكذا تسويق لمنتج المؤسسة في نفس الوقت؛

- **التعاون والشراكة** : من الجيد أن تتعاون مؤسسات القطاع الخاص فيما بينها أو إلى جانب القطاع العام أو المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع واحد في انجاز برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث أن فكرة التعاون أو الشراكة في مثل هذه المشاريع تعمل على تنظيم هذه البرامج ضمن إستراتيجية طويلة أو قصيرة المدى وبالتالي فإن النتائج ستكون أكثر جدوى وفعالية ؛

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية في الدول العربية، مرجع سابق.

[2] Carroll Archie, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Op. Cit.

- **المساهمة بقدر حجم المؤسسات** : مساهمة المؤسسات الكبيرة في برامج المسؤولية الاجتماعية تختلف عنها لدى المؤسسات المتوسطة وتختلف عنها في المؤسسة الصغيرة وتختلف عنها في المؤسسات المتناهية الصغر حيث يفترض أن هذه المساهمات تكبر بكبر حجم المؤسسة.

الفرع الثاني : الخطوات الأساسية لعملية التخطيط لبرنامج المسؤولية الاجتماعية

كما يتم متابعة النشاط التجاري داخل المؤسسة لابد أن يتم كذلك متابعة النشاط الاجتماعي، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية، والتخطيط الجيّد لبرنامج المسؤولية الاجتماعية يستلزم التقيّد بالخطوات التالية[1]:

- **تحديد الأهداف** : على المسؤول عن برنامج المسؤولية الاجتماعية أن يحدّد الأهداف المرجوة من هذا البرنامج، وأن يتم تحديد الأهداف القصيرة المدى والطويلة المدى؛
- **حصر الموارد والإمكانيات وتحديد الوسائل التي سيعتمد عليها في تنفيذ الخطة** : التأكد من مدى القدرة المالية للمؤسسة على ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية؛
- **تحديد الأولويات** : حيث يجب تحديد النشاطات التي تكون مقبولة اجتماعيا؛
- **تحديد الفترة الزمنية للخطة** : كأي هدف من أهداف المؤسسة لابد أن يضبط بفترة زمنية؛
- **المتابعة والتقويم** : لنجاح المشروع الاجتماعي لابد من القيام بعملية المراقبة من قبل مدير المؤسسة أو المسؤول المكلف وكذا التقييم الدوري لهذا المشروع حتى يتم استدراك النقائص .

المطلب الثاني : برنامج مقترح للمسؤولية الاجتماعية

بناءا على النتائج التي تحصّلنا عليها وانطلاقا من الزيارات الميدانية التي قمنا بها لعينة المؤسسات والمقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع المسؤولين، تم استنتاج أنّ هناك بعض الأنشطة تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية تعتبر نشاطات غير مكلّفة، إلا أن آثارها الايجابية جد هامة والتي تنعكس إيجابا على كل أطراف أصحاب المصالح كما أنها تعمل بمرور الوقت على التأثير إيجابيا على الأداء المالي لهذه المؤسسات .

لذا حاولنا من خلال اجتهادنا الشخصي اقتراح برنامج للمسؤولية الاجتماعية نعتقد أنه سيكون له التأثير الايجابي على الأداء المالي للمؤسسات وهذا استنادا إلى تجارب الدول السابقة والعديد من المؤسسات التي لها خبرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، محاولين في ذلك تكييف هذه الأنشطة مع طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية بشكل عام.

[1] Carroll Archie, Op. Cit .

الفرع الأول : المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح الرئيسيين

المؤسسات الاقتصادية مسؤولة أمام كل أصحاب المصالح الرئيسيين منهم والفرعيين، وقد عملنا على تصور بعض الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح الرئيسيين من بينها :

أولا : في مجال خدمة المجتمع

يمكن للمؤسسات القيام بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى خدمة المجتمع ويمكننا أن نقترح الآتي:

- **المساهمة في تحسين مستوى التعليم ودعم البحث العلمي:** يعتبر المحور التعليمي من أهم المحاور التي تتناولها إدارة المسؤولية الاجتماعية والتي تهدف إلى رفع المستوى العلمي للأفراد وإدراجهم في برامج تدريبية متفرقة كلا بحسب مستواه التعليمي واتجاهاته المهنية أو الحرفية، على أن يتم تدريبهم وتطوير مهاراتهم مما يحسن من فرصتهم في إيجاد وظائف مناسبة وذات دخل معقول، وخاصة إذا كانت هذه المساهمات بالمشاركة مع القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وهنا تأتي مساهمة تندرج تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية وهي توفير فرص وظيفية لهؤلاء الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم.
- **المساهمة في تحسين الخدمات الصحية:** حيث تقوم المؤسسات بالمساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه وذلك من خلال تنظيم الحملات والتدريبات للأفراد عن كيفية التعامل مع الأمراض الشائعة في المجتمع مثل مرض السكر وضغط الدم، وكذا محاولة المؤسسات بحسب مواردها وأحجامها على توفير خدمات علاجية لموظفيها خاصة الذين يعانون من أمراض مزمنة، كما يمكن التبرّع لتمويل شراء أجهزة طبية للمستشفيات والتعاون مع الهلال الأحمر في هذا الإطار.
- **الاستفادة من الأفراد المبدعين:** يهتم برنامج المسؤولية الاجتماعية بالمتقاعدين الذين ما زالت لديهم قدرة على العطاء، وذلك بابتكار مشاريع تتناسب مع أعمارهم واهتماماتهم وتوفر لهم دخل مناسب، بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات للاستفادة من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين كثيرا ما تكون من بينهم نسبة معتبرة من المبدعين، بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من الأفراد المتفوقين علميا واستغلال قدراتهم بشكل يختلف عن بقية أفراد المجتمع؛
- **المساهمة في توفير فرص عمل:** من خلال دعم برامج وتطوير القدرات الإنتاجية والحرفية للأفراد في إطار ما يسمى بالأسر المنتجة؛
- **المساهمة في نشر الوعي بالتنمية المستدامة:** من خلال ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه والمساهمة في أنشطة النظافة والتشجير وكذا الدخول في مشاريع استغلال الطاقة المتجددة (الشمسية والمائية)؛
- **المساهمة في توفير خدمات خيرية:** من خلال التبرع لمراكز الأيتام، الفقراء والمحتاجين؛

- **المساهمة في نشر الوعي البيئي**: الدخول في برامج إعادة تدوير النفايات، نشر ثقافة المدن الخضراء دعما لمبدأ التنمية المستدامة؛
- **التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية**: يفضّل أن تكون ممارسات المسؤولية في شكل منظّم فمن الجيد أن تتعاون مجموعة من المؤسسات في إقامة مشروع يهدف إلى التنمية المستدامة، حيث تشترك هذه المؤسسات مثلا في إنشاء مدينة طبية، منها مجموعة تساهم في تمويل مستشفى معالجة الإدمان مجموعة أخرى من المؤسسات تموّل تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة والاستفادة من قدراتهم، مجموعة أخرى تمول مستشفى لغسيل الكلى أو علاج السرطان للأطفال أو تمويل صيدليات خيرية وهكذا؛
- **البحث المستمر عن الأنشطة الخيرية البناءة**: من الجيد أن تتكفل خلية البحث والتطوير بالعثور على الأنشطة التي تجعل المؤسسة مميزة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية أكثر من غيرها ،كالقيام بتأهيل بعض الفئات منهم السجناء مثلا وإعدادهم لكيفية الاندماج مع المجتمع من جديد، خاصة مع مرور الجزائر بسنوات العشرية السوداء وانضمام عدد معتبر من الشباب إلى توجهّات إيديولوجية أثّرت سلبا على حياتهم وحياة أسرهم.
- **إيجاد سبل جعل المسؤولية الاجتماعية استثمارا مربحا**: مثلا إنشاء صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية يتخصص في جمع تبرعات بسيطة (1دج) من المستهلكين المشترين لمنتج معين لمؤسسة معينة بحيث يتم جمع تلك التبرعات بهدف إنشاء مشاريع للمسؤولية الاجتماعية (كبناء مستشفى متخصص) وفي هذه الحالة يستفيد الأطراف الثلاثة: المؤسسة من خلال إشهار منتوجها، المستهلك: من خلال مساهمته في إنشاء مشروع تنموي من خلال تبرع بسيط، المجتمع: من خلال استفادته من مشروع مستشفى متخصص في إطار المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا : في مجال الاهتمام بالعاملين

يعتبر جانب الاهتمام بالموارد البشرية أحد أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية ويمكن للمؤسسات القيام بالآتي:

- **العمل على تحسين الظروف الداخلية للعمل داخل المؤسسة**: من خلال توفير بعض الامتيازات (منح مكافآت، رحلات، احتفالات، تكوين...الخ) للموظفين تشجعهم على الوفاء لمؤسستهم والشعور بالولاء تجاهها.
- **دمج العاملين في دورات للتنمية البشرية**: حيث تساعد هذه الدورات على اكتشاف القدرات الخفية للأفراد وتنميتها وكذا اكتساب مهارات جديدة ؛
- **إقامة دورات تدريبية للعاملين للقضاء على الأمية الإلكترونية**: وهذا نظرا للتطوّرات التكنولوجية التي يعيشها العالم، حيث أصبح التعامل مع الكمبيوتر أمر جد ضروري لتسهيل سير المعاملات وكسب الوقت؛
- **الأخذ بكل المعلومات الحديثة التي أثبت علميا على قدرتها على الرفع من إنتاجية العامل**: مثلا أثبتت دراسة يابانية أن أخذ قيلولة لمدة نصف ساعة للموظفين في مكاتبهم يعمل على الرفع من إنتاجية العامل وقدرته

على أداء العمل بشكل أفضل بنسبة 45 ٪، وهذا ما طبقته فعلا العديد من المؤسسات اليابانية وقد أثبت أن هذه الطريقة أتت بثمارها على المؤسسات والعاملين على حد السواء.

- **توفير الخدمات للعاملين:** تختلف هذه الخدمات بحسب قدرات كل مؤسسة كالنقل، الإطعام، الإسكان الخدمات الصحية والمخيمات الصيفية...الخ الهدف منها تحسين نوعية الحياة والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- **إصدار مدونات السلوك وأخلاقيات الأعمال:** التي تعمل على محاربة السلوكيات غير القانونية وتؤكد على ضرورة احترام قوانين العمل وتبيّن حقوق وواجبات العامل، في الوقت نفسه من الجيد إشراك العاملين في اتخاذ بعض القرارات واستشارتهم في بعض الأمور المتعلقة بالمؤسسة بالإضافة إلى تنويع الوسائل التحفيزية والمكافآت وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على التحفيز المادي غير كافي، بل يجب تبني برامج ذات طبيعة اجتماعية وأخلاقية ترتكز على التحفيز المعنوي للعامل وتكافئ كل مجتهد وفق نظام موضوعي لتقييم الأداء[1].
- **إضفاء روح المرح وإشاعة جو عمل هادئ وودي بين العاملين:** وذلك من خلال الاحتفالات بالانجازات التي تحققها المؤسسة أو الأفراد من خلال حفلات شكر وتقدير للعاملين.

ثالثا : في مجال حماية المستهلك

المستهلك هو الفئة المستهدفة من طرف أي مؤسسة منتجة، ويعدّ العنصر الأساسي في جعل المؤسسة تكسب المنافسة أم تخسرها، لذا على المؤسسات أن تركّز على قضية أساسية تتمثل في :

كسب وفاء المستهلك: من خلال تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، الإعلان الصادق وتقديم منتجات صديقة وآمنة، تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج واستخداماته، التزام المؤسسات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، والالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، والالتزام بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار[2].

رابعا : في مجال احترام مصالح المساهمين

يكون ذلك **بالحفاظ على حقوق المالكين:** من خلال العمل على تعظيم قيمة السهم وتحقيق أقصى ربح ممكن حماية أصول المؤسسة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المؤسسة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز عملا بمبدأ الإفصاح والشفافية، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمؤسسة[3].

---

[1] مقدم وهيبة، سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، 2011، بتصرف.

[2] المرجع سابق، ص 07 .

[3] المرجع سابق 08 .

خامسا : في مجال العلاقة مع الحكومة

من الضروري **الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة:** من خلال تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم بصدق.

سادسا : في مجال التعامل مع الموردين

يكون ذلك **بالتعامل العادل:** من خلال أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، تطوير المواد المجهزة، تسديد الالتزامات والصدق بالتعامل.

سابعا : مجال المحافظة على البيئة

أخذ الاهتمام بالبيئة نصيبا وافرا من اهتمام الباحثين الأكاديميين، في هذا الإطار يمكن اقتراح العديد من الأنشطة التي يمكن أن تمارس في مجال المحافظة على البيئة أهمها:

- **ضرورة قيام المؤسسات بإعادة تدوير نفاياتها:** وهنا يبرز دور الدولة في إنشائها لمراكز ضخمة لإعادة التدوير تقوم المؤسسات سواء الخاصة أو العمومية ببيع نفاياتها إلى هذه المراكز لمعالجة هذه النفايات والاستفادة منها من خلال استغلالها في عمليات تصنيع منتجات أخرى أو تجديدها .
- **التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حماية البيئة** : لابد من التعاون لنشر الثقافة البيئية والتي تعتبر البنية التحتية الرئيسية للقيام بأي نشاط بما فيه الاقتصادي وضرورة التوعية بآثار التلوث، وكذا القيام بحملات كتنظيف الشواطئ والغابات والمرافق العمومية وتنظيم جوائز تشجيعية لأكثر المؤسسات خدمة للبيئة؛

الفرع الثاني : المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح الفرعيين

تتحمل المؤسسات مسؤوليات تجاه أصحاب المصلحة الفرعيين من بينها :

أولا : في مجال العلاقة مع المنافسين

من الضروري ضمان منافسة عادلة ونزيهة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من المؤسسات الأخرى بطرق غير نزيهة.

ثانيا : في مجال التعامل مع الأقليات وذوي الإحتياجات الخاصة

من الضروري عدم التعصّب ونشر روح التسامح نحو الأقليات من خلال المساواة في التوظيف والعدالة في الوصول للمناصب العليا، بالإضافة إلى توفير تجهيزات لذوي الحاجات الخاصة ودعم الجمعيات التي تساعدهم على الاندماج في المجتمع.

ثالثا : في مجال التعامل مع جماعات الضغط الأخرى

من خلال التعامل الجيّد مع جمعيات حماية المستهلك والمحافظة على البيئة والنقابات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الإعلام، الصدق والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة.

يمكن للمؤسسات إعداد تقرير تكاليف برنامج المسؤولية الاجتماعية يوضّح التفاصيل المتعلقة بهذا البرنامج لدراسة أثره على الأداء المالي والكشف عن مساهمات المؤسسة في التنمية المستدامة وقد حاولنا استعراض مثال بالشكل التالي :

جدول رقم (5 . 15) تقرير تكاليف برنامج المسؤولية الاجتماعية

عناصر التكلفة تجاه أصحاب المصلحة	السنوات		
أولا : عناصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة			
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة			
ثانيا : عناصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع			
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.			
ثالثا : عناصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين			
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين			
رابعا : عناصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين			
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين.			
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية			

المصدر : إياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية و مدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، مذكرة ماجستير، الأردن ، 2008 .

كما أشرنا سابقا حاولنا من خلال إطلاعنا على تجارب لدول مختلفة منها العربية والغربية حول برامج المسؤولية الاجتماعية وكذلك من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع المسؤولين في المؤسسات الجزائرية تم اقتراح بعض العوامل التي من الممكن أن تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على أن يصبح لديها برنامج للمسؤولية الاجتماعية يمكن من خلالها أن تخدم مجتمعها وتساهم في تطويره وتنميته وتصبح جزءاً منه وتتجاوز رؤيتها تحقيق الأرباح إلى المشاركة الاجتماعية التي تضمن لها النمو والبقاء.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بالإجابة عن إشكاليات دراستنا هذه والمتعلقة بمدى إمكانية الاعتماد على المسؤولية الاجتماعية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة لجأنا إلى تصميم استبيان موجّه إلى مسؤولي المؤسسات للكشف عن مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لديها، كما استعنا بمنهج تحليل البيانات الزمنية المقطعية للتعرف على أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

أظهرت نتائج تحليل الاستبيان درجة مقبولة لممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية تجاه مجال الاهتمام بالعاملين ومجال المحافظة على البيئة وكذا وجود تأثير لطبيعة الملكية وحجم المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات عينة الدراسة، في حين لم يوجد أي تأثير لقطاع النشاط، كذلك أظهرت نتائج التحليل من خلال منهج التحليل الزمني المقطعي للبيانات وجود علاقة سلبية بين متغير المحافظة على البيئة والعائد على الأصول وكذا عدم وجود أي علاقة بين متغيرات المسؤولية الاجتماعية وكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات.

انطلاقا من النتائج التي تحصلنا عليها قمنا باقتراح نموذج للمسؤولية الاجتماعية يعمل على تحسين الأداء المالي بناءا على تجارب لدول أجنبية ومؤسسات أخرى غير جزائرية إيمانا منا بأهمية وضرورة تحقيق مستوى معين من الأداء الاجتماعي من طرف المؤسسات الجزائرية، وهذا نظرا لانعكاساته الايجابية على العلاقات مع أصحاب المصالح، وبالتالي القدرة على تحقيق ميزة تنافسية هامة في الأسواق المحلية والعالمية.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة سلّطنا الضوء على إشكالية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وقد طبّقنا هذا البحث على عيّنة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الزمنية الممتدة طيلة خمس سنوات (2009 – 2013) على هذا الأساس، تم معالجة هذه الإشكالية من خلال قسمين رئيسيين، قسم ضمّ الدراسة النظرية والذي تناول مختلف المفاهيم والدراسات السابقة حول الموضوع، وقسم تعلّق بالدراسة التطبيقية حيث تم استخدام أداة الإستبانة والمقابلة بهدف قياس المسؤولية الاجتماعية ضمن عينة المؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية كأداة ثانية بغرض إيجاد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد توصلنا في الأخير إلى النتائج التالية :

1. النتائج النظرية

من خلال الدراسة النظرية حول موضوعي المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي والعلاقة المحتملة بينهما يمكن استخلاص الأفكار الأساسية التالية:

– يعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أدبيات التسيير إلى Howard . R. Bowen الذي أرجع أصل هذه المسؤولية في الأساس إلى الأخلاق المستقاة من المذهب البروستانتي حين أصدر كتابه عام 1953 بعنوان "المسؤوليات الاجتماعية لرجال الأعمال"، واعتبر أن المسؤولية الاجتماعية في الأساس تنبع من المسؤولية الأخلاقية لرجل الأعمال الذي من خلاله يتم إصلاح المجتمع، ومن الجيد أن نشير إلى أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي تدعم نفس هذه الفكرة وتدعو إليها كل أفراد المجتمع ولا تختص بذلك رجال الأعمال فحسب ؛

– يشير مفهوم التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية إلى احترام المسؤوليات الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والخيرية تجاه كافة أطراف أصحاب المصلحة، بحيث تعتبر الاستجابة لمطالبهم مساهمة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة، وتتجلىّ أهمية ذلك في كون أن الأداء المالي للمؤسسة أو الإجمالي بشكل عام قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي والبيئي، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية؛

– أصبحت أخلقة الاقتصاد في عصرنا هذا ضرورة حتمية لمحاصرة التردّي الذي بات يعرفه عالم المال والأعمال فلم يعد مقبولا من الشركات الكبيرة أن تمد يد المساعدة إلى المجتمعات من باب الصدقة والإحسان، بل أصبح الجميع يدركون أنّ هذه المساعدة حق للمجتمع ومصلحة كبيرة للشركات، فالمسؤولية الاجتماعية هي الرهان

الوحيد الذي يضمن الاستمرارية والبقاء باعتباره الهدف الأول والرئيسي لأي مؤسسة، وهنا يبرز دور المؤسسة الاقتصادية البالغ الأهمية في الجمع بين هدفين يبدوان متناقضين: هما تحقيق الربح وترسيخ الأخلاق؛

- قد يلجأ بعض المستثمرين إلى تبني برامج للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق بعض الأهداف السياسية البعيدة عن الأهداف الاجتماعية،كما أن البعض قد يلجأ إلى هذه البرامج كنوع من التباهي بالمشاركة في العمل الاجتماعي التطوّعي، أو التغطية على نشاطات هي ممنوعة بالأساس وفي هذه الحالة يبتعد الاقتصاد عن تحقيق هدف التنمية المستدامة بالرغم من أنّ الظاهر يبدو كذلك، وهناك ممارسات للمسؤولية الاجتماعية تقوم بها المؤسسات والتي تعتبر بمثابة أنشطة تسويقية غرضها الترويج –وهي ليست بالضرورة نابعة من الشعور بأهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات– خدمة لمبدأ الرغبة في تعظيم الأرباح، أو يدخل في إطار ما يسمى بالتسويق الاجتماعي كما أشرنا إليه سلفا في الدراسة النظرية.

2. النتائج التطبيقية

قادنا الاعتماد على أدوات الدراسة المستخدمة والتي سبق ذكرها آنفا إلى استخلاص النتائج بخصوص اختبار الفرضيات التي تم صياغاتها في بداية هذا البحث كما يلي :

- بالنسبة للفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أنّ ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيدة تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين، وقد توصلنا إلى إثبات أن درجة ممارسة هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية كانت جيّدة تجاه المحافظة على البيئة والاهتمام بالعاملين، في حين كانت تلك الممارسات ضعيفة تجاه كل من التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك، ويعود هذا التفاوت إلى بعض نقاط الضعف من بينها ضعف محفزّات المسؤولية الاجتماعية حيث هناك غياب واضح لبرامج وآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية لدى نسبة هامة من المؤسسات الجزائرية محل الدراسة، كذلك هناك أسباب راجعة إلى الاعتقادات الشخصية للمسؤولين، حيث نجد في غالب الأحيان وجود اعتقاد خاطئ لدى المسؤولين حول المسؤولية الاجتماعية الذين يعتبرونها مبادرة تطوعية فقط.

الفرضية 1: ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيدة تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين		
الفرضية 1.1	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه البيئة.	إثبات
الفرضية 2.1	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه العاملين.	إثبات
الفرضية 3.1	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه المجتمع.	نفي
الفرضية 4.1	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية جيّدة تجاه المستهلك.	نفي

- **بالنسبة للفرضية الثانية:**

تقضي الفرضية الثانية بأنّ ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية تتوقف على الخصائص العامة للمؤسسات، حيث بناءا على نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تم إثبات وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعزى إلى: طبيعة الملكية، حجم المؤسسات ، فالمؤسسات الخاصة تعاني من عوائق كثيرة تحول دون اهتمامها بالممارسات الاجتماعية بالمقارنة مع مؤسسات القطاع العام أهمها ارتفاع حجم تكاليف هذه الأنشطة، إلا أنّه في العموم، تولي المؤسسات الكبيرة اهتماما بالممارسات الاجتماعية والبيئية أعلى منه لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال نتائج نفس الاختبار توصلنا كذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الجزائرية تعزى إلى القطاع ، وقد أرجعنا ذلك إلى أنّ تبني المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجزائرية محكوم بالتوّجه العام للمؤسسة ورسالتها ورؤيتها والسياسة العامة التي تنتهجها بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

الفرضية 2:	**تتوقف ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية على الخصائص العامة للمؤسسات**	
الفرضية 1.2	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية **تتوقف على الملكية.**	إثبات
الفرضية 2.2	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية **تتوقف على القطاع.**	نفي
الفرضية 3.2	ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية **تتوقف على الحجم.**	إثبات

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:**

تنّص الفرضية الثالثة على أنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقد خلصنا إلى وجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول فكلّما زادت تكاليف المحافظة على البيئة بمقدار (100٪) سيترتّب عليه انخفاض في العائد على الأصول بمقدار (6.1%)، وهذا دليل على أن هذه المؤسسات تضّحي بجزء من أرباحها في سبيل المحافظة على البيئة، في حين توصّلنا إلى عدم وجود علاقة بين متغيّرات الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع، وحماية المستهلك والعائد على الأصول، أما متغيري العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات فلم نتوصل إلى وجود أي علاقة بين أي منهما ومتغيرات المسؤولية الاجتماعية المدرجة في هذه الدراسة.

الفرضية 3: الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية		
الفرضية 1.3	إنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على العائد على الأصول	نفي
الفرضية 2.3	إنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على العائد على حقوق الملكية	نفي
الفرضية 3.3	إنّ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا على العائد على المبيعات	نفي

3. التوصيات

إيمانا منّا بضرورة البحث المستمر عن سبل تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ونظرا لوجود بعض جوانب الضعف التي تقف عائقا أمام تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وبالتالي التنمية المستدامة في البلدان النامية وفي الجزائر بشكل خاص، فإنه يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات الآتية :

- نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين جميع الأوساط في المجتمع وليس فقط في عالم الأعمال من خلال تعزيز هذا المفهوم عن طريق وسائل الإعلام، إقامة محاضرات وندوات ودورات تدريبية بمشاركة جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام دعما وخدمة وتحقيقا للتنمية المستدامة في البلاد؛
- لتكون المسؤولية الاجتماعية مؤثرة وفعالة، فهي في حاجة لأن تأخذ شكل مؤسسي وتنظيمي له إستراتيجية وأهداف محددة بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة وخيرية وهذا يتطلب وضع خطة تغيير اجتماعي لنهضة المجتمع الجزائري؛
- الاهتمام بالمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية وضرورة الإفصاح عن الممارسات الاجتماعية للمؤسسات؛
- إنشاء منظمات متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية لتزويد المؤسسات بدليل عمل إرشادي لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية بحيث تمتلك تلك المنظمات المتخصصة فرق عمل مدربة في هذا المجال.

4. آفاق الدراسة

خلال إنجاز هذا البحث تبادر إلى ذهننا بعض الأفكار حول موضوعي المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي التي تفتح الباب للخوض في دراسات وأبحاث أخرى في المستقبل من بينها :

- قياس وتقييم الأداء الإجمالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- تحديد واختيار الهيكل الاجتماعي الأمثل للمؤسسات؛
- دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات:
  - ✓ بين قطاعات مختلفة؛
  - ✓ بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؛
  - ✓ باستخدام مغلف البيانات؛
- محاولة بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية خاص بالدول النامية وبالمؤسسات الجزائرية.

– تمّت –

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان في يومه إلا قال في غده، لو غيرت هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر".

العماد الأصفهاني

المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ. الكتب:

1. ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2009 .
2. زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**، الطبعة الثانية، سلسلة أدوات البحث العلمي، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، 2010.
3. أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2012.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة 01 دار وائل، الأردن، 2006.
5. بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات العمل**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2011 .
6. محسن عبد الحميد، **الإسلام والتنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار المنارة، السعودية، 1989.
7. محمد إبراهيم عبيدات ، **التسويق الاجتماعي : الأخضر والبيئي**، دار وائل، الأردن، 2004.
8. وليد عبد الرحمان خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009.
9. وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، **الأكاديمية العربية** ، الدنمارك، الطبعة الأولى،2007 .
10. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الثانية الدار الجامعية، مصر، 2004.
11. سامر مظهر قنطقجي، **أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد: قواعد اقتصادية من أحاديث النبي (ص)** ،دار الحديث والسيرة النبوية، سوريا، 2015 .
12. صالح مهداوي، محسن العامري ،**الإدارة والأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007 .
13. فالتر ميجس ،روبرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ السعودية، 1983.
14. نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2006 .
15. أوليفر ويليامسون ،**المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الاقتصاديين**، مقال منشور في كتاب معنون بـ"المؤسسات والاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الأردن،2009 .

ب. البحوث الجامعية :

16. مروان سليم إبراهيم الأغا، **العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة**، أطروحة دكتوراه مقدمة من جامعة أسيوط، القاهرة، 2007.

17. فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**:دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق، 2003.

18. نوفان حامد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2010.

19. إياد محمد عودة، **قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم المالية والإدارية، الأردن ، 2008 .

20. محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات الداخلي للمؤسسة** مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2008.

21. عطا الله محمد حسين القطيش، **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الحوافز الضريبية**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008 .

ج. المقالات :

22. عبد القادر بابا، وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة: دراسة حالة شركة سوناطراك، المصدر مجهول، سنة النشر مجهولة.

23. يوسف محمود جربوع، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة)" دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة /فلسطين، **مجلة الجامعة الإسلامية**، فلسطين، سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007.

24. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية**، جامعة الموصل، العراق، 2012.

25. ناصر الحمدان، علي القضاة، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، **مجلة المنارة**، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد 19، العدد 04، 2013.

26. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، الجزائر، عدد 07، 2010.

27. ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، سوريا، المجلد 25، العدد 01، 2009.

28. أحمد شهير، إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، مصر، العدد 25 ، 1998.

29. حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، سنة النشر مجهولة.

30. نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة الأزهر، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، 2005.

31. محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية : إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي، لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، **مجلة الإدارة العامة**، الرياض، العدد 7، 1991 .

32. وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة عبد الحميد ابن باديس (مستغانم)، الجزائر، سنة النشر مجهولة.

33. وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس (مستغانم)، الجزائر، سنة النشر مجهولة.

34. وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات الصغيرة والمتوسطة، **الهيئة الاستشارية بالشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية**، 2012.

د. ملتقيات:

35. براق محمد، قمان مصطفى، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية ورؤية الفكر الإسلامي لها، **ملتقى: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية** ببشار، 2012 .

36. محمد براق، مصطفى قمان، أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية، **ملتقى الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، نمو المؤسسات

والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، ورقلة ، الجزائر، 2011.

37. محمد بن بوزيان، علي بن الضب، أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال، **ملتقى سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

38. شعيب بونوة، بن يخلف زهرة، التغيير المؤسسي الاستراتيجي لاحتواء المسؤولية الاجتماعية وتكريس التنمية (حالة الجزائر)، **ملتقى : منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**، جامعة بشار ، 2012 .

39. أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، ورقة مقدمة للمشاركة في **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار**، الجزائر، 2012.

40. عامر ابن سالم وبلخضر محمد العربي، تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية، مقال مقدم من **ملتقى منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**، جامعة بشار- الجزائر- 2012.

41. عبد الستار أبو غدة، البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى : **الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي** بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، سنة النشر مجهولة.

42. عمر قيرة، التنقيط المجتمعي كمؤشر لقياس أداء مؤسسات الأعمال من الناحية الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية)، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008.

43. وهيبة مقدم، سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)، بحث مقدم إلى **الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة**، جامعة الشلف، الجزائر، 2011.

44. جمعة هوام، حوكمة المؤسسات ومتطلبات حماية البيئة، **ملتقى الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2011.

هـ. الوثائق والتقارير:

45. حسين عبد المطلب الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات : التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية**، معهد التخطيط القومي، الكويت، جوان 2011 .

46. البنك الدولي، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا** ، واشنطن ، 2003.

47. شركة تنمية المعرفة، **المسؤولية الاجتماعية: الأيزو 26000** ، نشرة تعريفية، سنة النشر مجهولة.

48. دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية، **المواصفة القياسية الدولية أيزو 26000**، سويسرا، 2010.

49. نهال المغربل، ياسمين فؤاد، **المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر بعض التجارب الدولية**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم138، مصر، 2008.

50. أسامة المليجي، **ندوة المسؤولية المجتمعية و المواصفة الدولية**، وزارة الاستثمار، المركز المصري لمسؤولية الشركات، مصر، 2009 .

51. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول **حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر، 2000.

و. القرارات، القوانين والمراسيم:

52. مرسوم تنفيذي رقم 03-410 مؤرخ في 10 رمضان عام 1424 الموافق 5 نوفمبر 2003، يحدد المستويات القصوى لانبعاث الأدخنة و الغازات السامة و الضجيج من السيارات.

53. مرسوم تنفيذي رقم 06-02 مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1426 الموافق 7 يناير2006 يضبط القيم القصوى و مستويات الإنذار و أهداف نوعية الهواء في حالة تلوث جوي.

54. مرسوم تنفيذي رقم 06-138 مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1427 الموافق 15 أفريل 2006 ينظم انبعاث الغاز و الدخان و البخار و الجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو و كذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها .

55. قانون رقم 11-2002 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، والمتضمن قانون المالية لعام 2003 ج ر ، العدد 86 ، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2002، ص 36 .

56. قانون رقم 2003-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2002 والمتضمن قانون المالية لعام 2003، ج ر العدد 83 ، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 36 .

57. قانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالماء، ج ر العدد 60 الصادر بتاريخ : 04 سبتمبر 2005، ص 03 .

58. قانون رقم 21-2001 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، والمتضمن قانون المالية لعام 2002، ج ر ، العدد 79 ، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001 ، ص 03 .

59. مرسوم تنفيذي رقم 09 -262 مؤرخ في رمضان عام 1430 الموافق ل 24 أوت 2009 .

60. قانون رقم 09 - 03 المؤرخ في 25 / 02 / 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، العدد 15.

61. المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

62. قانون رقم 13- 01 مؤرخ في 20 فيفري 2013، يعدّل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، العدد 11.

ز. الانترنت:

63. المسؤولية الاجتماعية للشركات: الإعلان عن التبغ وترويجه ورعايته، 2011، www.tobaccofreecenter.org
64. https://www2.bc.edu/~waddock/
65. www.kld.com

ثانيا : باللغة الأجنبية

A. Livres :

66. Badi H. Baltagi, PANEL DATA METHODS, prepared for the **Hand book of Applied Economic Statistics**, edited by Aman Ullah and David E.A. Giles, Marcel Dekker, New York , Publishing Year unknown.

67. Howard. R. Bowen, **Social Responsibilities of Businessmen**, Federal council of the churches of Christ in America, University of Iowa, U.S.A, 1953.

68. Brilman. Jean, « **Les meilleures pratiques du Management au cœur des entreprises** », 3ème édition, Editions d'Organisations, Paris, 2000.

69. Daft, Richard L, **Management**, 4th ed. Dryden Press, Orlando, USA, 1997.

70. Daft, Richard L , **Management**, South–Western & College Publishing Co., Canada. 2003.
71. Dervaux, A . Coulaud, **dictionnaires du management et de contrôle de gestion**, 2éme édition, dunod, Paris, 1999.

72. P. Druker, **l'avenir du management selon Druker**, Editions village mondial, Paris,1999.

73. Friedman M, **Capitalism and Freedom**, University of Chicago Press, 1962

74. Danielle Kaisergruber et josee landrieu, **Tout n'est pas économique** , édition l'aube, Paris, 2000.

75. Kerviler. Isabelle, « **Le contrôle de gestion à la portée de tous** », 3ème édition, Editions economica, Paris, 2001.

76. Lorrino, **comptes et récits de la performance**, Editions d'organisations, Paris, 1996.

77. Melé. D, **Corporate social responsibility theories**, the oxford hand book of corporate social responsibility, Oxford university press, Oxford, New York, 2008.

78. Vasselaer. Michel, « **Le pilotage d'entreprise : Des outils pour gérer la performance future** », édition PubliUnion, Paris, 1997.

79. Gerald I. White and others, **The analysis and use of financial statements**, 3rd edition, John Wiley and sons (ASIA) Pte Ltd, Publishing Year unknown.

A. Thèses :

80. Janicke E. S. Falkenberg , **The Value of Corporate Social Responsibility Looking Beyond the Bottom Line**, Masters Thesis in the area of Strategy and Management Norwegian School of Economics and Business Administration, 2006.

81. Cristiana Manescu , **Economic Implications of Corporate Social Responsibility and Responsible Investments**, Ph.D. Thesis ,Economics School Of Business, Economics And Law University Of Gothenburg, 2010.

82. Jawed Akhtar Mohammed, **Corporate social responsibility in Islam**, PhD thesis, AUT University, New Zealand , 2007.

83. Ioannis Oikonomou , **Empirical Investigations of the Relationship between Corporate Social and Financial Performance**, PhD thesis, ICMA Centre Henley Business School University of Reading, 2011.

84. Korathotage Kamal Tilakasiri, **Corporate Social Responsibility and Company Performance: Evidence from Sri Lanka**, PhD thesis,Victoria Law School Faculty of Business and Law Victoria University Melbourne, 2012.

85. Rupal Tyagi , **Impact Of Corporate Social Responsibility On Financial Performance And Competitiveness Of Business: A Study Of Indian Firms**, Ph.D. Thesis in management studies , Indian Institute Of Technology Roorkee , India , 2012 .

B. Articles :

86. Yaghoub Alavi Matin and others , A Study of the Relationship between Corporate Social Responsibility and Firm Financial Performance, **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 2011.

87. Alexander, G.J. et R.A. Buchholz, Corporate social Responsibility and Stock Market Performance, **Academy of Management Journal**, 1978.

88. Margaret L. Andersen and Lori Olsen, Corporate Social and Financial Performance : a canonical correlation analysis, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal,** Publishing Year unknown**.**

89. J.C. Arias, Kate Patterson , Relationships between corporate social responsibilities promotion and corporate performance in the multinational corporations, **Business Intelligence Journal**, 2009.

90. Kenneth Aupperle,Archie B. Caroll, John D Hatfieled, An Empirical Examination of the relationship between CSR and profitability , **Academy Management Journal**, 1985.

91. Balabanis, G. H.C Phillips et J. Lyall, Corporate Social Responsibility and Economic Performance in the Top British companies: are they linked?, **European Business Review**, 98 : 1 , 1998.

92. Michael L. Barnett and Robert M. Salomon, Beyond Dichotomy : The Curvilinear Relationship Between Social Responsibility And Financial Performance, **Strategic Management Journal**, 2006.

93. Ezzeddine Boussoura, Olfa Zeribi, La Stakeholder Theory permet-elle d'appréhender le concept de RSE ?, Année d'édition inconnue.

94. Joseph H. Bragdon, Jr., and John A. T. Marlin. Is pollution profitable? **Risk Management**, vol 19, 1972.

95. Jean-Marie Cardebat and Nicolas Sirven, What corporate social responsibility reporting adds to financial return?, **Journal of Economics and International Finance**, 2010 .

96. Carroll Archie. B , The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, **Business Horizons**, 1991.

97. Archie B.Caroll, Corporate Social Responsibility Evolution of a Definitional Construct, **Business and Society**; sep 1999.

98. Clarkson, M.B.E. A stakeholder framework for analysing and evaluating corporate social performance. **Academy of Management Review**, 20(1), 1995.

99. Hichem Dkhili and Henda Ansi, The Link between Corporate Social Responsibility and Financial Performance: The Case of the Tunisian Companies, IBIMA Publishing **Journal of Organizational Knowledge Management,** Publishing Year unknown.

100. Asyraf Wajdi Dsuki , "What does Islam say about Corporate Social Responsibility", **review of Islamic economics** , vol.12 , N°1 , 2008 .

101. Ferell, O.C&Fraedrich ,John, Business Ethics: Ethical Decision Making , Second Houghton Mifflinco,USA,1994 .

102. R. Edward Freeman and J. Harrison, A Stakeholder Approach to Strategic Management, **Working Paper** No 01-02, Handbook of Strategic Management, Oxford: Blackwell Publishing, University of Virginia, 1984.

103. Friedman, Milton, "The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits," **The New York Times Magazine**, 1970.

104. Hung-Gay Fung, Sheryl A. Law and Jot Yau, Socially Responsible Investment in a Global Environment, Publishing Year unknown.

105. Roberto Garcia-Castro, Miguel A. Ariño, Miguel A. Canela, Does social performance really lead to financial performance? Accounting for endogeneity, IESE Business School, **University of Barcelona**, Spain, 2007.

106. Gray, R, "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and

Society", Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?", **Accounting Organizations and Society**, Vol. 27, 2002.

107. Amy J. Hillman and Gerald D. Keim, Shareholder Value, Management, And Social Issues: What's The Bottom Line?, **Strategic Management Journal**, 2001.

108. Allouche José, Larouche Patrice, Responsabilité Sociale et Performance Financière Des Entreprises : une synthèse de littérature, Papier présenté au **colloque "Responsabilité sociale des entreprises** : réalité, mythe ou mystification ? », Nancy, 2005.

109. Allouche José, Larouche Patrice, A Meta-Analytical Investigation of the Relationship Between Corporate Social and Financial Performance, Université Paris 1 – **Panthéon-Sorbonne et Université** Nancy 2, Publishing Year unknown.

110. Alexander Kempf , Peer Osthoff, The Effect of Socially Responsible Investing on Financial Performance, Department of Finance and Centre for Financial Research, **University of Cologne**, Germany, 2006.

111. Majid Khan, Abdul Majid, Muhammad Yasir, Muhammad Arshad, Corporate Social Responsibility and Corporate Reputation: A Case of Cement Industry in Pakistan, **Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business**, VOL 5, NO 1, 2013.

112. Hossein Khanifar, Kamran Nazari, Mostafa Emami, Hossein Ali Soltani, Impacts corporate social responsibility activities on company financial performance, **Interdisciplinary** J**ournal Of Contemporary Research in Business**, 2012.

113. Klein, Benjamin, and Keith B. Leffer, The role of market forces in assuring contractual performance, **Journal of Political Economy**, Vol 89, 1981 .

114. Joshua D. Margolis, Hillary Anger Elfenbein and James P. Walsh , Does It Pay To Be Good ? A Meta –Analysis and Redirection of Research on the Relationship between Corporate Social and Financial Performance, 2007.

115. McGuire Jean B, Alison Sundgren, and Thomas Schneeweis, Corporate social responsibility and firm financial performance, **The Academy of Management Journal**, 1988.

116. Ayub Mehar and Farah Rahat, Impact of Corporate Social Responsibility on Firm's Financial Performance, **South Asian Journal of Management Sciences**, 2007.

117. Michell, R. K., B. R., Agle, and D. J., Wood. Toward a theory of stakeholder identification and salience: Defining the principle of who and what really counts. **Academy of Management Review** , no. 1997.

118. Nada K. Kakabadse and others ,Corporate social responsibility and stakeholder approach: a conceptual review , **Northampton, Int. J. Business Governance and**

Ethics, Vol. 1,No. 4, 2005.

119. Supriti Mishra and Damodar Suar , Does Corporate Social Responsibility Influence Firm Performance of Indian Companies?, **Journal of Business Ethics**, 2010.

120. Jon Jungbien Moon, In Good Companies? A Critical Evaluation of the Corporate Social Performance - Corporate Financial Performance Link, **The Wharton School, Univ of Pennsylvania**, 2006.

121. Catherine J. Morrison-Paul and Donald S. Siegel , Corporate Social Responsibility and Economic Performance, **Rensselaer Working Paper in Economics**, 2006.

122. Moser T. James "A social Accounting Of Cost And Benefit Of Derivatives" ,Stonebridge Center, **Cusp Communications Group**, 1998.

123. Astrid Mullenbach , La reponsabilité sociétale des entreprises, **LES CAHIERS DU CERGOR** ,Numéro 02/01, UNIVERSITÉ PARIS 1 PANTHÉON SORBONNE, 2002 .

124. Marc Orlitzky, Frank L. Schmidt, Sara L. Rynes , Corporate Social and Financial Performance: A Meta-analysis, Organization Studies, **SAGE Publications** (London, Thousand Oaks, CA & New Delhi), Publishing Year unknown.

125. Juliana Pavie, Luiz Filho, Corporate social responsibility and financial performance: a meta-analysis , Rio de Janeiro - RJ – Brazil, Publishing Year unknown.

126. Posnikoff, J. 'Disinvestment from South Africa: They did well by doing good, **Contemporary Economic Policy**, 1997.

127. Sofyan Rais and Robert V, Corporate social performance and financial performance, The case of Indonesian firms in the manufacturing industry, **Problems and Perspectives in Management**, Volume 22, Issue 1, 2009.

128. Ronald M. Roman, Sefa Hayibor, and Bradley R. Agle The Relationship Between Social and Financial Performance: Repainting a Portrait, University of Pittsburgh **Business and Society**, Vol. 38, No. 1, 1999.

129. Mustaruddin Saleh ,Norhayah Zulkifli and Rusnah Muhamad, An Empirical Examination of the Relationship between Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance in an Emerging Market , **University of Malaya**, Malaysia, Publishing Year unknown.

130. Sans le nom de l'auteur, Performance sociale et performance financière : Etat de l'art, Article publiée lors de la **20ème conférence de l'AIMS** , Nantes , 2011.

131. Tebini Hadjer et Bouchra M'Zali , Relation entre la performance sociale et la performance financière: analyse des facteurs de divergence dans les résultats, École des

sciences de la gestion **Université du Québec** à Montréal, 2010.

132. Belen Lopez Vazquez and Gaston Fornes, Corporate Social Responsibility In Emerging Markets : Evidence From Spanish MNCs In Latin America, School of Sociology, Politics and International Studies **University of Bristol** , **Working Paper** No. 02-11-spain-, Publishing Year unknown.

133. Georgeta VINTILĂ, Florinita DUCA, A Study of the Relationship between Corporate Social Responsibility - Financial Performance - Firm Size, **Revista Românăde StatisticăTrim** – Supliment, 2013.

134. Waddock and Graves, The Corporate Sociale Perfermance – Financial Perfermance Link, **Strategic Management Journal**, 1997.

135. Heli Wang, Jaepil Choi, Jiatao Li, Too Little or Too Much? Untangling the Relationship Between Corporate Philanthropy and Firm Financial Performance, **Organization Science**, 2008.

136. Weiss. JW, Business ethics: a stakeholder and issues management approach, **South-Western Pub**, 2008.

137. A Mc. Willims, D. Siegel and SH. Teoh, Issues in the use of event study methodology: A critical analysis of corporate social responsibility studies, **Organizational Research Methods**, 1999.

138. Wright, P, and Ferris, S. Agency conflict and corporate strategy: The effect of divestment on corporate value, **Strategic Management Journal**, vol 18, 1997.

139. Fu-Ju Yang, Ching-Wen Lin and Y ung-Ning Chang, The linkage between corporate social performance and Corporate Financial performance, **African Journal of Business Management**, 2009.

140. Malika Ahmed Zaid – Chertouk, Contribution Performance financière et performance sociale dans les entreprises publiques algériennes, **Universidad Politécnica de Valencia & Ciriec-Espana,** Publishing Year unknown.

141. Zeribi-Benslimane et Olfa Boussoura Ezzeddine, Responsabilité sociétale des entreprises et performance financière: le cas des entreprises tunisiennes cotées , **XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique**, 2007.

C. Rapports :

142. Fonds National de Développement de L'apprentissage et de la Formation Continue (FNAC), Recueil de textes législatifs et règlementaires, Edition 2010 .

143. Commission of the European Communities, **Promoting a European framework for corporate social responsibility**, Green Paper, Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, 2001.

144. The institute of internal auditors: **The lessons that lie beneath Tone at the top**, USA, 2002.

145. KLD Research & Analytics, Inc, **KLD RATINGS DATA**: INCLUSIVE SOCIAL RATING CRITERIA, 2013.

146. Les Mini-Guides Bancaires, **L'investissement socialement responsable** (ISR), la Fédération Bancaire Française , 2010.

147. Organisation internationale de normalisation, **Le projet ISO 26000 Tour d'horizon** : ISO 26000 Responsabilité Sociétale, Suisse, 2010.

148. WBCSD (World Business Council for Sustainable Development) , Meeting changing expectations: **Corporate social responsibility**, 1999.

149. World Bank, **Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia**: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, Working Paper, 2005.

150. Report of the World Commission on Environment and Development: **Our Common Future**, 1987 .

الملاحق

ملحق رقم (01)

QUESTIONNAIRE

Ce questionnaire a été préparé par l'étudiante **Imane BENAZZOUZ** en vue de l'obtention du diplôme de doctorat de l'Université KASDI MERBAH OUARGLA spécialité : ETUDES FINANCIERES ET ECONOMIQUES ayant pour thème :

" **L'impact de la responsabilité sociale sur la performance financière de l'entreprise économique"**

Vu l'importance que revêt cette étude pour la présentation de mon travail, je vous serai gré de votre contribution et votre intervention pour me permettre d'accéder aux informations d'ordre environnemental, social et financier à savoir **(bilan, tableau de comptes des résultats et les annexes pour les années 2009, 2010, 2011, 2012 2013) .** Je vous informe que toutes les informations fournies seront traitées de façon confidentielle et dans le seul objectif de recherche scientifique.

Pour toute information me contacter sur le Numéro de téléphone: **0665628810** ou par e -mail : **imane665@gmail.com**

Données Personnelles

Expérience professionnelle : Moins de 5 ans ☐ 5-10 ans ☐ 10 ans et plus
Poste occupé : ☐Directeur ☐ chef de service ☐Autre (s'il vous plaît préciser)
……
Type de propriété de l'entreprise : ☐public ☐privé ☐ mixte
L'activité de l'entreprise : ☐ industrielle ☐ agricole ☐ commerciale ☐ service
Type de produit ou gammes des produits : ……..
Effectifs : ☐ 10-49 personnes ☐ 50-499 personnes ☐ de plus de 500 personnes
L' entreprise est situé géographiquement : ☐au centre-ville ☐ complexes de logement ☐ zone industrielle ☐ zones agricoles

Note : coche (×) sur la case selon le cas de votre entreprise.

I. Les expressions liées au domaine environnemental	vrai	Ce n'est pas vrai	neutre
1. La protection de l'environnement est l'un des piliers le plus important de la culture de votre entreprise et de ses préoccupations.			
2. Il y a un service spécialisé dans la protection de l'environnement .			
3. Votre entreprise vise à obtenir un certificat d'ISO 14000.			
4. Votre entreprise soutient des programmes visant à protéger et améliorer l'environnement.			
5. Votre entreprise utilise des méthodes de production qui économisent les ressources naturelles et les sources d'énergie.			
6. Le mécanisme de préservation de l'environnement a un coût élevé.			
7. Votre entreprise utilise des équipements qui protègent de la pollution de la terre , l'air et l'eau.			

8. Votre entreprise Coopère avec des organisations de la société civile spécialisées en protection de l'environnement.			
9. Votre entreprise Contribue au travail bénévole de l'environnement (Par exemple : effectuer le reboisement de beauté entourant l'entreprise).			
10. Votre entreprise Utilise les meilleures méthodes pour se débarrasser des déchets.			
11. Contribuer à la protection de l'environnement par votre entreprise est un devoir humanitaire.			
II. Les expressions relatives au domaine social			
1. Votre entreprise apporte des dons pour les projets caritatifs.			
2. Votre entreprise soutient des organisations sportives.			
3. Votre entreprise vise à réaliser des projets dans les régions moins développées.			
4. Votre entreprise vise à obtenir un certificat d'ISO 26000.			
5. il y a un effectifs féminins parmi les cadres de votre entreprise.			
6. Votre entreprise emploie à mobilité réduite (handicapés).			
III. Les expressions relatives aux personnels dans votre entreprise			
A. Votre entreprise organise des cours de formations aux personnels dans les domaines suivants :			
1. Préservation et protection de l'environnement.			
2. Sensibilisation à l'importance de la protection de consommateur.			
3. Amélioration et renouvellement des compétences du personnel.			
B. Votre personnel obtient quelques privilèges:			
1. Motivations, récompenses et primes.			
2. Prise en charge dans le cas des maladies chroniques.			
3. Hadj et Omra.			
4. Voyage organisé pour les familles.			
5. Versement du salaire en temps opportun.			
6. Transport du personnel.			
7. Aides au logements.			
8. Présence d'un endroit pour la prière et le repos.			
IV. Les expressions relatives au domaine de la protection de consommateur :			
A. Respect par votre entreprise des procédures réglementaire suivante envers le consommateur :			
1. Utilisation des moyens de stockage développées.			
2. Les réclamations des consommateurs.			
3. Les procédures de protection de consommateur sont couteuses.			
V. Les expressions relatives au domaine financier			
1. Votre entreprise possède des programmes de comptabilité capables de mesurer les couts de RSE.			
2. Votre entreprise est soutenue financièrement par l'Etat (par exemple : une aide financière).			
3. Votre entreprise confronte des risques financiers qui influent sur les activités en matière de RSE.			
4. Les ressources financières sont disponibles dans votre entreprise pour financier les activités de responsabilité sociale.			
5. Demande de crédit est honorées facilement pour votre entreprise.			

ملحق رقم (02)

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم التجارية

طلب تحكيم استبيان

الأستاذ الفاضل :
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

أقوم أنا الباحثة "**إيمان بن عزوز**" بإجراء دراسة حول :" **تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**" وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات الاقتصادية و المالية لذا قمت بإعداد استبيان موجه للمؤسسات الاقتصادية بهدف محاولة تحديد أثر تبني برامج المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد بشأن فقرات الاستبيان فيما إذا كان صالحا أو غير صالح ومدى انتماء كل فقرة للمجال المحدد لها، وبنائها اللغوي، والإدلاء باقتراحات أو تعديلات ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية علما بأن بدائل الإجابة على الفقرات كانت متنوعة وهذا حسب رؤيتنا للموضوع.

مع خالص الشكر و التقدير
و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

ملحق رقم (03)

قائمة أسماء المحكمين

المحكم	الجهة
أ.قريشي محمد الجموعي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ.بوحنية قوي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ.عياض محمد عادل	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ.بوليفة محمد الصالح	المعهد الدولي لإدارة الأعمال INSIM
أ.بهدي عيسى	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
وبعض التوجيهات من طرف :	
أ.محمد إقبال	جامعة الأردن
أ.كيحلي سلمى عائشة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملحق رقم (04)

قائمة المقابلات الشخصية

اسم المسؤول	المؤسسة
أسماء قوجيل	مسؤولة بمديرية البيئة
أ. علاوي	مسؤول بمديرية التمهين والتكوين المهني
صلاح الدين بحري	رئيس مصلحة المحاسبة والمالية بمديرية موبيليس
عمران محمد صالح	مدير مؤسسة LINDI GAZ
حجازي محمد	رئيس مصلحة المحاسبة والمالية بمصنع البلاستيك
لعربي نور الدين	رئيس مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة SNVI
مدبوب محمد العيد	رئيس مصلحة المحاسبة والمالية بمؤسسة إنتاج العجائن (رياض سطيف)
ميدون مصطفى	رئيس مصلحة المالية بمؤسسة SONALGAZ

ملحق رقم (05) نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمّع

Dependent Variable: ROA
Sample: 2009 2013
Periods included: 5
Cross-sections included: 51
Total panel (balanced) observations: 255

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.408694	0.122898	3.325463	0.0010
ENV	-0.064798	0.019936	-3.250341	0.0013
PER	0.000274	0.000404	0.678905	0.4978
SOC	-0.000823	0.004697	-0.175262	0.8610
CSMAT	-0.000383	0.001896	-0.201834	0.8402
TAILLE	-0.041866	0.015115	-2.769889	0.0060
RISQUE	0.002948	0.000162	18.21625	0.0000

R-squared	0.580364	Mean dependent var	0.113444
Adjusted R-squared	0.570212	S.D. dependent var	0.362613
S.E. of regression	0.237723	Akaike info criterion	-0.008356
Sum squared resid	14.01500	Schwarz criterion	0.088855
Log likelihood	8.065448	Hannan-Quinn criter.	0.030746
F-statistic	57.16474	Durbin-Watson stat	1.831542
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (06) نتائج التقدير الأمثل لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الانحدار المجمّع

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.405367	0.118751	3.413590	0.0007
ENV	-0.066013	0.019391	-3.404265	0.0008
TAILLE	-0.041197	0.014148	-2.911904	0.0039
RISQUE	0.002943	0.000160	18.36125	0.0000

R-squared	0.579447	Mean dependent var	0.113444
Adjusted R-squared	0.574421	S.D. dependent var	0.362613
S.E. of regression	0.236556	Akaike info criterion	-0.029704
Sum squared resid	14.04561	Schwarz criterion	0.025845
Log likelihood	7.787236	Hannan-Quinn criter.	-0.007360
F-statistic	115.2779	Durbin-Watson stat	1.828177
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (07) نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.890577	0.324736	2.742468	0.0067
ENV	0.038676	0.062483	0.618980	0.5366
PER	0.000229	0.000770	0.297029	0.7668
SOC	-0.002449	0.005810	-0.421435	0.6739
CSMAT	0.000022	0.003839	0.005831	0.9954
TAILLE	-0.104751	0.038987	-2.686806	0.0078
RISQUE	0.003236	0.000192	16.81289	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.697904	Mean dependent var	0.113444
Adjusted R-squared	0.612462	S.D. dependent var	0.362613
S.E. of regression	0.225736	Akaike info criterion	0.055159
Sum squared resid	10.08941	Schwarz criterion	0.846735
Log likelihood	49.96727	Hannan-Quinn criter.	0.373564
F-statistic	8.168217	Durbin-Watson stat	2.228210
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (08) نتائج التقدير لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.435829	0.135539	3.215529	0.0015
ENV	-0.061906	0.022157	-2.793944	0.0056
PER	0.000297	0.000437	0.679994	0.4971
SOC	-0.000992	0.004760	-0.208383	0.8351
CSMAT	-0.000310	0.002039	-0.151961	0.8793
TAILLE	-0.045554	0.016606	-2.743273	0.0065
RISQUE	0.003019	0.000163	18.57799	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.066787	0.0805
Idiosyncratic random	0.225736	0.9195

Weighted Statistics

R-squared	0.583318	Mean dependent var	0.094613
Adjusted R-squared	0.573237	S.D. dependent var	0.349432
S.E. of regression	0.228274	Sum squared resid	12.92306
F-statistic	57.86292	Durbin-Watson stat	1.937620
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.579905	Mean dependent var	0.113444
Sum squared resid	14.03032	Durbin-Watson stat	1.820252

ملحق رقم (09) يوضح اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.609128	6	0.0713

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ENV	0.038676	-0.061906	0.003413	0.0851
PER	0.000229	0.000297	0.000000	0.9142
SOC	-0.002449	-0.000992	0.000011	0.6620
CSMAT	0.000022	-0.000310	0.000011	0.9186
TAILLE	-0.104751	-0.045554	0.001244	0.0933
RISQUE	0.003236	0.003019	0.000000	0.0355

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.890577	0.324736	2.742468	0.0067
ENV	0.038676	0.062483	0.618980	0.5366
PER	0.000229	0.000770	0.297029	0.7668
SOC	-0.002449	0.005810	-0.421435	0.6739
CSMAT	2.24E-05	0.003839	0.005831	0.9954
TAILLE	-0.104751	0.038987	-2.686806	0.0078
RISQUE	0.003236	0.000192	16.81289	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.697904	Mean dependent var	0.113444
Adjusted R-squared	0.612462	S.D. dependent var	0.362613
S.E. of regression	0.225736	Akaike info criterion	0.055159
Sum squared resid	10.08941	Schwarz criterion	0.846735
Log likelihood	49.96727	Hannan-Quinn criter.	0.373564
F-statistic	8.168217	Durbin-Watson stat	2.228210
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (10) نتائج التقدير الأمثل لأثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.427814	0.128937	3.318016	0.0010
ENV	-0.063385	0.021172	-2.993856	0.0030
TAILLE	-0.044179	0.015351	-2.878007	0.0043
RISQUE	0.003005	0.000160	18.80517	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.061303	0.0696
Idiosyncratic random	0.224195	0.9304

Weighted Statistics

R-squared	0.582053	Mean dependent var	0.096786
Adjusted R-squared	0.577057	S.D. dependent var	0.350855
S.E. of regression	0.228176	Sum squared resid	13.06808
F-statistic	116.5180	Durbin-Watson stat	1.922870
Prob(F-statistic)	0.000000	Akaike info criterion	-0.029579

Unweighted Statistics

R-squared	0.579091	Mean dependent var	0.113444
Sum squared resid	14.05750	Durbin-Watson stat	1.818539

ملحق رقم (11) نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الانحدار المجمّع

Dependent Variable: ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.394228	1.524586	0.258580	0.7962
ENV	-0.007504	0.247310	-0.030341	0.9758
PER	-0.001921	0.005014	-0.383211	0.7019
SOC	0.005339	0.058271	0.091618	0.9271
CSMAT	-0.018675	0.023519	-0.794041	0.4279
TAILLE	0.040838	0.187502	0.217801	0.8278
RISQUE	-0.004693	0.002008	-2.337780	0.0202

R-squared	0.024140	Mean dependent var	0.438725
Adjusted R-squared	0.000530	S.D. dependent var	2.949796
S.E. of regression	2.949013	Akaike info criterion	5.027885
Sum squared resid	2156.776	Schwarz criterion	5.125097
Log likelihood	-634.0554	Hannan-Quinn criter.	5.066988
F-statistic	1.022467	Durbin-Watson stat	2.544197
Prob(F-statistic)	0.411114		

ملحق رقم (12) نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.277258	4.399175	-1.199602	0.2317
ENV	0.481418	0.846454	0.568747	0.5702
PER	-0.002080	0.010427	-0.199492	0.8421
SOC	-0.012304	0.078714	-0.156317	0.8759
CSMAT	0.011755	0.052008	0.226019	0.8214
RISQUE	-0.007296	0.002607	-2.798168	0.0056
TAILLE	0.682246	0.528159	1.291745	0.1980

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.162218	Mean dependent var	0.438725
Adjusted R-squared	-0.074730	S.D. dependent var	2.949796
S.E. of regression	3.058029	Akaike info criterion	5.267481
Sum squared resid	1851.605	Schwarz criterion	6.059057
Log likelihood	-614.6038	Hannan-Quinn criter.	5.585886
F-statistic	0.684615	Durbin-Watson stat	2.709665
Prob(F-statistic)	0.951818		

ملحق رقم (13) نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الانحدار المجمّع

Dependent Variable: ROS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.397625	3.549175	0.112033	0.9109
ENV	-0.360249	0.575728	-0.625727	0.5321
PER	0.001735	0.011673	0.148605	0.8820
SOC	-0.085240	0.135653	-0.628369	0.5303
CSMAT	0.053114	0.054752	0.970089	0.3329
RISQUE	0.002419	0.004674	0.517634	0.6052
TAILLE	0.045010	0.436497	0.103117	0.9180

R-squared	0.006628	Mean dependent var	1.120964
Adjusted R-squared	-0.017405	S.D. dependent var	6.806207
S.E. of regression	6.865184	Akaike info criterion	6.717870
Sum squared resid	11688.43	Schwarz criterion	6.815081
Log likelihood	-849.5284	Hannan-Quinn criter.	6.756972
F-statistic	0.275774	Durbin-Watson stat	1.621193
Prob(F-statistic)	0.947987		

ملحق رقم (14) نتائج التقدير أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: ROS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.311778	9.158319	0.579995	0.5626
ENV	-0.344496	1.762171	-0.195495	0.8452
PER	-0.003048	0.021707	-0.140430	0.8885
SOC	0.076829	0.163869	0.468844	0.6397
CSMAT	-0.224200	0.108272	-2.070721	0.0397
RISQUE	0.000205	0.005428	0.037825	0.9699
TAILLE	-0.279625	1.099535	-0.254312	0.7995

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.317986	Mean dependent var	1.120964
Adjusted R-squared	0.125093	S.D. dependent var	6.806207
S.E. of regression	6.366286	Akaike info criterion	6.733972
Sum squared resid	8024.861	Schwarz criterion	7.525549
Log likelihood	-801.5814	Hannan-Quinn criter.	7.052377
F-statistic	1.648509	Durbin-Watson stat	2.280647
Prob(F-statistic)	0.006688		

ملحق رقم (15) نتائج التقدير لتأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.264775	4.155660	0.063714	0.9492
ENV	-0.260318	0.682950	-0.381167	0.7034
PER	0.000902	0.013191	0.068354	0.9456
SOC	-0.025646	0.138536	-0.185120	0.8533
CSMAT	0.010148	0.061526	0.164937	0.8691
RISQUE	0.001672	0.004708	0.355107	0.7228
TAILLE	0.097780	0.507885	0.192525	0.8475

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	2.511354	0.1347
Idiosyncratic random	6.366286	0.8653

Weighted Statistics

R-squared	0.001409	Mean dependent var	0.840656
Adjusted R-squared	-0.022750	S.D. dependent var	6.339881
S.E. of regression	6.411592	Sum squared resid	10194.91
F-statistic	0.058335	Durbin-Watson stat	1.806694
Prob(F-statistic)	0.999200		

Unweighted Statistics

R-squared	0.003836	Mean dependent var	1.120964
Sum squared resid	11721.27	Durbin-Watson stat	1.598737

ملحق رقم (16) يوضح اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.542326	6	0.1453

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ENV	-0.344496	-0.260318	2.638824	0.9587
PER	-0.003048	0.000902	0.000297	0.8188
SOC	0.076829	-0.025646	0.007661	0.2417
CSMAT	-0.224200	0.010148	0.007937	0.0085
RISQUE	0.000205	0.001672	0.000007	0.5873
TAILLE	-0.279625	0.097780	0.951030	0.6988

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.311778	9.158319	0.579995	0.5626
ENV	-0.344496	1.762171	-0.195495	0.8452
PER	-0.003048	0.021707	-0.140430	0.8885
SOC	0.076829	0.163869	0.468844	0.6397
CSMAT	-0.224200	0.108272	-2.070721	0.0397
RISQUE	0.000205	0.005428	0.037825	0.9699
TAILLE	-0.279625	1.099535	-0.254312	0.7995

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.317986	Mean dependent var	1.120964
Adjusted R-squared	0.125093	S.D. dependent var	6.806207
S.E. of regression	6.366286	Akaike info criterion	6.733972
Sum squared resid	8024.861	Schwarz criterion	7.525549
Log likelihood	-801.5814	Hannan-Quinn criter.	7.052377
F-statistic	1.648509	Durbin-Watson stat	2.280647
Prob(F-statistic)	0.006688		

المصدر: الجداول مستخرجة اعتمادا على برنامج Eviews 08

الفهرس

الفهرس

الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية	03
المطلب الأول: محاولة تحديد المفهوم العام للمسؤولية الاجتماعية	03
الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.....	03
الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن و أسباب ظهورها	07
الفرع الثالث: أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	11
المطلب الثاني: محددات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	18
الفرع الأول: هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Caroll.....	18
الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.....	23
المطلب الثالث: وجهات نظر حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	26
الفرع الأول: المؤيدون لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	26
الفرع الثاني: المعارضون لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	27
الفرع الثالث: الاستغلال السيء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	28
المبحث الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتوجهات الاقتصادية الحديثة في عالم الأعمال	30

المطلب الأول:علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة	30
الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات	30
الفرع الثاني: الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية	31
المطلب الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة	32
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة	32
الفرع الثاني: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	34
المطلب الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاقتصاد الإسلامي	34
الفرع الأول: المسؤولية الاجتماعية بين الرؤية المعاصرة والرؤية الإسلامية	35
الفرع الثاني: تنظيم الإسلام للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه أصحاب المصلحة	35
المطلب الرابع: علاقة المسؤولية الاجتماعية بأخلاقيات الأعمال	38
الفرع الأول: مفهوم أخلاقيات الأعمال	38
الفرع الثاني: المبادئ الأخلاقية في العمل الاقتصادي	39
الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال	39
المطلب الخامس: أهمية المواصفة الدولية الأيزو 26000 في التعبير عن المسؤولية الاجتماعية	41
الفرع الأول: التعريف بالمواصفة الدولية الأيزو 26000	41
الفرع الثاني: أهم الإرشادات والتوجيهات التي تقدمها الأيزو 26000 للمؤسسات	42
الفرع الثالث: أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية الأيزو 26000	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	47
المبحث الأول: الأبعاد النظرية للأداء المالي للمؤسسات.....	48
المطلب الأول: أساسيات حول مفهوم الأداء.....	48
الفرع الأول: مفهوم الأداء	48
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء	49
الفرع الثالث: قياس الأداء.....	50

المطلب الثاني: الأداء المالي للمؤسسة	52
الفرع الأول : الأهداف المالية للمؤسسة.....	52
الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي.....	53
المطلب الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية	55
الفرع الأول: الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	55
الفرع الثاني: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.....	56
المبحث الثاني: نماذج حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية	60
المطلب الأول: نماذج حول وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية.....	60
المطلب الثاني: نماذج حول عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية	61
المطلب الثالث: نماذج حول وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية.....	62
المطلب الرابع: نماذج حول وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية.....	63
المطلب الخامس: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المؤثرة على أنواع الربحية	67
الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المؤثرة على الربحية.....	67
الفرع الثاني: أنواع الربحية المقاسة في الدراسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	67
المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية في السوق المالي.....	71
المطلب الأول: صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا	71
الفرع الأول: مفهوم صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا.....	71
الفرع الثاني: المزايا التي تقدمها صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا.....	72
المطلب الثاني: وكالات التنقيط المجتمعي.....	73
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي و تكلفة رأس المال حسب النظريات العلمية	74
الفرع الأول: نظرية المشروعية.....	74
الفرع الثاني: نظرية الوكالة.....	75
الفرع الثالث: نظرية عدم التماثل في المعلومة.....	75

المطلب الرابع: المسؤولية الاجتماعية كميزة إستراتيجية لإنشاء القيمة.....	76
خلاصة الفصل	79
الفصل الثالث: الدراسات السابقة حول أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي	
تمهيد	81
المبحث الأول: دراسات الفترة 1978 – 1999.....	82
المبحث الثاني: دراسات الفترة 2001 – 2013	86
المبحث الثالث: ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	106
خلاصة الفصل	108
الفصل الرابع : دراسة لمظاهر المسؤولية الاجتماعية في الجزائر وتحليل البيانات	
تمهيد	110
المبحث الأول: توجهات السلطات العمومية في الجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية.....	111
المطلب الأول: الإطار التشريعي للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.....	111
الفرع الأول: في مجال المحافظة على البيئة.....	111
الفرع الثاني: في مجال حقوق العمال	116
الفرع الثالث: في مجال حماية المستهلك	117
الفرع الرابع: في مجال خدمة المجتمع.....	118
المطلب الثاني: الإمكانيات المتاحة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.....	119
المبحث الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة.....	121
المطلب الأول: المراحل والخطوات المبدئية للدراسة.....	121
الفرع الأول: خطوات الدراسة الميدانية وأساليب جمع البيانات.....	121
الفرع الثاني: العينة المستهدفة.....	122
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.....	125
الفرع الأول: المتغيرات التابعة.....	125
الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة	126
المطلب الثالث: طرق وأدوات الدراسة.....	128

الفرع الأول: الإستبانة	128
الفرع الثاني: القوائم المالية	133
الفرع الثالث: منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL)	134
المبحث الثالث: الدراسة الوصفية للمتغيرات وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson	136
المطلب الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات	136
الفرع الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الأداء المالي.....	136
الفرع الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية.....	137
الفرع الثالث: الدراسة الوصفية للمتغيرات الضابطة.....	139
المطلب الثاني: تحليل نتائج مصفوفة الارتباط لـ Pearson	140
خلاصة الفصل	143
الفصل الخامس : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	145
المبحث الأول: عرض ومناقشة نتائج تحليل الإستبانة.....	146
المطلب الأول: عرض ومناقشة إجابات عينة المسؤولين حول متغيرات المسؤولية الاجتماعية	146
الفرع الأول: عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال المحافظة على البيئة	147
الفرع الثاني: عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال التفاعل مع المجتمع	148
الفرع الثالث: عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال الاهتمام بالعاملين	149
الفرع الرابع: عرض ومناقشة إجابات المسؤولين حول مجال حماية المستهلك.....	150
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الخصائص العامة للمؤسسات	150
الفرع الأول: نوع الملكية.....	151
الفرع الثاني: نوع القطاع	153
الفرع الثالث: حجم المؤسسات	155
المبحث الثاني: دراسة طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.....	158
المطلب الأول: دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول (ROA).....	158
الفرع الأول: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع	158
الفرع الثاني: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة	160

الفرع الثالث: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار العشوائية	162
الفرع الرابع: تحليل ومناقشة نتائج تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول	164
المطلب الثاني: دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية (ROE)	168
الفرع الأول: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع	168
الفرع الثاني: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة	169
الفرع الثالث: تحليل ومناقشة نتائج تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق الملكية.....	170
المطلب الثالث: دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات (ROS)	171
الفرع الأول: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار المجمع	171
الفرع الثاني: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة	172
الفرع الثالث: تحليل نتائج التقدير باستخدام نموذج الآثار العشوائية	173
الفرع الرابع: تحليل ومناقشة نتائج تأثير المسؤولية الاجتماعية على العائد على المبيعات.....	174
المبحث الثالث: نموذج مقترح لتبني برنامج للمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.....	177
المطلب الأول: متطلبات برنامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	177
الفرع الأول: أسس نجاح المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية.....	177
الفرع الثاني: الخطوات الأساسية لعملية التخطيط لبرنامج المسؤولية الاجتماعية	179
المطلب الثاني: برنامج مقترح للمسؤولية الاجتماعية.....	180
الفرع الأول: المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح الرئيسيين.....	180
الفرع الثاني: المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح الفرعيين.....	183
خلاصة الفصل	185
خاتمة	187
قائمة المراجع	193
الملاحق	207
الفهرس	220